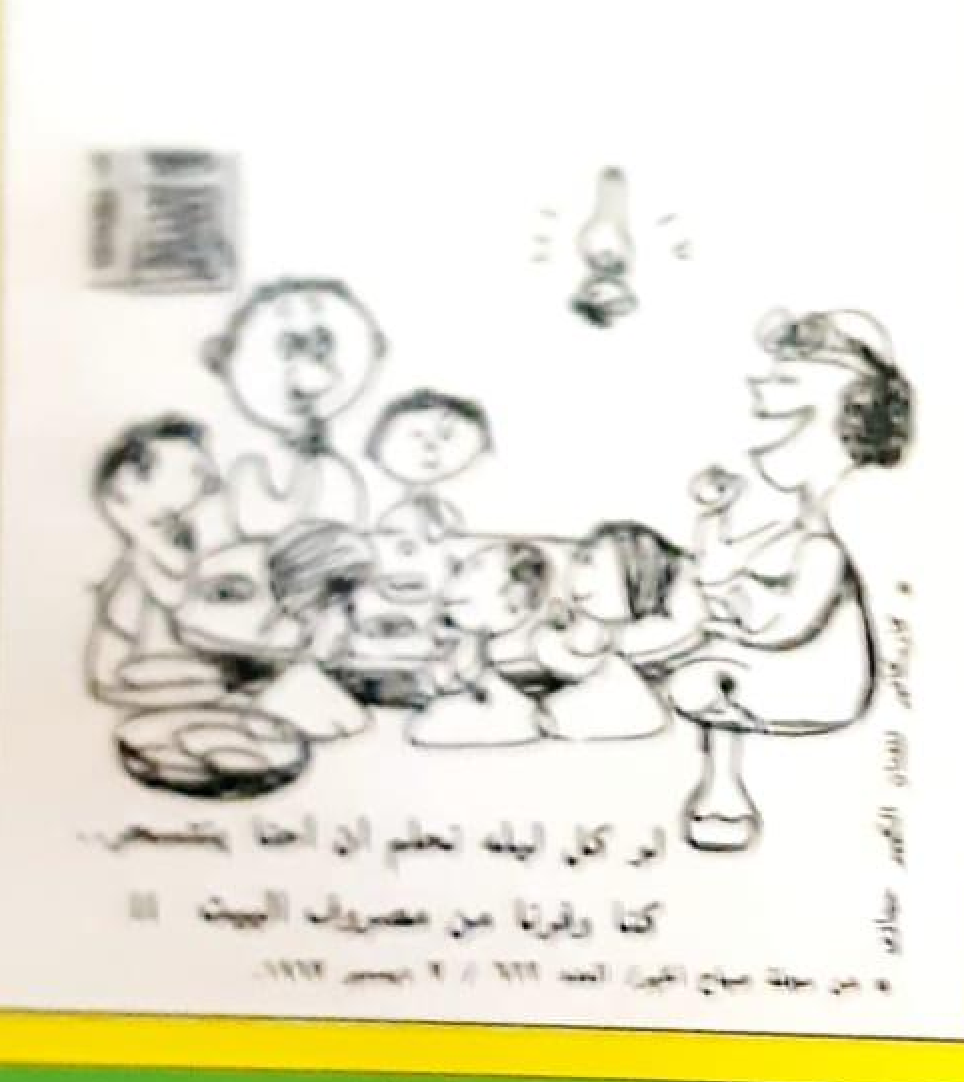




الوطن فى خطر
وحكامنا لا يبصرون

سيناريوهات مختلفة
لولاية العرش
فى السعودية

التحدى بأزمة تنفرجى..
فيلم من تأليف
صندوق النقد الدولى

لا مفاوضات... مع نشاط
جرافات إسرائيل

أوهام المعركة الأخيرة فى... ملوى

الاستبداد الحكومى.. و الصحفيون.. و الإسلام السياسى

في هذا العدد

اليسار حر

رمضان .. والتفاؤل

يصدر هذا العدد- وهو عددنا الأخير في العام الخامس- مع أول يوم في شهر رمضان المعظم. ولا نملك في هذه المناسبة الكريمة الا التفاؤل رغم أن كل ما حولنا يدعو للتشاؤم.

ولسنا نعنى بماحولنا الظروف المالية الصعبة التي تهاجم اليسار كل بضعة أشهر، ولكن ما نعنيه هو أحوالنا، والتي يقدم هذا العدد شهادة عليها.

فالافتتاحية تكشف التناقض الحاد بين ما يعيشه الناس في حياتهم اليومية، وبين ادعاءات الحكم في بيان رئيس الوزراء الذي حول كل شئ في حياتنا إلى زهور وورودا.

والاحداث الداخلية .. سواء ما جرى ويجرى في ملوى وصعيد مصر، واستمرار القتل خارج القانون، أو ما عاشه الصحفيون على مستويات عدة.. أو... أو كلها تصب في خانة التشاؤم.

ولا تختلف الصورة كثيرا على الساحة العربية والدولية .. أو حتى في ساحة الفن والأدب.

ومع ذلك.. فاليسار هو التفاؤل الدائم. وهو تفاؤل موضوعي ينطلق من احساسنا ووعينا بما يعتمل تحت السطح بين طبقات الشعب العاملة والمنتجة، وتحركاتهم البسيطة الواعدة، وينطلق أيضا من الجديد الذي يولد على الساحة العربية في مواجهة الانهيار العربي الذي بدأ في كامب ديفيد وواصل مسيرته بعد النتائج المأساوية لحرب الخليج.

ويستند الى متابعة واعية لتطورات تجرى على الساحة العالمية، تشي بقوة تتخلق ترفض ما سمي بالنظام الدولي الجديد، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بصفتها اللاعب الوحيد في ساحته.

نعم .. الطريق طويل وصعب ومليء بالعقبات والتعرجات والهزائم .. ولكنا نلمح من بعيد رايات نصر لابد ان نمسك به يوما .. بشرط أن نعمل بإصرار من أجله.

وكل رمضان وأنتم بخير

اليسار

موقفنا

الوطن في خطر.. وحكامنا لا يبصرون

حسين عبد الرازق

يتفق أغلب المهتمين بالعمل العام والمشتغلين بالسياسة فى مصر، أن العام الحالى ، عام حاسم فى مصر.

فسيتم خلال عام ١٩٩٥ وحتى **النصف الأول من العام القادم ، تنفيذ ما تبقى من تعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولى ، والتى وردت فى الاتفاق الموقع فى سبتمبر ١٩٩٣**. وتشمل قائمة التعهدات أخطر ما فى هذا الاتفاق، بدءا بإطلاق الأسعار تحت شعار «تطبيق الأسعار العالمية على السلع والخدمات» وفرض رسوم جديدة على الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والصرف الصحى (لا تقل عن ٢٥٪ من تكلفتها) ، وإصدار قانون العلاقة الإيجارية فى الاسكان ، وإلغاء الدعم تدريجيا عن رغيف العيش وترك سعره ليحدد حسب العرض والطلب ، وتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات، والاسراع بخصخصة الشركات التابعة لقطاع الأعمال (القطاع العام)، وتخفيض سعر الفائدة لتصل مع نهاية هذا العام الى ٩٪ .. وصولا إلى تخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٢٥٪ عبر مراحل متتالية تنتهى عام ١٩٩٦ ووقف تدخل البنك المركزى فى تحديد وتثبيت سعر الصرف عن طريق شراء (أو بيع) الدولارات من السوق . وتصب كل **هذه الاجراءات فى تحميل الطبقات** الشعبية والمتوسطة مزيداً من الأعباء **، وزيادة البطالة ، وارتفاع الأسعار ، بالاضافة الى اصابة الاقتصاد الوطنى بأضرار بالغة.**

والحدث الآخر الهام هو **انتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها فى نوفمبر ١٩٩٥ وهى انتخابات حاسمة** بكل معنى الكلمة . فقد نجح الحزب الحاكم فى احتكار السلطة منذ بدء التعددية السياسية لمدة متصلة تتجاوز ثمانية عشر عاما . وقد حقق هذا الاحتكار مستندا الي استيلائه على سلطة الدولة وأجهزتها ، واعتماده التزوير والتلاعب فى العملية الانتخابية وفى النتائج واحتكاره لأجهزة الاعلام المرئية والمسموعة ، وأيضا فشل قوى وأحزاب المعارضة فى تشكيل بديل محتمل له، سواء كان هذا البديل حزبا واحدا أو ائتلافا بين الاحزاب ، ثم عجزها عن مجرد التنسيق من أجل هدف واحد بسيط هو منع الحزب الوطنى الديمقراطى من استمرار احتكاره للسلطة، **وهناك خطر حقيقى أن يفقد الناس البقية الباقية من الأمل فى التغيير بالوسائل الديمقراطية ، إذ نجح الحزب الحاكم فى السيطرة على السلطة والانفراد بها خمس سنوات أخرى، ومن ثم انغلاق الدائرة ليصبح الخيار مطروحا بين حكم تابع وفاسد ومنحاز ضد مصالح الناس ومعاد للديمقراطية ، فشل فى تحقيق التنمية والاستقرار والعدالة وبين بديل ظلامى معاد للتقدم والحضارة والقيم الإنسانية يسعى لاقامة دولة دكتاتورية أوتوقراطية تحت ستار الدين، أو البديل الانقلابى ..** وكلاهما مر..

وقد كشف بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى (رئيس وزراء مصر منذ ٩ سنوات) يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ عن إصرار الحكم على السير بالوطن فى هذا الطريق المغلق، وقيادتنا إلى الكارثة.

فقد تجاهل رئيس الوزراء فى بيانه حقيقة الأوضاع فى مصر ، ورسم صورة وردية كاذبة لواقع الحال ، وصلت إلى حد قوله «تتميز المرحلة الحالية من الاصلاح بنشر النماء والتقدم فى جميع أنحاء مصر .. ومواجهة

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارل فى الناسن
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى
يصدر عن التجمع الوطنى
التقدمى الوحدوى فى اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-
LASt. TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٤٠ جنيهاً للأفراد و٦٠ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولاراً أمريكياً
أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو
حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع
كريم الدولة ميدان طلعت
حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - FAX 5786298

جـــادة لمشكلة البطالة!! .. «واختارت **الدولة الديمقراطية منهجا وأسلوبا لنظام الحكم**».

وقد احتوى البيـان- انطلاقـا من هذه المقولة التي تناقض الواقع بشدة- العديد من المعلومات والأرقام والبيـانات الكاذبة ، يكفي أن السيد رئيس وزراء مصر ، يقول تحت قبة مجلس الشعب «وهذا وقد تحقق **معدل نمو سنوي حـقـيـقي يبلغ ٧ر٤٪ في المتوسط خلال إثنى عشر عاما**»، وهو قول ينافي الحقيقـة كمـا يعلم رئيس الوزراء نفسـه.

فطبـقـا لأرقـام البنك الدولي للانشـاء والتـعـمـيـر (راجع **اليسار** عـدد ديـسـمـبـر ١٩٩٤ مـقـال د. **عبد العظيم أنيس**) والمسـتمدة من الوثائق المصرية الرسمـية فإن **معدل النمو السنوي الحقيقي خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية لم يتجاوز ٩٢ر٢٪** وليس ٧ر٤٪ كمـا يقول رئيس الوزراء ، وذلك على النحو التالي:

من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كان معدل النمو السنوي ٩٩ر٦ ٪.

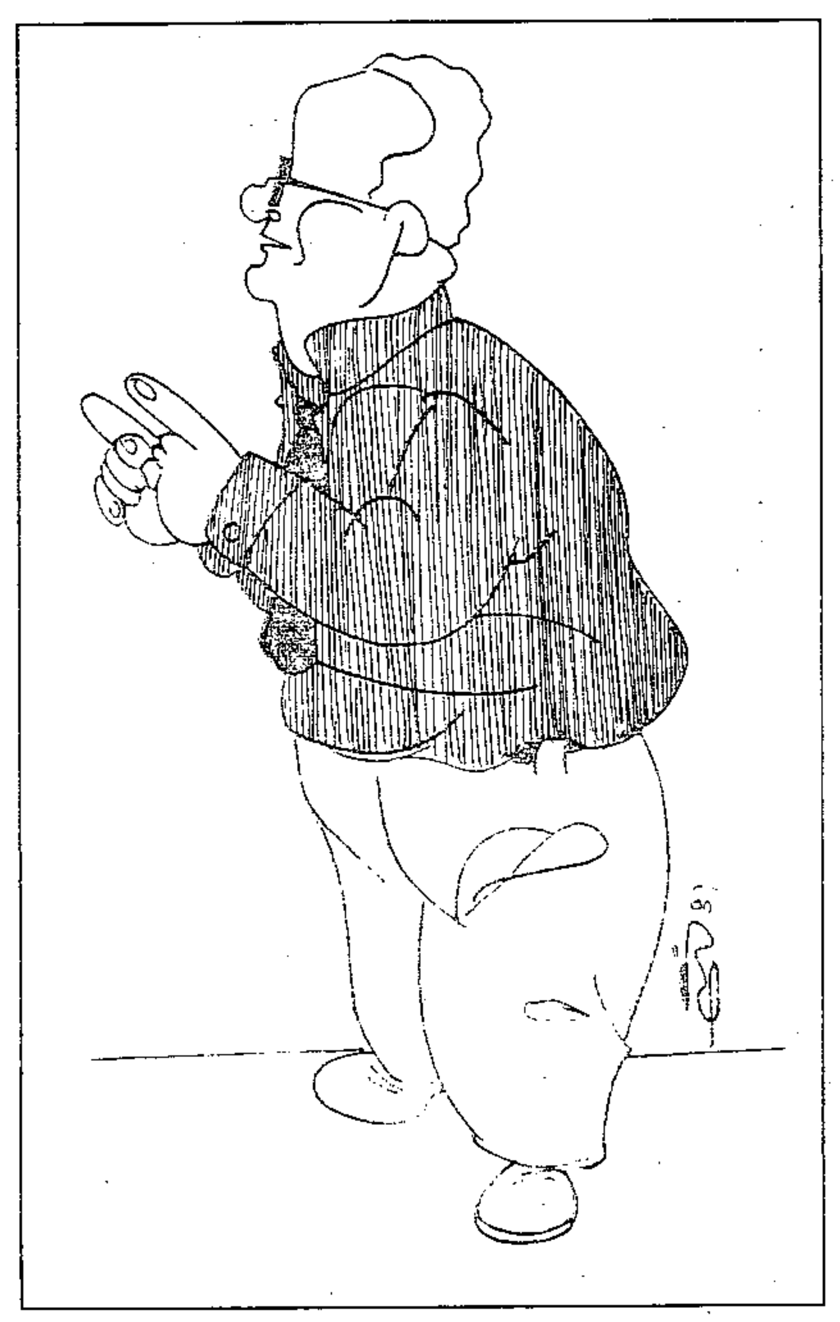
وانخـفـض هذا المعـدل خـلال الفـتـرة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ إلى ٥٤ر٢٪ وكـــان المعدل عام ١٩٩٠ هو نفس المعدل ٥٤ر٢٪ وتوالى الانخـفـاض في السنوات التـاليـة، فـوصل إلى ٢٧ر٢٪ عـام ١٩٩١ ، ثم إلى ٨ر١٪ عام ١٩٩٢، ثم إلى ١٪ عام ١٩٩٣ ، أي إلى أقل من ٤٠٪ من نـســبـة الزيادة السنوية في السكان (٦ر٢٪).

ورغم ذلك يجـد رئيس الوزراء الجـرأة ليـتـحـدث عن نمو النمـاء والتـقـدم خـلال السنوات الأثنتي عـشـرة الماضيـة من عـهـد الرئيس حسني مبارك!

وأكثر ما يثير التعجب والقلق أن رئيس **الوزراء قد سكت تماما في بيانه عن أي اشارة لانتخابات مجلس الشعب القادم في نوفمبر ١٩٩٥ ، والتي ستجريها حكومته ، متجاهلا** ان هذا الموضوع يأتي في مقدمة اهتمامات الأحزاب والقـوى السـيـاسـيـة، وأنه كـان أحـد أهم الموضـوعـات التي طرحت في مـؤتمر الحـوار الوطني ، حيث طالب الحزبان الرئيسيان اللذان لم يقاطعا المؤتمر «حزب التجمع وحزب العمل» بضرورة تعديل قانون مباشرة الحقوق وتوفير الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة.

ويبـدو أن رئيس الوزراء الذي أشـرفت حكومته على تزوير انتخابات مجلس الشعب مرتين(١٩٨٧و ١٩٩٠)، تعمدا ان لا يشير بكلمة واحدة لهذه الانتخابات المترقبة لعلمه أن هناك تزويرا جديداً فاضحاً يعد له في الانتخابات التكميلية التي كانت على وشك الحـدوث في أربعـة من دوائر الاسكندرية والقليوبية ودمياط وبورسعيد.

استدعت الحكومة كل أساليب التزوير القديمة والحديثة ، وخاصة وأساليبها التي استخدمت في انتخابات ١٩٧٩ أيام النبوي إسماعيل ، وبدا واضـحـا أن الشرطة والادارة المحلية والمحافظين وأجهزة **الدولة والقطاع العام**، قد تحولت خلال هذه الانتخابات التكميلية إلى أجهزة تابعة تماما للحزب الوطني ، تزور بكثافة بالغة لصالح مرشح الحزب الحاكم . وقد تم هنا التزوير في الدوائر الأربعة «**مينا البصل -قليوب- الزرقا -عرب الضواحي**» ضد مرشحين مستقلين في الغالب(عدا قليوب) ، وبدرجات متفاوتة ، وبلغ حده الأقصى في مينا البصل ثم الزرقا ، ففي ظل تحويل دائرة مينا البصل إلى ثكنة



عسكرية حقيقية .. لا قبل للمرشحين بها حسب نص كلمات مساعد مدير أمن الاسكندرية .. حيث انتشرت قوات مكافحة الارهاب بارديتها السوداء المميزة وعرباتها المدرعة وقاذفات الغاز المسيل للدموع وعربات الإطفاء والأوناش الجبارة وعربات الإسعاف وفرق الكاراتيه ، ومنع المرشحين (غير مرشح الحكومة) ومندوبيهم ووكلائهم من الاقتراب من مقار لجان الانتخابات .. كان طبيعيا. أن **تعلن وزارة الداخلية ، فى سابقة هى الأولى من نوعها حصول مرشح الحكومة «محمد عبده» على ٣٢٢٤٠ صوتا، وأن عدد الذين أدلو بأصواتهم وصل الى ٦٢٧٤٩ بنسبة ٦٤٪ من لهم حق التصويت** وهى أرقام تنطق بحد ذاتها بوقوع التزوير حيث لم يتجاوز عدد الأصوات التى حصل عليها أى نائب فى هذه الدائرة فى تاريخها ٣٢٠٠ صوت ، ولم تتجاوز نسبة التصويت فى كل الانتخابات التى سبق تزويرها ١٥٪ من عدد المقيدين فى جداول الانتخاب!! وتكرر هذا التزوير الفاضح والاستفزازى فى دائرة الزرقا حيث منح مرشح الحكومة ٥٢٦٨٣ صوتا قام بتسويدها رجال الأمن والادارة ، بينما قاطع الناخبون عمليا هذه الانتخابات التكميلية.

إن هذه الحقائق الموسفة تضع الوطن فى مأزق خطير.

ولا يمكن التعويل على «أننا هذه المرة سوف نشهد متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات ، وسوف يحدث ذلك سواء بمراقبة رسمية أو بغير مراقبة رسمية .. كما أشار محمد حسنين **هيكل** فى بيانه الهام الذى ألقاه فى لقائه الفكرى فى معرض الكتاب.

كذلك فلا يمكن الرهان ، على موقف يتخذه رئيس الجمهورية بحكم سلطاته الدستورية الراسخة ، تفتح الباب لقدر من التغيير بالوسائل الديمقراطية السلمية عبر انتخابات أقل تزويراً وتدخلا.

إن مواجهة هذه التحديات بشقيها الاقتصادى- الاجتماعى والسياسى، تتطلب **موقفا عمليا وموحدا من الأحزاب** والقوى السياسية الديمقراطية ، رغم **تباين البرامج الاقتصادية و الاجتماعية.**



لقد طرحت الامانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى منذ أكتوبر من العام الماضى ضرورة أن يكون عام ١٩٩٥ **عاما للإصلاح الديمقراطى والتغيير** . وطالبت بالبدء فوراً فى خوض معركة جماهيرية سياسية إعلامية وللعمل على تحقيق ارادة الشعب فى إنتخابات حرة نزيهة تعيد له الحق فى التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات ، وذلك بتوفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية » ، وأصدرت برنامجا متكاملا للاستعداد الحزبى والسياسى لانتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥) والمحليات (فبراير ١٩٩٦)، وبدأت بإجراء إتصالات مع الأحزاب والقوى السياسية من أجل عمل مشترك لاصدار القانون الجديد **لمباشرة الحقوق السياسية والذى تقدم خالد محيى الدين بمشروعه لمجلس الشعب . ومن أجل التنسيق الانتخابى لإنهاء احتكار حزب واحد للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس** الشعب. وهو هدف ممكن التحقيق كما تدلنا على ذلك نتائج الانتخابات السابقة.

صحيح أن **الحزب الوطنى** اغتصب بصورة دائمة ما يزيد عن ثلثى مقاعد مجلس الشعب (٨١٫٨٪ عام ١٩٧٦- ٩٠٪ عام ١٩٧٩-٩٨٧٫٧٢٪) عام ١٩٨٤-٧٧٪ عام ١٩٨٧-٧٩٫٦٪ عام ١٩٩٠) ، ولكن صحيح أيضا أن الأحزاب المعارضة والمستقلين حصلوا- رغم التزوير وخوضهم الانتخابات متنافسين على نسبة أصوات تتراوح بين ٢٧٪ (عام ١٩٨٤)و ٣٧٫٩٣ ٪ (عام ١٩٧٦) باستثناء انتخابات ١٩٧٩ التى شهدت تزويراً غير مسبوق ، وانتخابات ١٩٩٠ التى قاطعتها الاحزاب الرئيسية عدا حزب التجمع.

إن نقطة البدء فى اخراج مصر من هذا النفق المظلم الذى يقودنا اليه الحكم القائم بإصرار تكمن فى هذا التنسيق وفى العمل المشترك من أجل فرض الضمانات الأولية لانتخابات حرة وهى معركة طويلة لها أبعادها السياسية والاعلامية والجماهيرية.

وعلينا أن نخوضها الآن وليس غداً . فمصير الوطن فى خطر ، وحكامه لا يبصرون أبعد من أنوفهم.

هوامش على دفتر الحياة

التعليم مرة أخرى.. خلاف في المنهج

د. عبد العظيم أنيس

بيني وبين وزير التعليم الحالي الأستاذ الدكتور «حسين كامل بهاء الدين» احترام وتقدير ومودة ، لكن هذا لا يمنعني من القول بأني أختلف معه جوهرياً في منهجه لإصلاح التعليم ، وأنا لم أقابل وزير التعليم في حياتي غير مرتين عابرتين حديثا ، إحداهما في مناسبة عزاء والأخرى في ختام ندوة نظمها اليونسيف مؤخرا حول التعليم الابتدائي في مصر بمناسبة الدراسة التي مولتها تلك الهيئة وأشرف عليها د. نادر فرجاني عن طريق المسح بالعينة للتعليم الابتدائي في ثلاث محافظات في مصر هي: **كفر الشيخ ، المنيا والقاهرة.**

وبالطبع لم تتح لي في هاتين المناسبتين العابرتين غير التحية ، والسلام ، لكني قد كتبت في العام الماضي بعض المقالات في مجلة «الهلال» القاهرية تحت عنوان «هل **يمكن إصلاح التعليم وحده؟**» عبرت فيها عن قناعتي بأن إصلاح التعليم في مصر إصلاحا حقيقيا أمر شبه مستحيل ما لم يجر موازيا له إصلاح قطاعات وطنية أخرى مثل الصحة، وقطاع الأجور ، والبطالة الخ ، فنظام التعليم ليس إلا نسقا جزئيا ضمن النسق الاقتصادي الاجتماعي العام في مصر يتأثر كل يوم وكل ساعة بهذا الذي يجري في النسق الاجتماعي والاقتصادي العام ويؤثر فيه. هذا التفاعل الديناميكي المستمر بين نسق التعليم والنسق الكلي أمر يختلف عن درجة التفاعل بين أنساق جزئية أخرى كالمواصلات مثلا وبين النسق العام . ولذلك فكل إصلاح جاد للتعليم ينبغي أن يكون ضمن خطة للإصلاح والنهوض الشامل، كما حدث في ثورة يوليو مثلا . لكننا نعيش في عهد سياسات اقتصادية انكماشية معادية للفئات الشعبية ، عمالا وفلاحين وبورجوازية صغيرة بل وحتى طبقة وسطى، تسميها الهيئات المالية الدولية الجاثمة علي صدورنا سياسة «التكيف الهيكلي»، وتسميها الحكومة كذبا «سياسة الإصلاح الاقتصادي»، وقد أدت بنا هذه السياسات علي يد د. عاطف صدقي وأعوانه إلي خفض ميزانيات الخدمات، ورفع الأسعار ، والتوسع في البطالة، وبيع القطاع العام للأجانب والصهاينة ... إلخ أي إلي ما يمكن أن نسميه «الخراب الثاني لمصر» لأن الخراب الأول وقع في أواخر القرن التاسع عشر في مصر عندما سيطر الاجانب علي اقتصادنا من أجل سداد ديون اسماعيل ، وعن وقائع هذا الخراب كتب تيودور روزشتاين كتابه الشهير الذي ترجمه المرحوم بدوان «خراب مصر».

مثلا من أين يمكن أن يأتي الإنفاق المالي المطلوب علي التعليم في ظل سياسة الانكماش ، من أجل بناء مدارس جديدة ، ومن أجل رفع حقيقي لمرتبات المدرسين حتي يمكن مطالبة المدرسين بالتركيز علي التدريب بالمدارس بدلا من الانشغال بالدروس الخصوصية، والتي يسميها البعض «السوق الموازية»!

سوف نجد أن الوزير قام باللجوء إلى رجال الأعمال للتبرع لبناء المدارس ، مع بعض الزيادة في ميزانية الوزارة . ومع أنني لست ضد التبرع من ناحية المبدأ ، إلا أن هذا لا يمكن أن يحل مشكلة عامة ، ولا ينبغي من ناحية المبدأ أن يتسع الباب لأن رجال الأعمال هؤلاء سوف يطلبون من الحكومة المقابل من الخدمات سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما موضوع المرتبات فقد حاول الوزير حلها عن طريق زيادة متواضعة في المرتبات مع إعطاء المدرسين مكافآت من جيوب أهالي التلاميذ في مجموعات التقوية ، ومعنى هذا أن الوزير اضطر إلى التوسع في الأخذ من جيوب الأهالي لتعويض المدرسين ، أي أننا عدنا عمليا إلى سياسة المصروفات في التعليم ، حتى ولو كان ذلك تدريجيا ، وهو نفس ما يحدث في الجامعات اليوم ، إذ اصبحت رسوم العمل من أجل الماجستير أو الدكتوراة مئات الجنيهات ، وبدأ العام الماضي تحصيل نحو ٨٠ جنيها رسوم من طلاب الجامعة في بعض الكليات ، ثم حدث عدول عن ذلك بعد ما تبين من سخط شديد في أوساط الطلاب على هذه السياسات . ولا شك أنه ستكون هناك عودة إلى المحاولة من جديد في السنوات القادمة ونحن في الحقيقة قد عدنا إلى عهود سياسة المصروفات في التعليم بعد أن نعم الشعب بمجانية التعليم في عهد ثورة يوليو ، وهي حقيقة تزداد وضوحا على يد وزير التعليم الحالي الذي يبدو أنه استسلم لفكرة العودة إلى المصروفات في التعليم . تأمل

التحضيرية-من حماس الكتل المختلفة لهذا العمل . كما انني أدرك مثل كثيرين أنه في ظل الوضع الدولي الجديد ، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي- وتحول العالم إلى عالم أحادي القطب الذي يتميز بالعداء الشديد لمصالحنا القومية ، لا يوجد طريق ناجع للعمل الوطني غير طريق الالتقاء في أعمال محددة بين هذه القوى المختلفة. بأمل أن يؤدي هذا الالتقاء والتعاون إلى فهم أنضج من كل طرف للأطراف الأخرى ، وإلى نظرة أكثر جرأة لمواقفه الماضية وسلبياتها ، وبالتالي إلى تعاون أكثر ديمومة.

والذي يدعوني أيضا إلى هذا التفاؤل ما يعترف به الكثيرون في اليسار العربي اليوم من الدور الوطني الذي تبذله بعض القوى الإسلامية في الأرض المحتلة وفي جنوب لبنان في مقاومة قوات الاحتلال والاستيطان الاسرائيلية ، وفي الموقف الموحد الذي أخذه اليسار وجبهة العمل الإسلامي في الأردن إزاء المعاهدة الاردنية الإسرائيلية ، وفي عدد من الكتابات التي بدأت تظهر في السنوات الأخير في لبنان وغيره والتي تنم عن موقف أكثر انفتاحا من جانب بعض قوى اليسار إزاء بعض قوى الإسلام السياسي ، ومن إعادة نظر في بعض الكتابات الإسلامية من موقفهم العدائي لليسار العربي .

ويبقى أن أذكر أن الذين وقعوا على هذا النداء (نحو مائتين من الشخصيات العامة كدفعة أولى) يمثلون كما ذكرت قطاعا واسعا جدا من شعب مصر ، فإلى جانب الشخصيات التي تمثل قطاعا واسعا من النشاط الحزبي الحالي في مصر يأتي رؤساء احزاب التجمع والناصري والعمل والامناء العامون ، ثم عشرات من أساتذة الجامعات بينهم عديدون مستقلون ، ثم عشرات الفنانين سميحة أيوب كرم مطاوع ، الفنان محمد علي ، جميل راتب، احمد نبيل، نبيل الحلفاوي ، محسنة توفيق ..) ثم عشرات من المثقفين والكتاب والشعراء (أسامة أنور عكاشة، محفوظ عبد الرحمن، عبد الرحمن الابنودي نايز غالي ...) وقادة الجيش السابقين(الفريق فوزي، الفريق الشاذلي، اللواء صلاح سعدة...) وعدد كبير من السفراء السابقين وممثلي النقابات المهنية.

لكن ما أثلج صدري بوجه خاص ، وورود أسماء العديد من الشخصيات النسائية المرموقة والشخصيات النشطة المعروفة ضمن الموقعين على هذا النداء.

دين راسك

في شهر ديسمبر الماضي مات دين راسك -وزير خارجية أمريكا الأسبق- عن عمر يناهز الخامسة والثمانين، وقد عمل وزيرا للخارجية في إدارتين ديمقراطيتين متتاليتين : إدارة الرئيس كيندي ثم إدارة الرئيس جونسون والحقيقة أن الرئيس كيندي الذي عينه لأول مرة وزيرا للخارجية لم يكن مستريحا في تعاونه معه، وكان ينوي تغييره بماكنمارا اذا أعيد انتخابه . لكن مصرع كيندي المفاجئ في دالاس عام ١٩٦٣ حال دون ذلك، وتوثقت علاقات دين راسك بالرئيس الجديد جونسون . فهما من الجنوب أحدهما من دالاس (جونسون) والآخر من جورجيا ، وكلاهما من التيار المحافظ داخل الحزب الديمقراطي.

ولسوف يتذكر العالم دين راسك في أزمتين عالميتين كان فيهما وزيرا للخارجية : الأولى أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢ إبان رئاسة كيندي والثانية أزمة حرب فيتنام إبان رئاسة جونسون وفي كلا الأزمتين كان دين راسك متشددا في مرونته . فهو صاحب الكلمة المشهورة في تصوير أزمة الصواريخ «نحن مقلة عين في مواجهة مقلة عين وأظن أن الطرف الآخر قد طرفت عينه» أما أزمة فيتنام فإن الغريب أن نعرف أنه- وهو الذي كان يرأس وزارة الدبلوماسية -كان مصمماً على استمرار الحرب في فيتنام مهما كانت النتائج ، وكان يبرر موقفه هذا- وهو موقف رئيسه جونسون إلى آخر لحظة- بأن مهادنة هتلر في الثلاثينات قد أدت إلى أسوأ النتائج ، أي أنه في حقيقة الأمر كان يشبه نضال شعب فقير من شعوب العالم الثالث (وهو شعب فيتنام) من أجل الاستقلال والوحدة باستعداد هتلر لفتح بلدان أوروبا بقوة السلاح انتقاماً للإذلال الذي شهدته ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

وعلى عكس دين راسك كان وزير الدفاع ماكنمارا قد وصل بالتدريج إلى قناعة بأن حرب فيتنام لا يمكن تحقيق نصر فيها ، وأن سياسة الرعد المتوالي Rolling Thunder عن طريق قاذفات القنابل الأمريكية قد اثبتت أنها مؤذية لسمعة أمريكا ولا تؤدي الى النتائج المطلوبة من الناحية الحربية ، ولذا انتهز ماكنمارا أول فرصة في عهد جونسون ، واستقال من منصبه.

ونحن في الوطن العربي .. بماذا نتذكر دين راسك؟

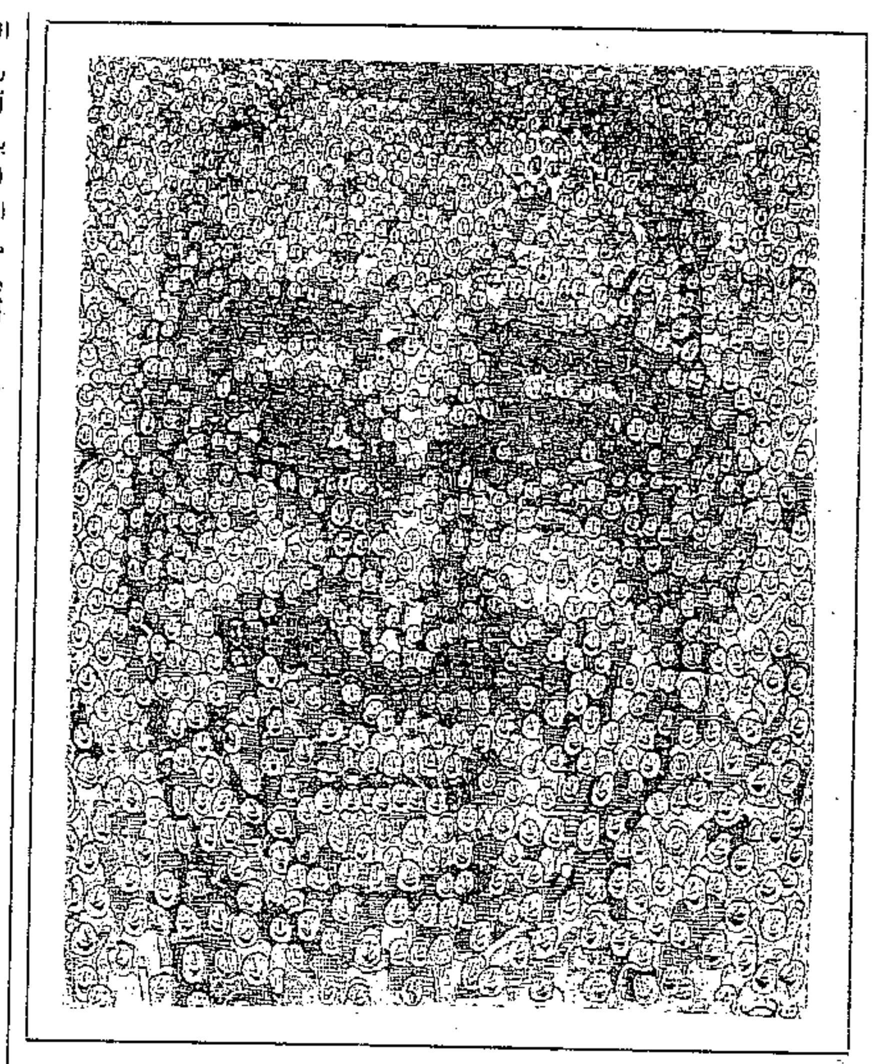
ربما يكون أهم واقعتين نتذكره بهما هو ما أسمي آنذاك معركة القمح بين مصر وأمريكا في عهد الرئيس جونسون ، ثم حرب يونيو ١٩٦٧ مع اسرائيل ، وكان في الحالتين وزيراً لخارجية الولايات المتحدة ومن المؤكد أن دين راسك هو واضع سياسة استخدام القمح خصوصا - والمواد الغذائية عموما- فائض الحاصلات الزراعية الامريكية باعتبارها سياسة «العصا والجزرة».

وفي اجتماع جرى في وزارة الخارجية بمكتبه في مايو ١٩٦٥ حضره رؤساء المجموعات البرلمانية لمجلس النواب والشيوخ ، شرح دين راسك سياسته فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية على النحو التالي:

(١) إن المساعدات الغذائية تتم و

عبد الكريم قاسم





جمال عبد الناصر

أهدافها خلق حالة «احتياج» تتحول بالتدريج إلى حالة «اعتماد».

(٢) عندما تظهر بوادر حالة «الاعتماد» تقوم السياسة الأمريكية عن طريق الإيحاء بالإشارة إلى رغبات لها يؤداه تكرار الحديث عنها في كل مناسبة.

(٣) إذا لم يتحقق شئ بأسلوب الإيحاء يتكرر الإلحاح بالطلب الصريح سيتحول إلى «ضغط».

(٤) وإذا لم يحقق «الضغط» مقاصده يتحول إلى «شرط» مسبق من حقه إملاء إرادته، وإلا حل «العقاب» ابتداء من التوقف عن التوريد إلى [illegible]

ومنذ أن وضع «دين راسك» قواعد هذه اللعبة طبقها وزراء الخارجية اللاحقون بأمانة منا حتى اضطر الرئيس مبارك أن يقول يوما ما «من لا يملك قوته لا يملك إرادته».

وكانت مصر في عهد عبد الناصر، وفي ظروف صراعه مع قاسم في العراق، قد حصلت على كميات غير صغيرة من القمح بمقتضى القانون ٤٨٠ (قانون فائض الحاصلات الزراعية: في أعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١) ثم مدت الاتفاقية إلى سنوات ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، وعندئذ تقدمت أمريكا بطلباتها من مصر: التفتيش على مفاعل إنشاص، طرد الخبراء الألمان، تخفيض حجم الجيش المصري.. القضية المعروفة لكن عبد الناصر كان يملك الرفض بقوة ودون تردد، إذ كان يملك بدائل لقمح أمريكا وكان أن انتهز فرصة زيارة وزير الكهرباء السوفييتي نوفيكوف، وطلب منه أن يبلغ رسالة إلى رئيس الوزراء كوسيجين مفادها أن مصر في حاجة إلى جزء بسيط مما يستورده السوفيت من القمح من الخارج وكان الرد بين أيام بتحويل السفن السوفيتية في البحر الابيض المتجهة إلى ميناء أوديسا إلى ميناء الاسكندرية لتفريغ حمولتها هناك.

وعندما لجأت أمريكا إلى منع اسرائيل صفقة أسلحة واسعة النطاق متصورة أن مصر سوف تصمت بسبب احتياجاتها للقمح، استدعى عبد الناصر السفير الأمريكي، وأبلغه أن مستقبل العلاقات العربية الامريكية قد أصبح بهذه الصفقة محبأ بالديناميت، وأن مصر لم تعد تريد قمحاً أمريكياً.

لكن دين راسك كان أيضا وزيرا لخارجية أمريكا عندما تم الاتفاق بين جونسون واسرائيل على الاعتداء على مصر في يونيو ١٩٦٧، وهو الاتفاق الذي وصفه رئيس البنك الدولي عند اجتماع بعبد الناصر بسياسة إطلاق اسرائيل كما تطلق الكلاب على الفريسة، وهي العملية التي سميت بعملية «الديك الرومي».

ومن المؤكد أن أجهزة المخابرات الأمريكية كانت في مقدمة الأجهزة التي تحمست لهذه العملية فضلا عن أجهزة وزارة الدفاع، وكان هناك ديبلوماسيون أمريكيون متخوفين من نتائج هذه العملية عربياً، وكانوا متيقنين أن إسرائيل في سياساتها التوسعية سوف تضم الضفة الغربية إليها من دون شك، الأمر الذي حدث فعلا.. وكان الكثيرون يتذكرون ما حدث في المؤتمر الصهيوني المنعقد في اسرائيل عام ١٩٦٤ برئاسة ناحوم جولدمان والذي عبر في المؤتمر عن رأي مفاده أن اسرائيل في حدودها القائمة لا تستطيع استيعاب مهاجرين جدد. ترد غولدا مائير الحكومة قائلين: «هذه قضية لا شأن لكم بها. عليكم زيادة معدلات الهجرة وعلينا تدبير الأرض اللازمة» وتساءل جولدمان: هل معنى هذا أن اسرائيل تنوي غزو أراض جديدة؟ ترد عليه بنحاس سابير قائلا: «إنه يستهول أن يسمع من يهودي في مكانة جولدمان تعبير «الغزو» في وصف حق الشعب اليهودي في العودة إلى وطنه التاريخي»!!

ومن المؤكد أن دين راسك كان على علم بمؤامرة الإعداد لضرب مصر واحتلال الضفة الغربية وكان مؤيدا لها.

من خط النار في ملوى:

أوهام المعركة الأخيرة

الفقراء ضحايا الصراع : العمد يسلمون أبناء العائلات الفقيرة بوعد بالافراج وقرض ووظيفة!!.

خطة الأمن: تقطيع زراعات القصب لكشف الشبح.

حظر التجول * تجريدة القرى * احتجاز الرهائن *العقاب الجماعي

خطة الجماعات: فتح جبهة قنا لتخفيف الضغط على أسيوط.

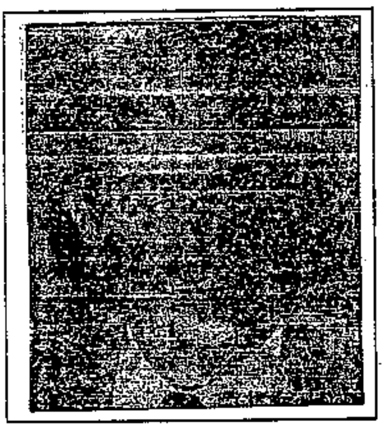
نقل الصراع من الجنوب على الحدود مع أسيوط إلى الشمال على الحدود مع بني سويف.

هجمات قاطعة على المواقع الضعيفة .. وتفادي الاشتباك مع المواقع القوية.

أزمة الحكم مع الجماعات في حالة التهدئة وحالة المواجهة.

اشتعال المرقف في محافظة المنيا ، وعلى الأخص مركزي ملوي و أبو قرقاص خلال الأسابيع والشهور الأخيرة ، يؤكد أول ما يؤكد خطأ الظن بتحقيق انتصار نهائي على الإرهاب ، كلما انحسرت إحدى موجاته ، ومع هذا فإن الانطباع الذي خرجنا به من زيارة للمواقع الملتهبة على خط النار في المنيا ، ومن لقاءات مع المحافظ وقيادات الأمن، إن هذه المعركة من وجهة نظرهم هي الفاصلة والحاسمة والأخيرة.

«عليكم ، وعلى المواطنين ، أن تصبروا قليلا لصالح الوطن ، فساعة الحسم أزفت ، و الإرهاب الآن في وضع المطاردة ، وغدا يلفظ انفاسه الأخيرة»!



هذا ما قاله لنا المسئولون ونحن ننقل شكوى الأهالي من تجريدة القرى وسياسة حظر التجول واجراءات العقاب الجماعي والاعتقالات العشوائية.

رغم ذلك اختتمت أنا وزملائي في الأهالي عبد الرحيم علي وصبري عبد العزيز التحقيقات الميدانية عن وضع مدينة تحت الحصار بتوقع فتح بؤرة جديدة للصراع في مراكز شمال المنيا وإمكانية فتح جبهة جديدة في محافظات أخرى غير المنيا!

كمين في قنا

بعدها بأيام ظهرت في الصحف أنباء الهجوم على قطار قادم من أسوان في كمين بمحافظة قنا ، قرب مدينة قوص ، أصيب فيه العقيدان **عادل عباس ومحمد كمال** الملازم أول **محمد عبد الرحمن والمخبر السري صبري ابو المجد** ، فضلا عن سائحتين من الارجنتين وعامل بوفيه القطار.

ولا شك ان اختيار هذه العربة من القطار بكل صيدها «الثمين» لم يتم مصادفة ، بل كان هناك نوعان من الترشيد لقناصة الثمين ، إما عبر عيون ركبت من أسوان واتفقت على الهدف في الاقصر ، أو عبر اختراق في جهاز الشرطة أو شباك التذاكر ! وتم تأكيد معلوماته في المسافة بين أسوان والاقصر ، قبل فتح النار على الهدف في المسافة بين الاقصر وقنا .

وبعدها بأيام قليلة ايضا تناقلت الصحف انباء اشتباكات في مراكز لم تكن ملتهبة بأحداث العنف في المنيا ، **كسمالوط وبني مزار.**

ودلالة الحادث الأول ، حادث قنا ، انه اعاد وضع السياحة كهدف للضربات ، من خلال أساليب الهجوم على القطارات ، كما أعاد فتح جبهة قنا كمحور للصراع بهدف تخفيف الضغط على المنيا .

وكانت العمليات الإرهابية ضد السياحة قد بدأت اول ما بدأت في محافظة قنا ، وحكمت المحاكم العسكرية باعدام ١٢ من ترتيبن نقط نما الخميسات والخجيرات.

من أسيوط لبني سويف

ودلالة حوادث الاشتباكات في **سمالوط وبني مزار** انها ايضا محاولة لتخفيف الضغط على ملوى وقراها بنقل الصراع من جنوب المنيا على الحدود مع أسيوط إلى شمالها على الحدود مع بني سويف ، وترسيع جبهة الاشتباك.

ومعنى هذا ان جماعات الإرهاب لا زالت **تتمتع بدرجة من التماسك والتنظيم ومركزية القيادة ، والقدرة على تنويع اتجاهات الضربات** ، ومعاودة فتح جبهات كتنا ، او ضرب أهداف كالسياحة ، كوسائل ضغط للتحكم في مسار الصراع.

وكنا قد أصرنا عن مخاوف من انتقال الصراع في المنيا إلى نقطة طائفية كوسيلة تعبئة ، تلجأ اليها الجماعات لإشعال الموقف كما حدث في أبو قرقاص عام ١٩٩٠ ، غير ان مصادر وثيقة الصلة بالأمن والجماعات استبعدت هذا التطور الان ، وكانت حجتها ان كعب الجماعات الان عالي ، وهي لن تلجأ لهذا الاسلوب الا عندما يصبح ظهرها للحائط!

وعلى العموم فإنه يمكن تلخيص ملامح الوضع الراهن للمواجهة في محافظة المنيا ، وربما في كل محافظات الصعيد ، فيما حدث في احداث الاثنين الأسود ٢ يناير والأربعاء الاسود ٤ يناير ، فقد كانت افتتاحية هذا العام في المنيا مُرة ، وكذلك مغرب العام الذي لفظ أنفاسه الأخيرة قبل منتصف ليلة ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٤.

الاثنين الاسود

في ٢ يناير نصبت الجماعات الإرهابية ثلاثة كمائن ، على طريق مصر- أسوان وعلى طريق فرعي قرب قرية الروضة ، وقامت بأربع عمليات ، في أوقات متقاربة ، هاجمت فيها اتوبيسات وسيارات نقل وميكروباصات ، وقامت بعملية فرز بين الركاب لاصطياد افراد الشرطة ، وبعد إلقاء خطبة عن **الثأر بين الأمن والجماعات ، وتنصيب نفسها كنيابة تملك حق الادعاء ، وقاض يملك أصدار الاحكام ، قامت باعدام ٨ من أفراد الشرطة وثلاثة مواطنين غير ٤ اصابات** ، كان ذنبهم أن الأقدار ساقتهم إلى طريق- مصر - أسوان!!

حرق الأرض

وفي يوم الأربعاء الاسود قامت قوات الأمن بغارة انتقامية على القرى القريبة من موقع الكمائن ، وعلى الأخص قرية المحرص التي ينتمي إليها ١٣ من القيادات الهاربة ، وقرية **الروضة** ، وخلال تجريدة القرى تم هدم منازل المتهمين الهاربين ، وحرق أثاث المساكن التي لم تنجح اللودارات في اختراق الحواري الضيقة إليها ، وقطع الإنارة عن القرى ، واعتقال مئات الشباب وجرهم مسلسلين إلى معسكرات الأمن المركزي ، وتحديد ساعات حظر التجول حتى شملت ساعات الليل والنهار .. وعلى الطريق إلى قريتي الروضة والمحرص، شاهدنا المدرعات وجنود القوات الخاصة منتشرة على الطرقات ، باختصار فقد رد الأمن على إرهاب الجماعات بإرهاب الأهالي!

حدث غداً

وتلخص مشاهد الاثنين والأربعاء، كل ملامح الصراع الدائر في محافظة المنيا الآن او باقي محافظات الصعيد امس او غداً ، فالجماعات تهاجم الأمن بطريقة حرب العصابات «اضرب واهرب» وتختفي كالشبح في القرى والنجوع او في زراعات القصب أو المقابر والاماكن المجهولة ، والأمن يهاجم الاهالي مستخدما سياسة العصا الغليظة والعقاب الجماعي حتى يقدم المواطنون لأجهزة الأمن «الشبح» ، كما يقوم بتقطيع زراعات القصب التي تمثل باغصانها الطويلة الكثيفة قاعدة عمليات وخط هروب ، وهذه المواجهة مشتعلة منذ شهر يونيو الماضي الذي انتهت فيه الهدنة بين الأمن والجماعات الإرهابية.

أهداف الضربات

وقد شملت عمليات الجماعات:

***الهجوم على سيارات الشرطة** : واشهر الهجمات الهجوم في ٢٧ يوليو على سيارتي شرطة بملوي والذي إنتهى بمصرع النقيب **عصام** موسى والملازم أول شريف **محمد** حافظ، وهجوم ٣ أكتوبر والذي أسفر عن إصابة ضابط ومساعديه. وفي ١٥ ديسمبر والذي إنتهى بمصرع الضابطين ياسر الجملي وترنيق حتاتد.

*الهجوم على الكمائن الثابتة : واشهرها الهجوم على كمين قرب محطة سكة حديد ملوي وقتل فيه جنديان ومواطنان في ٢٨ أغسطس.

*الهجوم على نقاط الشرطة: اشهرها في ٢٦ أكتوبر الهجوم على نقطتي شرطة في مركز ملوي.

***الهجوم على نقاط المرور**: ومن ذلك الهجوم على نقطة مرور المحرص في ١٤ سبتمبر ، والذي ادى إلى الغاء ٣٠ نقطة مرور في ١٧ سبتمبر.

***مناطق تمركز للقوات**: وآخرها هجوم في ١٣ سبتمبر على منطقة تمركز للقوات في ملوي اسفر عن مصرع جنديين.

***باستراحة الضباط**: تعرضت للهجوم في ٢٣ أكتوبر اسفر عن اصابة ٧ من المواطنين.

***وسائل مواصلات عامة**: أخرها نصب ٣ كمائن لاتوبيسات وباصات وسيارات نقل في ٢ يناير ، اسفرت عن مصرع ٨ من أفراد الشرطة.

***باغتيال افراد شرطة**: وتقدر بعض المصادر عدد من تم اغتيالهم عام ١٩٩٤ من المخبرين السريين ، والمرشدين بـ ٢٨ مخبراً ومرشداً.

* **أهداف سياحية** : حادث واحد، باطلاق النار على باخرة سياحية في ١١ أكتوبر في دير مواس.

وهذه نماذج شاملة لكل أنماط الصراع من قبل الجماعات ، ولكنها ليست حصراً لعدد العمليات.

العقاب الجماعي

وقد لجأت أجهزة الأمن ، في مواجهة جماعات الإرهاب ، إلى استراتيجية حرق الأرض ، بهدف حرمانهم من الوجود في شروط مواتية ، وإجبارهم وذويهم على التسليم ، من خلال تقطيع زراعات القصب ، وتوسيع دائرة الاشتباه والاعتقال الجماعي ، (وتقدر بعض المصادر ارتفاع أعداد المعتقلين من محافظة المنيا وحدها ، مع احتدام المواجهة إلى ١٧ ألف) ، واحتجاز الرهائن ، وهدم منازل القيادات الهاربة وقد بلغ عدد المنازل المهدمة ٢٢ منزلا ، وفرض سياسة حظر التجول من الخامسة مساء في مدينة ملوي ، ومعظم ساعات النهار في ١١ قرية أخرى ، واتباع سياسة الضرب في المليان في سويداء القلب . كما يشكو بعض الأهالي من أن أجهزة الأمن -رداً على بعض العمليات الإرهابية -تقوم بقتل بعض المحتجزين والقاء جثثهم في مزارع القصب ، وقد نسبت لهم صفة **قائد الجناح العسكري**»، حتى تبدو الضربات سجالاً، ووفقاً لهذه الروايات فإن معظم القتلى في مزارع القصب من الأبرياء ممن ليس لهم ناقة ولا جمل في أحداث الإرهاب.

وكان ٣٦ مستشاراً في محكمة النقض قد وقعوا في عهد زكي بدر على مذكرة استنكرت انتزاع الشرطة لدور القضاء ، باصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في الميدان ، ثم التباهي بصلب جثث القتلى على صفحات الجرائد!

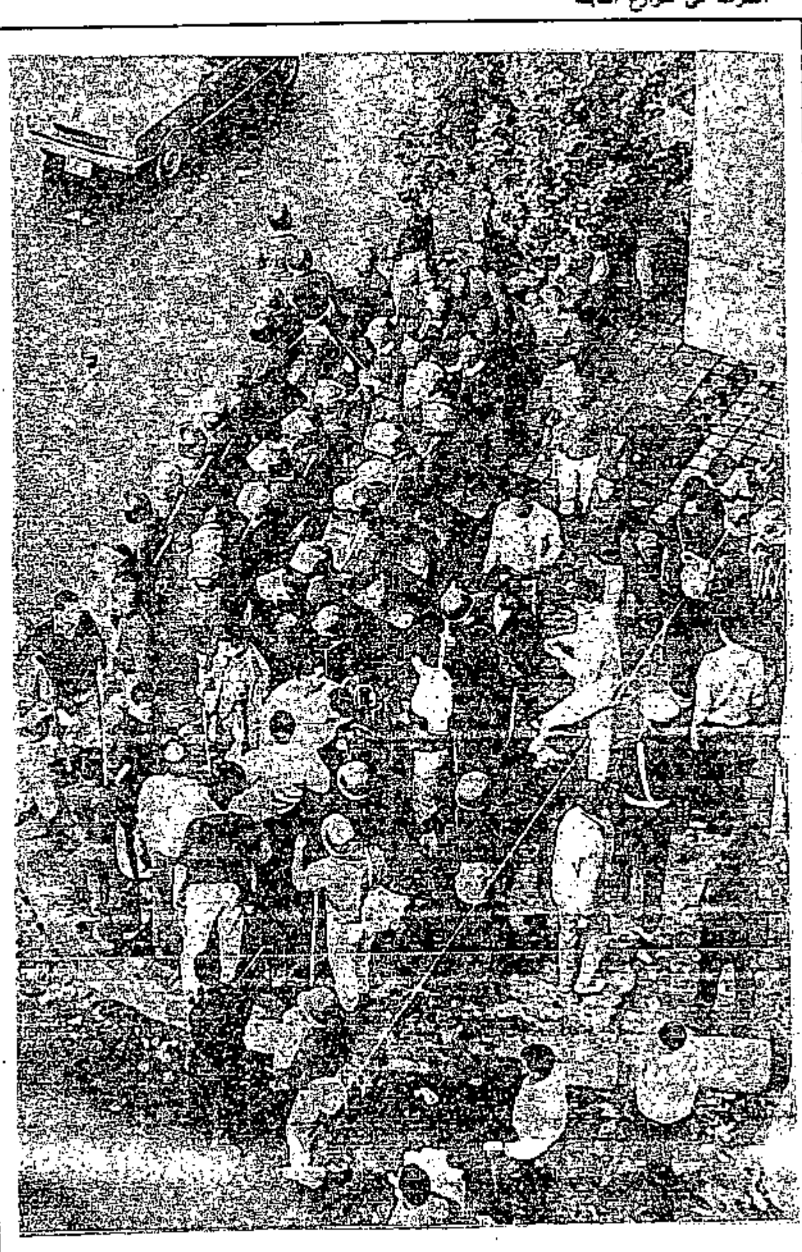
خسارة الوسط

وتؤدي سياسات العقاب الجماعي التي

يتـجهها الأمن إلى خسارة «الوسط» أي كتلة السكان الذين تحولت تراحم ومدنهم إلى مسرح عمليات لهذه المواجهات .فمدينة ملوى وهي من أنشط المراكز التجارية في الصعيد تعاني من سياسة حظر التجول التي تضر وفقا لشهادات عديدة بمصالح الحرفيين والمهنيين والتجار والطلاب . كما أن زراعات الفلاحين في قرى حظر التجول مهددة ، وعمليات تقطيع زراعات القصب تصيب المواطنين في مورد رزقهم الأساسي المرتبط بوجود مصنع سكر أبو قرقاص ، وعصارات العسل الأسود في ملوى ، ووفقا لشهادات عديدة فإن **الطلاب والعمال والموظفين لا يستطيعون الخروج من هذه القرى لمباشرة أعمالهم** ، وفي أقل التقديرات التي سمعناها من التجار فإن مدينة **ملوى** تخسر يوميا ما لا يقل عن مليون جنيه حتى عجز التجار عن دفع كمبيالات مستحقة السداد نتيجة حالة الكساد .

تسليم الفقراء

ولا تدل عمليات تسليم عمد بعض القرى لشباب مشتبه فيه لاجهزة الأمن على ظاهرة معاكسة لهذا المناخ ، فقد أخبرنا محافظ المنيا ان عدد الذين تم تسليمهم بلغ ٢١٦ ، بينما أكد لنا بعض «العمد» ان سياسة التسليم جرى الاتفاق عليها مع قيادات الأمن في اجتماع عقد بجمعية الشبان المسلمين وباتفاق علي احتجاز عدد محدود واطلاق سراح الباقي ، غير أن مصير هؤلاء جميعاً اصبح مجهولا. والأدهى من ذلك أن عملية التسليم على وجه العموم تتم مع ابناء العائلات الفقيرة ، وبوعود بإفراج قريب ووظيفة أو قرض من الصندوق الاجتماعي ، وهكذا فإن صراع الطبقات في صعيد مصر ، يشمل تسليم الفقراء كضحايا وقربانا ، حتى تفلت القرية من العقاب الجماعي ، ولا تمتد يد الأمن إلى أبناء العائلات (والمقصود بالطبع الأثرياء) ليصبح تسليم ابناء العائلات الفقيرة مثل تسليم قطع السلاح ، ضرورة لنجاح التجريدة ، واعطاء «التمام»!


الشرطة في شوارع المدينة

هدنة

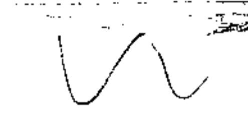
ومن الأصل فإن المنيا كانت من المحافظات الهادئة ، لم تحتدم فيها المواجهة بين الأمن والجماعة الاسلامية المسلحة في ذروة اشتعال المواجهة في محافظة أسيوط . فقد عقد الأمن هدنة مع الجماعات في محافظتي المنيا وسوهاج وصدرت تعليمات عليا بالتهدئة وعدم الاحتكاك حتى يتم حسم معركة ديروط.

وكانت شروط الهدنة حرية النشاط العلني للجماعات سواء من خلال جهاز الدعوة ، أي مساجد الجماعة وندوة الثلاثاء ، أو النشاطات الخدمية التي تقوم بها الجماعة - نيابة عن الدولة - في مجال المستوصفات (الخدمات الطبية) والتعليمية (طبع المذكرات) والتموينية (ضبط الأسعار في الأسواق) ، بشرط عدم القيام بعمليات عنف في المنيا.

وقد استغلت الجماعة الهدنة في تنمية قواها وتوسيع ضغوطها واستخدام المنيا كاستراحة وملجأ للهاربين من المحافظات الأخرى ، ومصدر إمداد بالذخيرة والسلاح ، عبر دروب الطريق الشرقي (الجبل الشرقي) وبعض قراه التي تحولت **لأسواق لتجارة السلاح والذخيرة والمخدرات في حماية بعض النواب وبعض كبار الضباط السابقين** الذين اعادوا بيع الأسلحة المحرزة لتجار السلاح ومنهم للارهابيين!

خلافات

في إطار هذا التوجه نشأت لدى بعض





اثار عطية الارهاب

الأطراف فى جهاز الأمن فى المنيا مصلحة فى استمرار استرخاء الوضع ، وإغلاق هذه الجبهة ، بما أن الجماعة ملتزمة بحصتها من اتفاق الهدنة : أى وقف أعمال العنف.

وقد أدت حالة الهدنة ، أو التهدئة إلى خلافات بين الأجهزة ظهرت واضحة فى حادث مصرع المخبر السرى ربيع محمد عبد الله فى ١٦ يوليو الماضى على ترعة المنصورية ، فقد حاولت اجهزة أمن الدولة التى بدأت تستشعر الخطر الصاق الحادث بالجماعات ، بينما الحت المباحث الجنائية على أنه حادث ثأرى ، وأنتهى الأمر بالإطاحة بمسئول مكتب أمن الدولة فى المنيا.

انفجار

وقد انفجر الموقف بعد ذلك نتيجة تقديرات الأمن، بحسم المعركة فى أسيوط. تصدرت اوامر المواجهة فى المنيا ، فتم منع ندوة الثلاثاء ، وضم بعض المساجد الخاضعة للجماعة لسيطرة الاوقاف، والقيام بحملة اعتقالات بدت ضرورية من وجهة نظر الأمن ، تحسبا للجوء الجماعات إلى العنف رداً على إلغاء الأمن للهدنة.

والمتابع للخط البيانى لتصاعد عمليات العنف سوف يلاحظ قفزة فى المعدلات ابتداءاً من شهر يوليو الماضى، الذى اتخذ فيه الأمن قرار المواجهة.

وكان من الواضح أن الجماعات قد استفادت من فترة الهدنة فى اعداد العدة لمواجهة محتملة ، بينما استرخى الأمن لسياسة التهدئة ودليل ذلك، انه خلال قرابة عام شغل منصب مدير أمن المنيا ٤ لواءات : **اللواء صادق ثم اللواء محمد فريد بهنساوى ثم اللواء يسرى شاكر ثم** اللواء محمد عبد الفتاح عمر.

أزمة التهدئة

والواقع أن كلاً من سياسة التهدئة وسياسة المواجهة تنطوى على أزمة المتهم الأصلى فيها ليس جهاز الأمن ، بل كامل الأوضاع الاجتماعية والسياسية التى تنتج وتعيد إنتاج الإرهاب ومع ذلك فإن الانتقادات توجه للأمن فى الحالتين فى حالة التهدئة وفى حالة المواجهة ، ومع أن دور الأمن ينحصر فى تحسين شروط المواجهة ، أو جعلها أكثر صعوبة ، وباختصار إعادة تدوير الأزمة ، لا حلها!

ففى ظل سياسة التهدئة ، ومع إطلاق حرية النشاط العلنى للجماعات، **تلك الجماعات أكبر حزب سياسى فى مصر ، يذهب له الناس طواعية خمس**

سرات فى الهرم ، من خلال المساجد والزوايا ، التى يشرح فيها خطباء الجماعة لشباب عاطل كيف تحولت دار البقاء (الدنيا) إلى دار الجحيم، وأصبحت «الشهادة» واجبة للعبور «لدار النعيم» تلبية لنداء الفريضة الغائبة أى الجهاد ضد الدولة الكافرة والحاكم المبدل لشرع الله.

وتظهر هذه الفتاوى وتلتقطها الشباب فى سياق اجتماعى محدد . هو الفقر ، والجهل، والبطالة ، الذى يوفر لدعوة الجهاد جيش القتال.

وهناك روافد أخرى كثيرة لهذه الدعوة فى أجهزة الاعلام ومناهج التعليم حتى يمكن القول أن الصراع الدائر لسيطرة الأوقاف على مساجد الجماعة لا ينطوى على كل هذا المغزى ، فمعظم خطباء الأوقاف لا هم سوى الهجوم على المرأة أو المسيحيين أو فساد الأخلاق ودعارة جهاز التليفزيون وتفسير كوارث الطبيعة كعقاب إلهى لانحراف البشر وضياع الدين وتبشير المصلين بالدرك الأسفل من النار ، بينما يمارس الأزهر دوراً فى مصادرة الابداع ، والحاصل أن خطاب التكفير ، أى الاستنتاج الخاص بتحول مصر إلى «دار حرب كافرة» وهو ألف باء الإرهاب ، لا يقتصر على خطباء الجماعة، فهم أكثر استقامة فى ربط حروف الابجدية الف باء «التكفير» ، بجيم «دال الجهاد» ، فإذا انعقد الاجماع على أن الحاكم لا يحكم بما انزل الله وان شرع الله غائب ، أصبح الجهاد الفريضة الغائبة ، حتى لو أخفى دعوتها بعض المشايخ .

وفى المقابل ، وبينما تمتلك الجماعة أقوى حزب سياسى تكفيرى ، فإن الاحزاب الشرعية مقيدة ومحاصرة داخل المقرات ، ولا يسمح لها بنشاط على واسع ، ولو على سبيل تحريم «الجماعات» ، حتى لو كان نشاط الأحزاب موجها إلى معارضة الحكومة ، فبغير هذه المعارضة لا يمكن جذب حركة الاحتجاج لمسار ديمقراطى .

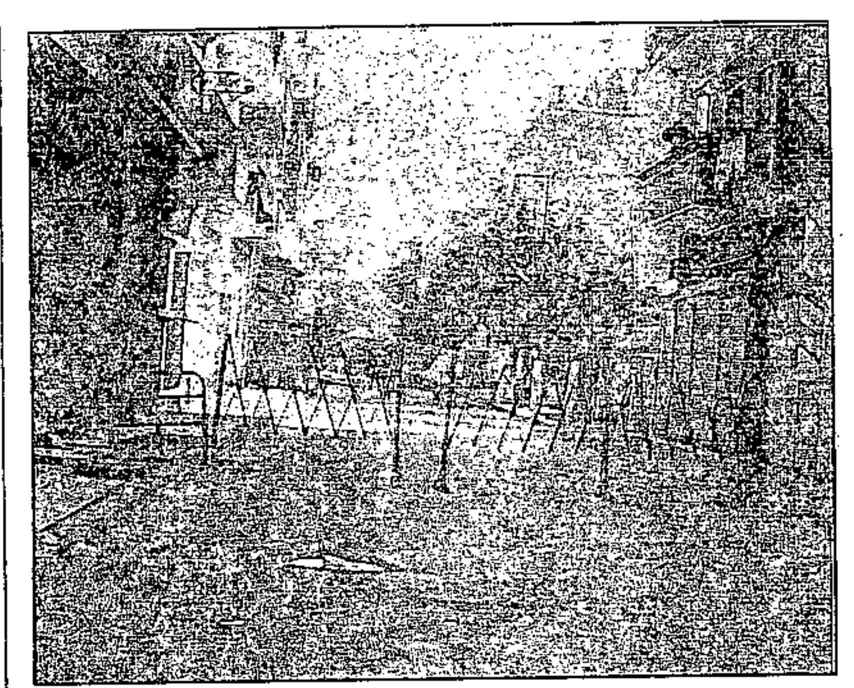
ومعنى هذا أن الهدنة أو التهدئة فى علاقتها بمجمل الأوضاع الأخرى تنطوى على إشكالية استئثار الجماعة بأكبر منبر للدعاية ، فضلا عن تحويل المحافظات الهادئة إلى مؤخرة لمسرح العمليات ، وقاعدة للإمداد والتموين ، ومركز تدريب لإعداد الاحتياطى ، (كما يدل على ذلك تدريبات ٦٠ من فرق الشواكيش والجناح العسكرى) على السلاح فى قرية حسن الشروق «ب أبو قرقاص»، حيث صدرت الأوامر بعدم الاحتكاك.

رأزمة المواجهة

واذا ما انتقلنا من الهدنة إلى المواجهة ، فإن الأمن يواجه ظروفاً صعبة ، فهو لا يدخل فى هذه الحالة فى مطاردة مع مجرم هارب أو عصابة أو قطاع طرق يمكن عبر اجراءات معينة تصفية نشاطها ، بل يواجه تنظيماً ، منتشراً فى كل المحافظات هو أقوى تنظيم واجهه الأمن على مدى تاريخه ، يلجأ لأسلوب جديد هو حرب العصابات (اضرب واهرب) بالهجوم على المواقع الضعيفة ، وتنويع اتجاهات الضربات ، ونقل المواجهة من

الشرطة فى شوارع المدينة





شوارع مساكن الضباط مغلقة

موقع لموقع.

وقد استهل الأمن مواجهة هذا النمط الجديد بالاساليب التقليدية التي جرى على أساسها اعداد وتدريب الضباط وأجهزة وزارة الداخلية من خلال تركز القوات في مسرح العمليات لتحقيق التفوق العددي، وهو خبرة نسبية في الحروب النظامية، وليس في مواجهة حرب العصابات، والقيام بحملات عقاب جماعي، لإجبار المواطنين على تسليم أو تقديم المعلومات عن الجماعات، مثلما كان يجرى اجبارهم على تسليم السلاح، واحتجاز الرهائن، والاعتقال العشوائي، وغيرها من الاجراءات التي ادخلت بعداً ثأريا في صراع أجهزة الأمن مع الجماعات، وحاصل اسلوب المواجهة، بالطريقة التي تتم بها، والتي تعتمد على استعراض القوة وترويع الأهالي، وهو خسارة جهاز الأمن لدعم الوسط، حتى لو ملك زمام المبادرة مؤقتا لأن المعالجة الأمنية تكون في هذه الحالة قد اضافت إلى السياسات المنتجة للإرهاب وقوداً جديداً. وصراع الأمن مع الجماعات مثل أي صراع آخر يصنع فيه كل طرف قانون خصمه فاحتجاز زوجة أو شيخ مسن كرهينة أو اعتقال قريب، لا ذنب له أو التباهي باعلان الضرب في المليان، في سويداء القلب، يواجه بعمليات انتقامية ضد افراد الشرطة.

ورغم الفكرة الشائعة والتي تلح على أن هيبة الأمن ترتبط بأن تكون له اليد العليا، إلا أن ذلك ينبغي أن يتحقق في نطاق القانون، الذي يكفل للأمن حق الدفاع عن النفس في حالة الاشتباك، أو تعرضه للهجوم، أما ربط «الهيبة» باحصاءات لعدد القتلى على الجانبين، وتوسيع دوائر الاشتباه، والاعتقال العشوائي فإنه يؤدي فعليا إلى النيل من هيبة الأمن.

وعموما فإن المجتمع المدني لا يستلهم تشريعاته من أحط الغرائز أو الممارسات الإجرامية في المجتمع، ولو كان الأمر غير ذلك لأباحت تشريعاته اغتصاب المغتصب، أو حرق منزل من يشعل حريقا في مصنع، أو سرقة السارق.

فجوهر فكرة المجتمع المدني هو احترام القانون الذي يعلي هيبة الدولة ومؤسساتها، والعكس يمثل مؤشراً على حالة ضعف وانحطاط للدولة ومؤسساتها.

وعموما فإن حاصل أسلوب المواجهة، بالطريقة التي يتم بها، والتي تعتمد على استعراض القوة، وترويع الأهالي، هو خسارة جهاز الأمن لدعم كتلة السكان الذين تحولت مدنهم وقراهم إلى مسرح للعمليات، حتى لو ملك الأمن زمام المبادرة مؤقتاً لأن المعالجة الأمنية في هذه الحالة تكون قد اضافت للسياسات المنتجة للإرهاب وقوداً جديداً.

ومن الملفت للنظر في هذا المجال إن الجماعات قد أبدت اهتماماً بكسب الوسط بأكثر مما فعلت أجهزة الأمن، والدليل على ذلك أنها ركزت عملياتها الإرهابية على أهداف أمنية أو أجنبية (السياحة)، ورغم أن تفجير قنبلة في مدرسة أو دار سينما أسهل بكثير من الهجوم على استراحة للضباط أو نقطة شرطة أو كمين أمني، أو نقطة مرور.

مجالات النجاح

ومن الصحيح أن جهاز الأمن قد حقق نجاحات في مواجهة الإرهاب على الأخص في مجالات احباط التهديدات للمؤسسات الاستثمارية والبنوك وتوفير درجة أكبر من حماية السياحة وتأمين كبار المسئولين واضعاف نفوذ الجماعات في أحياء الإسكان العشوائي بالعاصمة (امبابة وعين شمس)، ولكن هذه النجاحات ارتبطت بتطوير اداء الأجهزة وبناء شبكة المعلومات وحسن استخدام التطور التكنولوجي في تشفير الاتصالات والكشف عن المفرقعات وتأمين مناطق اقتراب المسئولين.. وتخفيف بعض مصادر التمويل والدعم.

غير أن هذه النجاحات، كما هو واضح، لا صلة لها بسياسة العقاب الجماعي أو احتجاز الرهائن، أو حرق الأرض.

فالأمر في محافظات الصعيد يختلف كل الاختلاف.

خبرة أسيوط

ولم تكن إجراءات العقاب الجماعي هي التي أدت لحسم المواجهة في أسيوط، بل التعليمات الخاصة بسحب قوات الأمن المركزي وتضييق دائرة الاشتباه وضرورة التيسير على المواطنين، ومنع احتجاز الرهائن، والتي أصدرها اللواء حسن الألفي فور توليه منصبه فبفضل سياسة استهدفت كسب الوسط هدأت ديروط.

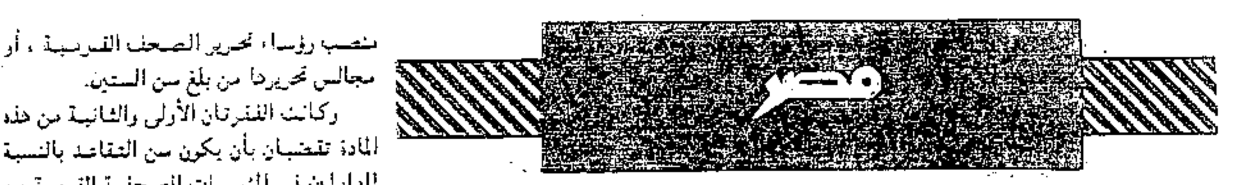
ولا نعرف ماذا يحدث في الداخلية حتى يتم استحضار خبرات الفشل بالذات، وحتى ينتهي كل وزير جديد باتباع سياسة مخالفة عن التي بشر بها في بداية عهده.

وعلى العموم فإن الوجه الرئيسي لوضع المواجهة في المنيا، كما عشناه من مقابلات عديدة مع مواطنين من كل الطوائف، يتلخص في معاناة المواطنين من سياسة القبضة الحديدية للأمن.

والأمن لا يمكن أن يكسب معركة، يخسر فيها الوسط، حتى لو كسب إحدى جولاتها.

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن كل المواقع التي اعتبرها الأمن محسومة قابلة للاشتعال، أما الدعوة للاعتصام بالصبر لأن المنيا تشهد الان معركة فاصلة وحاسمة وأخيرة ضد الإرهاب، فليس سوى وهم كبير.

و الإرهاب كموجات، تصعد وتنكسر في بحر متقلب لا حل لها إلا بإقامة مصدات الموج.



هل يدفع الاستبداد الحكومي الصحفيين لتسليم نقابتهم لتيار الإسلام السياسي؟

بشكل مفاجئ تماما ، وفى الوقت الذى كان الصحفيون يظنون بأن معاركهم المتوالية ضد قانون مد سن المعاش لرؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية ، قد كللت بالفوز ، لرجوع الجميع بأن المعركة ما زالت مستمرة ، وأن القانون يتحرك بسرعة داعية للدهشة ،فتم تقديمه وتمريره فى مجلس الشعب خلال أسبوع واحد فقط ، وقبل أن تتاح لأحد من الصحفيين الفرصة لابداء الرأى فيه ، أو تذكير الرأى العام والحكومة بأن صدوره يزيد من تفاقم مشاكل المؤسسات الصحفية الحكومية .

وفور صدور القانون برزت وسط

أمينة النقاش

الصحفيين فكرة، تدعو لتسليم النقابة لتيار الإسلام السياسى فى الانتخابات القادمة ، كيدا فى الحكومة ، وفى إصرارها على تفصيل قوانين لمصلحة أنصارها!

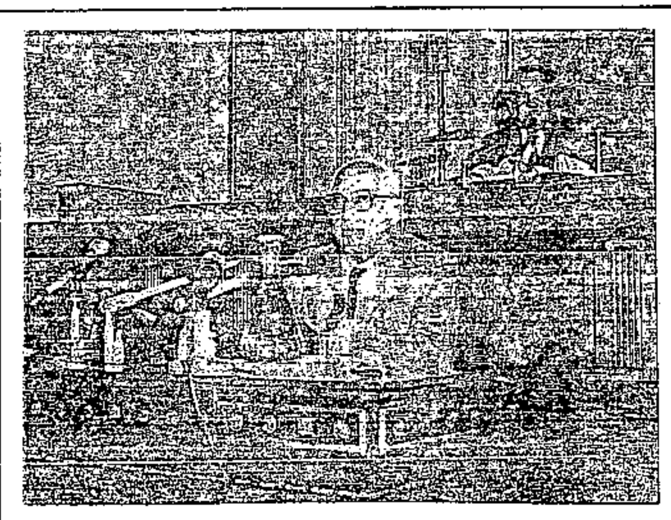
أهداف السادات

ويعود تاريخ هذا القانون منذ أدخل الرئيس الراحل أنور السادات «فقرة ثالثة» على المادة ٢٨ من القانون ١٤٨ لعام ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، والتى تقضى بأنه لا يجوز أن يبقى فى منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية ، أو عضويته ، أو فى منصب رؤساء تحرير الصحف القومية ، أو مجالس تحريرها من بلغ سن الستين.

وكانت الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة تقضيان بأن يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين فى المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين ستين عاما ، ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بترصية ، من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين.

وقد قيل آنذاك أن الرئيس السادات كان يهدف من إدخال الفقرة الثالثة، سد الباب أمام عودة كبار الصحفيين ، لتولى المناصب الادارية العليا فى المؤسسات الصحفية . وقد أثارت هذه المادة منذ تطبيقها بعض المشاكل، وتركزت وجهات النظر بشأنها ، فى أن الصحافة مهنة تقوم على الموهبة التى لا علاقة لها بالعمر ، وأن كثيرين من الصحفيين تجاوزوا سن الستين ، وما زالوا يمارسون المهنة.

كما أن النص فى القانون على جواز تمديد سن المعاش من ٦٠ حتى ٦٥ ، ورهن ذلك على موافقة مجلس ادارة المؤسسة الصحفية


لقطة من مجلس الشعب

جلال عارف



مجدى مهنا



ورئيس تحريرها ، يعرض الصحفيين الذين يبلغون سن المعاش لمعاملة غير لائقة، وأن زملاءهم الذين يتولون موقع القيادة العليا يستخدمون حقهم في الموافقة على التحديد ، لإذلال هؤلاء الصحفيين ، وإجبارهم على إبداء مظاهر الولاء لهم ، مما يفقد معظم الصحفيين العاملين في الصحف القومية ، في السنوات الخمس السابقة على بلوغهم سن المعاش أي قدرة على ابداء ارائهم في طرق إدارة المؤسسة الصحفية ، أو الاعتراض على قرارات رؤساء مجالس الادارات والتحرير بها.

تقطع المهرد

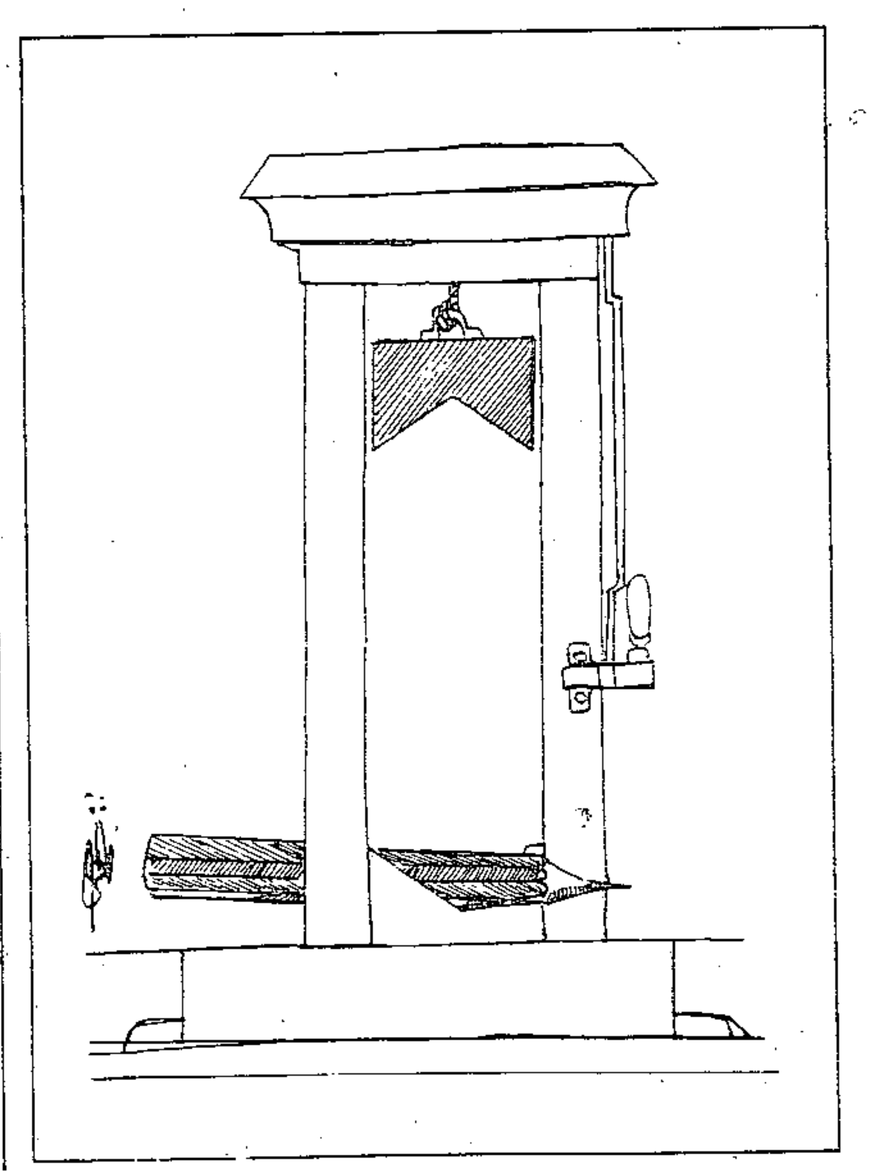
ظلت المناقشات بشأن تحكم القيادات الصحفية العليا في مصير الصحفيين حتى بلوغهم سن المعاش دائرة ، إلى أن حسمها **المؤتمر العام الثاني للصحفيين في** **يناير عام ١٩٩١**، بإصدار توصية تقضي بالعمل لمد سن المعاش وجوبيا لجميع الصحفيين إلى ٦٥ عاما ، مع بقاء النص الذي يقضي ، بعدم توليهم المناصب القيادية بعد سن الستين ، ويكمن الهدف من وراء ذلك في الحفاظ على كرامة كل الصحفيين ، بحيث يخيبوا أية محاولة للسيطرة عليهم ، أو التعامل معهم بشكل غير كريم ، خلال السنوات الخمس الأخيرة من حياتهم المهنية ، مع بقاء قيد عدم تولي المناصب القيادية بعد الستين ، لتجديد دماء المؤسسات الصحفية ، وفتح الباب أمام صعود القيادات الوسيطة بها.

واعتمدت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين توصيات المؤتمر ، بما فيها هذه التوصية، لكن التفكير في مد سن المعاش للقيادات الصحفية ، عاد للبروز مرة أخرى ، مع اقتراب **«ابراهيم نافع»** رئيس مجلس ادارة تحرير مؤسسة الاهرام ، ونقيب الصحفيين ، من سن المعاش ، وبالفعل أعد مشروع قانون في صيف عام ١٩٩٣ لتقديمه لمجلس الشعب، ولكن تأجل نظره، لتواكبه مع مشاكل فئات اجتماعية تطالب هي الأخرى ، بمد سن المعاش إلى ٦٥ عاما، كالقضاة ورجال القوات المسلحة والشرطة، مما أدى إلى تأجيل اقتراح بمشروع قانون بهذا الشأن ، كان قد تقدم به أحد نواب الحزب الوطني ، وكان أحد أبرز الأسباب التي أرجأت التفكير في النظر في مشروع هذا القانون ، هو الانشغال بحملة الاستفتاء على الرئاسة الثالثة للرئيس «حسني مبارك» ، والرغبة في إتمامها دون استثارة فئة مهمة ومؤثرة من فئات المجتمع، كالصحفيين ، وهو نفس **السبب الذي دفع الرئيس مبارك إلى إعلان أن الدولة ليست لديها نية لتعديل قوانين الصحافة ، والتعهد بعرض أية قوانين بهذا الشأن على الصحفيين ونقابتهم.**

ثلاثة آراء

لكن المطالبة، بإصدار قانون ، بمد سن المعاش للقيادات الصحفية ، سرعان ما عادت للظهور مرة أخرى في صيف عام ١٩٩٤ ، وبدأت صحيفة الاهرام، ما يمكن اعتباره حملة صحفية للتمهيد لصدور هذا القانون.

وتميزت ثلاث وجهات نظر حول مشروع قانون بهذا الشأن ، الأولى هي وجهة نظر الحكومة ، **التي رفضت من حيث المبدأ فكرة أن يكون مد سن المعاش وجوبيا لجميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، من صحفيين واداريين وعمال** .واستندت في رفضها ، إلى أن اعداد هؤلاء، تصل إلى عشرات الآلاف من العاملين بتلك المؤسسات ، مما يكبد هياكلها المالية المختلة نفقات باهظة ، تعرضها لمزيد من الاختلال ، نظرا لارتفاع ميزانية الأجور بها إلى مجمل تكاليفها الأخرى ، ولأن معظمها يعاني من خسائر متراكمة ، وديون أدت لتوقفها عن دفع أقساط التأمينات الاجتماعية ، وكثير من الجمارك والضرائب المفروضة عليها ، مما **اضطر الحكومة إلى دعم هياكلها التمويلية بمبالغ كثيرة وصلت إلى حوالي ٢٠٠ مائتي مليون جنيه ، بل أن بعضها** كان يعجز عن دفع أجور العاملين **بها ويضطر إلى الاقتراض من مجلس الشورى- وهو المالك النظري لها- أو**



الصحف على المكشوف لدفع الأجور وغيرها من مستلزمات الانتاج.

وفى سياق السياسة الحكومية الرامية إلى تقليص الدعم ، رفعت الحكومة الدعم عن ورق الصحف وطالبتها منذ فترة بأن تسمى لموازنة مصروفاتها وايراداتها ، وهددتها أكثر من مرة بأن عليها أن تعتمد على نفسها ، وأن تكف عن الاعتماد على الحكومة ، وفى هذا السياق اعتبرت الحكومة المطالبة ، بمد سن المعاش لكل العاملين مطلب غير مقبول ، ورفضت النظر فيه من حيث المبدأ .

وفضلا عن ذلك فإن سياسة الحكومة ، ضمن اتفاقيات النوايا التى توقعها مع صندوق النقد الدولى ، تنحو إلى تقليص ما يوصف بالعمالة الزائدة فى المؤسسات الحكومية ، ووحدات القطاع العام المطروحة للبيع ، ومن الوسائل التى اعتمدتها فى ذلك، الالتزام بإحالة- كل من يبلغ الستين إلى المعاش وتقديم تيسيرات تشجع الراغبين فى إنهاء الخدمة قبل هذه السن على الخروج على المعاش ابتداء من سن٥٥ ، هذا بالاضافة إلى وجود فئات إجتماعية عديدة كالقضاة والشرطة ورجال الأزهر والقوات المسلحة ، وقد ترغب فى المعاملة بالمثل اذا ما تم مد سن المعاش للصحفيين ، مما يربك ما يسمى بسياسة (الاصلاح الاقتصادى).

ذرائع المؤيدين

أما وجهة النظر الثانية بشأن قانون مد سن المعاش ، فهى لرؤساء مجالس ادارات وتحرير الصحف الحكومية ، والذين يدافعون عنهم ، وهى تقوم على أن تلك القيادات **تشكل خبرات نادرة وكفاءات أكتسبت تميزها من العمل لسنوات طويلة فى مواقعها ، وأن العثور على من يصلح لشغل المناصب التى يشغلونها ، أمر صعب** ، وأنه من الخطأ التفريط فى كفاءة نادرة لمجرد بلوغها سن المعاش ، على الرغم من أنها ما تزال قادرة على العمل والنشاط ، خاصة وان المؤسسات الصحفية القومية تكاد تخلو من صف ثان يستطيع أن يحل محل تلك القيادات ، كما أشار أصحاب هذا الرأى ان القانون بوضعه الحالى يفتقد إلى المساواة والعدالة ، إذ فى الوقت الذى يجيز لعموم الصحفيين ، أن يمدوا سن المعاش إلى ٦٥ عاما ، فإنه يحظر ذلك من يشغل منهم مناصب قيادية، وان ضرورات العدالة تقضى بالمساواة بين هؤلاء ، وبين عموم الصحفيين فى جواز مد الخدمة لهم إلى هذه السن ، وفى هذا السياق ضرب المناصرون لبقاء القيادات الصحفية فى مواقعها حتى ٦٥ عاما، أمثلة بالصحف الحزبية أو الخاصة ، التى لا تحول أوضاعها أو القوانين التى تنظم صدورها دون أن يتولى رئاسة تحريرها وادارتها من تخطى سن الستين ، كما استشهدوا بما ورد فى قانون قطاع الاعمال ، الذى أجاز الاستعانة بالخبرات والكفاءات فى إدارة تلك الشركات ، بصرف النظر عن أعمارهم .

وكانت وجهة النظر الثالثة هى للصحفيين أنفسهم ، وهى تستند على نظرة شاملة لأوضاع الصحف القومية والمؤسسات الصحفية العشر وهى : **الأهرام والأخبار ودار التحرير ووكالة أنباء الشرق الأوسط وروزاليوسف والتعاون والشعب والشركة القومية وأكتوبر ودار الهلال.** ووفقا للمناقشات التى دارت داخل المؤتمر الثانى للصحفيين ، بشأن العلاقة بين الملكية والإدارة ، فالمعروف أن تلك المؤسسات مملوكة ملكية نظرية لمجلس الشورى ، الذى ينيب عنه رؤساء مجالس الادارات الذى يعينهم فى إداراتها ، ويسلمهم كل سلطاته كمالك ، ولا يقوم بمراقبتهم أو محاسبتهم على إدارتهم لها . كما أن المجلس لا سلطة له عليهم .. وان كان يتحمل سواء من ميزانيته ، أو ميزانية الحكومة ، ورغم الخسائر التى تسفر عنها تلك الادارة ، وطبقا لنص قانون سلطة الصحافة ، الذى ينظم ادارة تلك المؤسسات ، فإن كلا منها يدار بواسطة مجلس ادارة ، يفترض أنه يمثل المالك والعاملين ، ومجالس تحرير يفترض أنها تضم خبرات فنية

من المشتغلين بالمهنة ، وجمعية عمومية تمثل العاملين في المؤسسات ، كما تمثل المالك.

وينيط القانون بمجالس الادارات وضع السياسات وتنفيذها ، وينيط الاشراف والتوجه الفني والمهني لمجالس التحرير ، بينما تمثل الجمعية العمومية ، ما يشبه دور البرلمان والرقابة على التنفيذ واعتماد الميزانيات ، ومناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ، ويعطيها القانون حق سحب الثقة من مجلس الادارة ، لكن تلك المؤسسات جميعها ، تعمل بالطريقة التي يعمل بها النظام السياسي ككل في مصر.

استبداد إداري

فقد أسفر التطبيق العملي لعمل تلك الهيئات ، عن قيام رئيس مجلس الادارة باختيار أغلبية جميع أعضاء المجلس المعينين الذين يمثلون المالك نفسه كما يتدخل بنفوذه الاداري لإنجاح ممثلي العاملين ، من أنصاره ، وهو نفس ما يحدث في الجمعيات العمومية وفي مجالس التحرير! وبذلك **تفقد تلك المجالس كل سلطة حقيقية لها ، وتتحول واقعيا إلى مؤسسات لتأييد رئيس مجلس الادارة ،وتأكيد سلطته.** بل انه في بعض المؤسسات الصحفية يصدر قرارات بحلها وتجميدها ، ونقل اختصاصاتها إليه تحت دعوى ، أنها تعوق العمل ، وتزايد على قرارات الادارة ، وتفتقد للرؤية الشاملة لمشاكل العمل ، وبذلك تنفي تماما سلطة الرقابة والمحاسبة في المؤسسات الصحفية .

ويزيد من تفاقم هذه الأزمة ، أن **المالك وهو مجلس الشورى ، لا يلتزم بنصوص التنظيمات وتتمثل في أربع سنوات لمجلس الادارة وثلاث سنوات لمجالس التحرير** ، فضلا عن أن القانون ينص على جواز التجديد لتلك المجالس إلى مدد متكررة ، وبلا حدود ، مما يؤدي إلى استمرار بقاء القيادات الصحفية العليا في أماكنها لسنوات طويلة، بلا رقابة أو محاسبة أو تصويب لأخطائها ، أو مشاركة في وضع سياساتها ، وهو ما أدى إلى التدهور في مستوى ما تصدره تلك المؤسسات من مطبوعات ، وإلى شيوع ظواهر الفساد المالي والاداري بها ، وإلى توالي خسائرها.

الحل الجذري

وفي هذا السياق ، يرى الصحفيون أن إحالة القيادات الصحفية إلى سن المعاش في الستين ، هو المنفذ الوحيد لاحتمال حدوث تغييرات جزئية في أوضاع تلك المؤسسات ، على نحو يسمح مع كل حركة تغيير ، بتلافي بعض الأخطاء ، وكان المؤتمر العام الثاني للصحفيين ، قد وضع حلا جذريا يضمن ديمقراطية الادارة في المؤسسات الصحفية ، بتوصية تنص على رفع نسبة المنتخبين في مجلس إدارة المؤسسة الصحفية إلى النصف ، ومشاركة المحررين في اختيار رئيس التحرير والفصل بين رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الادارة وإعادة منصب العضو المنتدب المتخصص ماليا واداريا ، ونشر ميزانيات الصحف وعقد الجمعيات العمومية بشكل ملزم ، ورفع نسبة المنتخبين فيها إلى النصف هذا فضلا عن مد سن المعاش لكل الصحفيين ، على ألا يتولى أحدهم منصبا قياديا بعد سن الستين لضمان تجديد الادارة ،وتوقي الاضرار الناجمة عن تركيز السلطة ، وإتاحة الفرصة لتداولها بين الأجيال المختلفة داخل المؤسسات الصحفية.

ويرد الصحفيون على القول بأنه لا يوجد صف ثان في المؤسسات الصحفية ، يستطيع أن يحل محل القيادات القائمة ، كذريعة لمد سن المعاش لها ، بأن هذا معناه ان تلك القيادات قد تعمدت أو أخفقت في تكوين قيادات وسيطة ، وأن المد لها لن يحل تلك المشكلة ، هذا فضلا عن أن استمرار القيادات الصحفية لسنوات طويلة في مواقعها يخلق توترات في العمل تظل تتفاقم نتيجة السلطات الواسعة التي تحرزها ، وأن حالات التغيير تخلق فترات من التهدئة قد تفضي إلى حل تلك التوترات.

كما أوضح الصحفيون أن المشابهة التي يعقدها المدافعون عن مد سن المعاش للقيادات الصحفية والقومية ، مع الصحف الحزبية، هي مشابهة مع الفارق ، لأن الصحف الحزبية والخاصة ليست ملكية عامة ، بل هي مملوكة لاحزاب او افراد ، تتولى بنفسها اختيار رؤساء التحرير ومحاسبتهم ، وتحديد سلطاتهم ، ومساءلتهم حول ادارتها ، في حين ان **مالك الصحف القومية ، وهي الدولة غائبة تماما عنها ، ولا تملك أية وسيلة حقيقية لمحاسبة رؤساء مجالس وتحرير تلك الصحف ، الذين يتحكمون في مئات الملايين من الجنيهات هي في النهاية في حكم الملكية العامة** . هذا فضلا عن أن التقاليد قد استقرت على أن يجمع أحد رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية إلى مناصبه ، منصب نقيب الصحفيين ، بما يحدث خللا في أوضاع الصحافة المصرية ، إذ **يحول النقابة إلى مؤسسة حكومية ، تدار بنفس الطريقة بما يفقد العمل النقابي جدواه وأهميته.**

كما يرى الصحفيون أن القياس على رؤساء شركات قطاع الأعمال ، هو قياس أيضا مع الفارق ، لأن هؤلاء يحاسبون بالأهداف ،

والمطلوب منهم هو أن يحققوا أرباحا ، لا خسائر ، ولو طبق المنهج الذي يتم تطبيقه على رؤساء شركات قطاع الأعمال -وهو الربح لا الخسارة- يتم إمضاء جميع رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية.

المناورة

كان أخطر ما في موافقة مجلس الشورى ، ثم مجلس الشعب على قانون مد الخدمة للقيادات الصحفية حتى ٦٥ عاما ، هو الطريقة التي تم بها تمرير القانون، والتي آثارت ضيقا واسعا في أوساط الصحفيين ، لأن القانون لم يطرح في ظروف عادية ، لكنه **طرح لأسباب شخصية عند بلوغ شخص أو اثنين من القيادات الصحفية لسن المعاش** وسخرت السلطة التشريعية بكاملها لخدمة أهداف شخصية ، وهو الأمر الذي يفقد المصريين عموما احترام القواعد الدستورية ، التي تقوم على أساس **أن القوانين تصدر لمعالجة ظواهر عامة ، وليس من أجل خدمة أهداف خاصة!**

كما شملت إجراءات تمرير القانون في مجلس الشعب شكلا من أشكال المناورة ، إذ لم تتقدم الحكومة بمشروع القانون، وحاولت أن تدفع عدداً من المستقلين لتقديمه ، وعندما فشلت في ذلك دفعت نائب الحزب الوطني «**صلاح الطاروطي**» مقرر لجنة الثقافة والاعلام بمجلس الشعب لتقديمه.

وعلى عكس ما يحدث في مشروعات قوانين كثيرة تظل مهملة في لجان مجلس الشعب دون أن تتحرك ، فقد تم تمرير قانون مد سن المعاش للقيادات الصحفية ، بسرعة مذهلة ، ورغم تظاهر الحكومة بالبراءة، وبأنها لا دخل لها بالقانون ، ولا مصلحة لها في اصداره ، ولم تقدمه أصلا كما قال «**كمال الشاذلي**» أمين التنظيم في الحزب الوطني ، ووزير مجلس الشعب والشورى.

ولم يقتصر القانون- الذي قاد الدكتور **فتحي سرور** رئيس مجلس الشعب المعركة من أجل تمريره -على تحقيق المصلحة الشخصية فحسب ، بل أن الذين قادوا معركة تمريره ، لم يحاولوا ان يقوموا بموازنة ما بين خدمة القيادات الصحفية العليا ، وبين مطالب جموع الصحفيين ، بجعل المد لهم جميعا وجوبيا حتى سن ٦٥ عاما!

نية مبيتة

فضحت المعارضة الباسلة لصدور القانون ،



ابراهيم نافع

التي قادها نائب التجمع «**لطفي واكد**» ونائب الحزب الناصري «**ضياء الدين داود**» والنواب المستقلون «**كمال خالد**» و«**فكري الجزار**» و«**محمد غانم**» نية الحكومة المبيتة على خرق كل القواعد البرلمانية ، من أجل تمرير هذا القانون. فقد ترك رئيس مجلس الشعب د. فتحي سرور رئاسة الجلسة ، ليقود من القاعة بكل ثقله حملة الدفاع عن القانون، كما رفض السماح للنائب «**كمال خالد**» بقراءة بيان من خمسة من أعضاء نقابة الصحفيين يشرحون فيه أسباب استقالتهم من مجلس النقابة احتجاجا على المناورات التي تسعى إلى تمرير القانون على عكس قرارات الجمعية العمومية للنقابة الصحفية التي سبق ان رفضت مبدأ بقاء القيادات الصحفية في مناصبها بعد الستين. وكان خمسة من اعضاء مجلس النقابة هم **مجدي مهنا وجلال عارف ومحمد عبد القدوس وعلي هاشم ومحمد نجم** قد قدموا استقالاتهم بعد أن تم الاعلان عن أن مجلس الشعب يناقش القانون ، كما دعوا الصحفيين إلى اعتصام محدد المدة بمقر نقابتهم احتجاجا على ذلك ، وحين قال كمال خالد ان الصحفيين معتصمون ضد صدور القانون ، ردوا عليه بأنه اعتصام تضامني مع عادل حسين ولا علاقة له بالقانون.

وأبدى **ضياء الدين داود** دهشته بأن يوكل لمقدم مشروع القانون «صلاح الطاروطي» رئاسة اللجنة التي تنظر فيه، وقال - وأيده رئيس المجلس في ذلك- ان هذا خرق للتقاليد البرلمانية.

وقدم البرلماني المحنك والصحفي العريق «**لطفي واكد**» القانون من كل جوانبه مستبيناً كل الاعتراضات التي طرحها الصحفيون حول القانون وقال ان القانون يفتقد للمواءمة السياسية ، كما أحتج على تجاهل فئة تحظى باحترام الرأي العام القدرة على التأثير فيه كالصحفيين عند مناقشة هذا القانون ، وأكد أن تجاهل نقابة الصحفيين سوف يكون له اثر سلبي على مهنة الصحافة التي لا يملك اصحابها سوى العلم والعقل يشيعون بها التنوير في الوقت الذي يسعى دعاة الظلام للهجوم على عقل الشعب المصري ، وأوضح لطفي واكد ان نقابة الصحفيين لا تزال واحدة من النقابات القليلة التي لم تقع بعد في أيدي الأصوليين الاسلاميين ، وحذر من أن تجاهل أخذ رأيها سوف يسقط دورها كقلعة مدافعة عن الديمقراطية وعن الشرعية والقانون كما يسقط كل أمل في توسيع رقعة الديمقراطية في مصر.

ولأن رئيس مجلس الشعب ، قد اتخذ قرارا بأن القانون صادر لا محالة ، وكان لديه رد غير مقنع دائما على كل الاعتراضات التي ساقها النواب المعارضون لصدوره ، فلم يقبل طلب **لطفي واكد** - بارجاء مناقشة القانون أو سماع رأي نقابة الصحفيين ، لأن اللجنة المختصة بتمرير القانون قررت -كما رد على لطفي واكد الا تستمتع لرأي النقابة وهي سيدة قرارها!

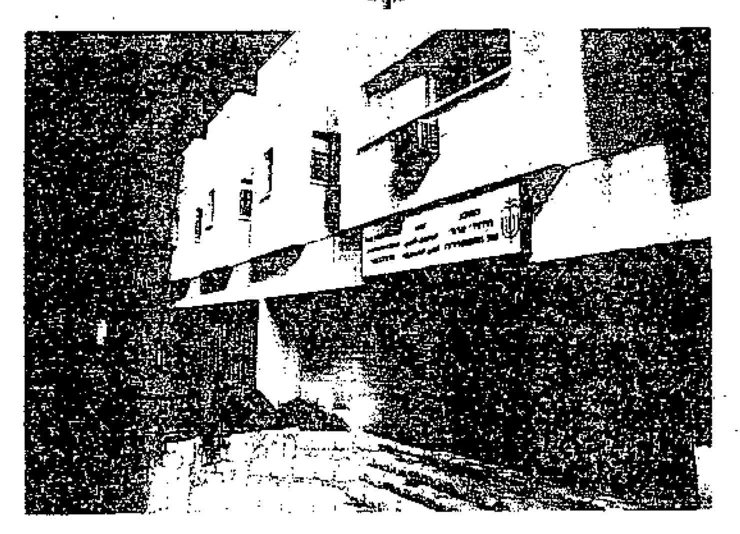
إنذار للحكومة

وبعد صدور القانون ، ساد اتجاه وسط الصحفيين ، انه طالما تصر الحكومة على تعديل قوانين الصحافة لمصلحة انصارها فليس هناك رد على ذلك سوى تسليم النقابة لتيار الاسلام السياسي ، لتتحقق بذلك نبوءة لطفي واكد التي حذر من حدوثها.

وتمارس الآن في هذا السياق ، ضغوط كثيرة على «**عادل حسين**» أمين عام حزب العمل ، لدفعه لترشيح نفسه نقيبا للصحفيين ، مع وعد من الأغلبية الصامتة بمساندته وتأييد قائمة من الإسلاميين ليشكلوا محورا في مجلس النقابة الذي تجرى انتخاباته الشهر الحالي ، وسواء تحققت هذه الفكرة ، أو لم تتحقق ، فهي مؤشر يدل على أن الفساد والاستبداد الحكومي هو وحده الذي يفتح الباب وينشئ جماهيرية كاسحة للأصوليين الإسلاميين!

تفريدة الشراء والبيع من والى اسرائيل
الشـــهداء والخنـــدقـــون





המכון היהודי ערבי
של ההסתדרות

المعهد اليهودي العربي

THE HISTADRUT
JEWISH – ARAB INSTITUTE
IN BEIT – BERL

قـائمـة المبـادلات التـجـارية بين مـصـر وإسرائيل، تثير حفيظة الحليم، حتى ولو كان من يمسكون عـصـا التطبيع من المنتـصف، «اليسار» إذ تنفرد بنشر تفاصيل القائمة، عـن المـدة مـن أول يـنـايـر ١٩٩٤ إلـى ١٩٩٤/٧/١، فإنني أشير إلي أن الحظ، قد وفر لي أن أنشر شيئا مشابها عن مبادلات عام ١٩٨٧، في «الأهالي» تحت عنوان «إنهم يبيعون الشهداء بالليف والصفيح وورق التواليت» على أساس ان تلك السلع تضمنتها التجارة بين البلدين بالفعل، ومن قائمة اليوم فاننا يمكن ان نعدل في العنوان قليلا ليكون: «إنهم يبيعون الشهداء بالحنفيات والنفتالين والخندقون» وفي ١٩٨٧، مثلما هو اليوم، فإن ما يدعو إلى الآسى، إن الليبرالية المصرية



تدافع ، عن مثل هذا التطبيع.. والسلام الذى أرجوه، مما يضع الإنسان فى حيرة تراجيدية ، بين حاجته للتسامح الثقافى والفكرى لليبرالية، وهى عندى هنا أحب من أى حزب استبدادى قومجى أو يسارى، مهما كان موقفه فى القضية الوطنية والقومية (رزقى على الله فى هذه الصراحة) وبين موقفها البراجماتى الرخو والمبتذل فى قضية السلام والتطبيع ، ونحن هنا نتحدث عن الليبرالية ، اما الطفيلية منها ، وفيها ، فلا رجاء فيها ولا حوار معها من أى نوع.

على كل دعونا نقرأ القائمة ونحكم، مع إشارة يقتضيها التدقيق، وهى أن القائمة لا تشمل تجارة المناطق الحرة بين البلدين، وهذه لا تزيد المبادلة فيها عن نصف مليون جنيه على كل حال، كما أنها لا تشمل الواردات من غزة، والمعروف أن واردات مصر منها، لا تزيد عن ١٠٠ ألف جنيه سنويا..

تطورها أولا

فى عام ١٩٨٩ بلغت واردات مصر من اسرائيل ١ر٥٠ مليون جنيه زادت فى ١٩٩٠ إلى ٢ر١٠٩ مليون جنيه ، وهبطت فى ١٩٩١ إلى ٦ر١٣ مليون جنيه، وبلغت ١ر٤١ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، أما فى ١٩٩٣ فقد بلغت ٢ر٦٤ مليون جنيه ، وفى نفس السنوات على التوالى بلغت قيمة صادرات مصر الى اسرائيل ٦٣٤ مليون جنيه، و٥ر٤٥١ مليون جنيه، و٢ر١ مليار جنيه، و٦٩٧ مليون جنيه، و٧٧٤ مليون جنيه. وبديهى فى كل الحالات أن الدولار هو عملة الدفع.

وبلغ متوسط قيمة واردات مصر من إسرائيل فى المدة من ٨٢-١٩٨٨، نحو ٥٠ مليون جنيه، والصادرات وفيها البترول بالطبع، كمتوسط نحو ٢٥٠ مليون جنيه فى ذات الفترة .

وثمة ملاحظتان ظاهرتان من قراءة ملف «التعاون الاقتصادى» المنصوص عليه فى البند الثالث من المادة الثالثة من الاتفاقية المصرية الاسرائيلية.

الأولى أن أعلى رقم للتبادل فى الثمانينات ، حدث عام ١٩٨٢ ، والسبب بسيط ، هو أن اسرائيل استوردت من مصر ٦ر٢ مليون طن بترول فى ذلك العام ، مع ان الاتفاقية تنص على ١ر٢ مليون طن، وكان واضحاً ان الزيادة ، طلبتها اسرائيل لمواجهة متطلبات حرب اجتياح بيروت!!

الثانية: أن أعلى رقم لمجمل التبادل فى التسعينات، تم فى عام ١٩٩١، عام حرب تحرير الكويت وتدمير العراق، وأيضا بسبب زيادة صادرات البترول المصرى. ولست ارى داعيا لشرح ما يمكن ان يفهم من ذلك.

وهناك ملاحظة ثالثة غير ظاهرة هنا ولكنها تتضح من قراءة مجمل حركة التجارة المصرية، وهى أن صادرات مصر لإسرائيل بلغت مرة ونصف صادراتها للدول الجامعة العربية مجتمعة عام ١٩٨٦ (١١).

ورغم انخفاض أسعار البترول الرهيب، وهو المكون الرئيسى فى تلك الصادرات، كما أن صادرات مصر إلى الدولة الصهيونية الآن، تبلغ نصف صادراتها تقريبا الى الدول العربية ، أما الدول الافريقية، فلا داعى للمقارنة معها، لان هناك دولا فى القارة لا زالت تجارة مصر معها صفراً!!

التبادل فى ظل الشرق أوسطية

نجئ إلى أحدث البيانات ، أى تلك التى تغطى مبادلات النصف الأول من ١٩٩٤، لنجد أن مصر استوردت من اسرائيل مصارين ومثانات ومعد حيوانات بقيمة ٢ر١٦ الف جنيه، وفسائل دون جذور وطعوم بقيمة ٢ر١٣ الف جنيه، والمثير فى هذا البند ، هو أن الرمز العربى الشهير النخيل، قد دخل هو الآخر تحت العباءة الاسرائيلية، ويذكرنا ذلك بالعلامة التى وضعها الاسرائيليون، لما يسمى بالمعهد العربى الإسرائيلى، وهى عبارة عن الشمعدان ، رمز الدولة الصهيونية، وتتوسطه نخلة.

واستوردت مصر أيضا بذوراً وثماراً ونوى معداً للبذار بـ ٢٣٤ الف جنيه، وورق تبغ باضلاعه بـ٥ر٢٤ الف جنيه، ولاحظ ان إسرائيل لا تنتج التبغ، ومركزات خام التيتانيوم بـ ٨ر٣ الف جنيه، وحمض فوسفوريك وحمض أرثو بـ ٣٧٤ ألف جنيه وكلوريدات مغنسيوم بـ ٤٤٣ ألف جنيه وثالث فوسفات الصوديوم بـ ٢٨٣ ألف جنيه وبولى فوسفات بـ ٣ر٤ ألف جنيه ، وكربونات البوتاسيوم غير دستورى(١٢) بـ ١٨٦ ألف جنيه واستيالات وبارا فورمالدهيد وانهيد ريدفثاليك بـ ٤١٨ الف جنيه ، ومنتجات اخرى من مركبات بيرميدين بـ٦ر٤٢٦ الف جنيه، وأسمدة معدنية أو كيماوية وأخرى بـ ١٨٨ر١ مليون جنيه ،وثلاثة أنواع من مواد التلوين بـ ١٤٣ ألف جنيه ، ومطهرات لغير الاغراض الزراعية بالتجزئة (من الجائز ان منها نفتالين بلية)بـ ٤ر١٦٢ ألف جنيه، وعجين للنسخ أو للأسطوانات الطابعة وما يماثلها ١٠٢ ألف جنيه.

وقبل أن أكمل قائمة الواردات من الكيماويات ، والتى أرجو أن يصبر القارئ على سردها، أشير الى أن مصر تملك المصنع الوحيد فى الشرق الأوسط للصباغة ومواد التجهيز الكيماويات، وهو مصنع كفر الدوار ، وكان قد اقيم فى الاسماعيلية عام ١٩٦٧، الا انه تم نقله بعد وقوع العدوان ، بل وتحت نيرانه والاخطر اننى علمت تواً ان اسرائيل سعت بكل الطرق لجمع المعلومات عن صناعة الكيماويات فى مصر، وحصلت على دراسات بطرق ملتوية ، فى هذا المجال، وقد عرضت شركة اسرائيلية ، لها توكيل مع رجل اعمال مشهور فى الاسكندرية ، لكنه يجبن عن اعلان ذلك، ان تقدم بعض المحضرات، على اساس ان يتم تكميلها هنا. لكن العرض تم رفضه.

إذن مــا هو ســر تلك الواردات من الكيماويات؟! على كل دعونا نكمل القائمة.

منتجات من محضرات ومخلفات الصناعات الكيماوية بـ ٦ر٣ الف جنيه ، سوائل وعجين من البولى اثيلين والبروبلين، ومساحيق بـ ١٥٠ ألف جنيه ، منتجات بوليمرات وراتنجات ميلامين وفينولية بـ٦٩٧ ألف جنيه، منتجات لدائن وانابيب بـ ١١٩ ألف جنيه ، وتنتهى الكيماويات لندخل فى الورق حيث من الواردات ورق مقوى لغير الطباعة واخر للكتابة ٣٤٨ الف جنيه ، والأخطر كتب ومطبوعات بـ ٥ر١٤ الف جنيه، ، ثم صحف ومجلات تصدر ٤ مرات اسبوعيا بـ ٥ر٢٤ الف جنيه. ومن الأكيد انها تستورد للمراكز السياسية والبحثية فقط (ولا إيه).

وتدخل الواردات حقل الالغام ، فنجد خيوط للخياطة، ٨٥٪ قطن بـ ٢٦٨ الف جنيه، وخيوط مفترلة ، واخرى مزوية من القطن أيضا ، بـ٢٠٥ ألف جنيه وخيوط قطن للبيع بالتجزئة بـ ٩٦ ألف جنيه وواضح انها مما يستخدم في رتق الثياب ، وقد يتم التوسع في استيراد هذا النوع، لاننا قد لا نجد مفراً من تقطيع الهدوم، اذا استمرت مثل هذه الواردات لبلد يصنع ويزرع القطن منذ ١٥٠ سنة ونستمر ، ولو بدون الارقام ، مع ذكرها في البنود الأكثر استفزازاً: خيوط بوليستر، حشو لصناعة فلتر السجائر، حشو للملابس والموكيت، أقمشة غير منسوجة ، أزهار صناعية ، زجاج مسحوب ، وآخر مقسى، وزجاج للنظارات الطبية ، وكوالين وسلندر للأبواب والشبابيك بقيمة ١٧٫٤ ألف جنيه !! أنابيب ومواسير مرنة ، مشابك ومعاجن معدنية ، أقطاب وأسلاك لحام ، منظمات ورافعات سوائل، آلات ترشيح وتنقية المياه، وآلات ترشيح غازات، وأجزاء لأجهزة التنظيف ،مسدسات رش ، وأجهزة زراعة وري ونقاطات، وآلات لتنظيف وتصنيف البيض والفواكه، وأخرى لفرز البذور والحبوب ، وآلات خياطة ذاتية الحركة ، وأصناف حنفيات بـ ٤٢٫٤ ألف جنيه ، وأجهزة كهربية للتنبيه ضد السرقة بـ ٢١٫٥ الف جنيه ، أجزاء للحمامات سخن وبارد بـ٣٤ ألف جنيه ، وأدوات واجهزة كهربائية للطب والجراحة بـ١٤٢٫٦ الف جنيه، متاريس كشافة وادوات طافية مماثلة، اثاث من لدائن بـ ٦٣٫٢٠ ألف جنيه، مباني سابقة التجهيز من حديد أو صلب بـ ٨٦٫١ ألف جنيه واجمالي قيمة الواردات في الستة شهور ٤٤٫٨ مليون جنيه، وفي ضوء هذا الرقم يمكننا ان نخمن الأرقام التي لم نذكرها لكننا لا يمكن أبداً أن نفهم أين هو بالضبط التقدم التكنولوجي المستتر خلف تلك الواردات ، في الدولة الصهيونية، والذي يصدعنا به الداعون للسوق الشرق أوسطية أياً كانت منطلقاتهم ، وسواء كانوا من المهللين ، من طائفة وطنك جيبك يا حلاوة ، أم من المراوغين باسم الوسطية ، أو ممن يعتنقونها صدقاً ، الذين شعارهم : تدخل لتحسين فوائدها وتقليل خسائرها ؟

الصادرات

أما مصر ، التي بها ١٣ ألف مصدر ونحو ١٨ ألف مستورد ووكيل ، فقد صدرت إلي إسرائيل: ذبائح من أبقار طازجة وضأن طازجة، وبصيلات ودرنات ، وبصل طازج ومبرد ، وبازلاء طازجة ومبردة، وخضروات أخرى، وبصل مجفف بـ ١٫١٤ مليون جنيه، وخضروات مجففة وبقولية، وبذور يانسون وكزبرة وشمر ، وبهارات، وأرز مقشور وأرز اسمر ومبيض بقيمة ٣٢٣٫٥ ألف جنيه لهذا البند ،وبزر قوش وورق نعناع ونباتات طبية ، ودهون وزيوت نباتية، ولبان بقيمة ١٢٫٧ ألف جنيه (هل من نوع «شمارة»؟!) وحلاوة طحينية ، وسكريات ومحضرات غذائية بكاكاو -وبدون، وبسكويت بـ ٥٠٫٥ ألف جنيه، وخبز وفطائر وكعك بـ ٤٠ ألف جنيه، ومربات ، وبنتونيت (حجر) ورخام وجرانيت وأحجار اخرى للنحت وللبناء، وحصى وحصباء وحجارة مجروشة وحبيبات وشظايا أحجار بألوانها ، وفحم و بترول خام بقيمة ٤٧٨٫٦ مليون جنيه، وأود لفت الانتباه هنا إلى مشروع تكرير البترول الذي سيقام في العامرية برأسمال مصري إسرائيلي، ويشارك فيه رجل الأعمال المصري الغامض حسين سالم ، والذي قالت الصحافة الأمريكية انه رجل مخابرات، وكانت قد سألته عن علاقته باسرة الرئيس مبارك(علاء تحديداً) فقال : وأنه يعرف الأسرة منذ زمن، لكن لا تربطه بأي من أفرادها أي علاقة بزنس المهم ان قائمة الصادرات ستتضمن فيما هو قادم من اعوام ، بترولاً مكرراً أيضاً، وغازاً كذلك.

ثم :نتتالين بـ ١٤٨ ألف جنيه، وحشو وأربطة ، ومنتجات لدائن، وحقائب من جلد ولدائن ، وأخرى، وأطر من خشب للوحات والمرايا وعلب وصناديق للمجوهرات، وسلاسل ومصنوعات من مواد ضفر أخرى (مضفرة) بقيمة ٩٩٫٦ ألف جنيه . ومن المؤكد أن من صدر ذلك أشتراه من قرى أو مراكز معروفة بالصعيد ، لا يعرف أهلها أن مصير ما ينتجونه سيكون كذلك. ثم ورق سجائر وعلب ورق وصواني وأطباق ورق، وعجائن ورق ، لمصانع الغزل، وكتب ومطبوعات بـ١٩٫٦ ألف جنيه، وصحف ومجلات بـ ٩٠٠ جنيه، وأخرى بـ ٢٨٠٠ جنيه، وخيوط قطن مختلفة بـ ١٧٫٣ مليون جنيه، ومنسوجات وكتان ، وسجاد قطن (هل من الحرانية؟) وكليم وبسط يدوية ، وأحذية، ومصنوعات زجاجية ، وشبابيك وأسيجة وتماثيل للزينة، وأدوات موسيقية تعمل بالقرع (طبُل يعني) بـ ٩٨٫٨ ألف جنيه ، وأثاثات مختلفة ، ومكانس من حزم مجمعة ، أي بالعربي مكانس كتان وليف بقيمة ١١٫٣ ألف جنيه، وتنتهي إلى هنا قائمة الصادرات التي بلغت بالبترول ٥٠٣٫٩ مليون جنيه، وبدونه ٢٤٫٤ مليون جنيه، ونستطيع أيضا من الرقم الأخير ، ومعرفتنا للصادرات من خيوط القطن، أن نخمن قيمة كل بند اهملنا ذكره.

التراجيديا والملاليم

إن المأساوي في القائمة ، إن كثيرا من بنود المبادلات فيها ، لا تزيد قيمة أي منها عن بضعة آلاف من الجنيهات (أحيانا ألفين) أي ان من يستورد او يصدر ، كما هو ظاهر ، من النوع «الواطي» أو «الدون» الذي يجري وراء تعريفة «ولو جاءته من الشيطان» كما ان المأساوي أيضا أن الصادرات كلها تقريبا من المصنوعات اليدوية والبسيطة ، التي يصنعها هراتو فلاحون وحرفيون، يكدح كل منهم ليكسب ملاليم يقيم عليها حياته وبيته، لكنه لا يدرى المصير الأسود ، لما تعبت فيه يداه ومن المؤكد في كل الحالات أن تلك المبادلات لا تعكس أي درجة من درجات التشابك العضوي التي تجعل فك الارتباط صعباً ، وأسخف ما فيها ، ان هناك من الواردات ، بل لنقل اغلبها ، ما يتم استيراده لتوزيعه بالتجزئة، وهو لزوم استخدامات شعبية يومية، من المؤكد أيضا ان من يستعملونها لم يخطر في بالهم انها واردة من إسرائيل، والقليل من تلك الواردات هو الذي يخص الطبقة المتوسطة (مثل المطبوعات والأجهزة ضد السرقة) والأقل ما يخص الطبقة الراقية التي لا تجد ما يغريها على استيراده في إسرائيل، وتجلب كل احتياجاتها ، حتى الزراعية، من الدول الأوروبية، والولايات المتحدة.

والمؤسي أن تلك الطبقة هي قائدة الدعوة إلى التطبيع، لأنها تدرك أن تنتبذه ينطوي على تحولات سياسية، ستخدمها في النهاية ، بصرف النظر عن «شويتين» الواردات أو الصادرات.

والمغزى الايجابي في القائمة ، يكمن في أن التطبيع لا زال ساداتيا قلبا وقالباً، بمعنى انه بدون البترول المنصوص عليه في الاتفاقية ، لا يمكننا الحديث عن تطور ذي قيمة أو دلالة في التبادل التجاري ،رغم ان ١٩٩٤ هو عام تنشيط التطبيع إلى حدوده القصوى ... وهو عام «التحرير» الكامل للتجارة ، والتحرر السياسي لدى كثيرين، في السلطة و خارجها ، من القيم والحسابات الوطنية والعقلانية والتاريخية ، التي تشكل ، وشكلت معياراً في الصراع مع إسرائيل.

مرة أخرى .. لا تغرزوا أدوات الجراحة المستوردة في دمنا .. ولا تبيعوا الشهداء بالنفتالين والمقشات والهكر!!.

عن العاملين بالخارج.. وضرائبهم

أحمد صالح محمد

يحكي كتاب «وصف مصر» الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية، كيف كانت القرى الواقعة على حافة الصحراء بمصر، في عهد المماليك، تتعرض لهجمات العربان، الذين يأتون للاستيلاء على جزء من أراضيها لزراعتها.

ويحدث عندما يأتي موعد سداد الضرائب، أن يرفض العربان دفع هذه الضرائب، وإذا لم يصل المماليك في الموعد المناسب ليحملوهم على دفعها، فإن الجزء من الضريبة الذي كان عليهم أن يدفعوه عن الاراضي التي اغتصبوها يقسم على الفلاحين.

ويبدو أن هذا القانون «المملوكي» لا يزال ساري المفعول بشكل أو بآخر، فإذا تطلعنا الى توجهات السياسة المالية في مصر، فاننا سرعان ما ندرك ان الحلقات الضعيفة في المجتمع يتم تحميلها بأعباء تفوق بمراحل طاقتها على التحمل، في حين تنعم بعض الفئات الاخرى في جنة من الاعفاءات بلا حدود: وليت الامر يقتصر على الاعفاء من النواحي الضريبية والجمركية، وانما يتم اعفاءهم من كل قانون، فالتزوير جريمة يعاقب عليها القانون، ومع ذلك لا تسلم أي انتخابات من التزوير، والرشوة جريمة كذلك، ورغم ذلك تفشت كالوباء في كثير من المواقع الهامة، والفساد يستشري في أعماق الدولة من القاع إلى القمة، ويتوقف تحريك العشرات من قضايا الفساد على القرار السياسي.

يسترعي الانتباه، عند الحديث عن العاملين بالخارج، انه ظهرت خلال الستينات هجرة لبعض المصريين من ذوي الخبرات والكفاءات النادرة وأصحاب الشهادات العليا إلى بعض البلدان الاجنبية، مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.. أهم ما يميز هذه الهجرة انها كانت ظاهرة محدودة وأنها من نوع «الهجرة الدائمة» وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت موجة كبيرة من موجات الهجرة إلى البلاد العربية النفطية غير أنها كانت من النوع المؤقت. **فالاقتصاد المصري لم يشهد ضغوطا اقتصادية كبيرة خلال الستينات، ومعدلات التضخم والبطالة كانت لا تزال منخفضة وحجم الديون المصرية للخارج لم يكن كبيرا، لذا كانت عوامل الطرد للعمالة المصرية ضئيلة**، ولكن مع بداية السبعينات بدأت معدلات التضخم والبطالة في الارتفاع وتناقص معدل نمو الناتج المحلي وأدى ذلك مع التضخم السكاني وعدم وجود

د. محمد الرزاز



خطة تنمية واضحة إلى زيادة عوامل الطرد للعمالة المصرية. وكان أهم عوامل الجذب للعمالة المصرية إلى بلاد النفط، الارتفاع الكبير في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد ارتفع سعر برميل البترول من ٣ دولار عام ١٩٧٢ حتى ٤٠ دولاراً أوائل الثمانينات، مما أدى إلى الارتفاع الكبير في مستويات المعيشة بهذه الدول.

على أنه ابتداء من منتصف الثمانينات بدأت بلاد النفط في الاستغناء عن العمالة المصرية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها تدهور اسعار البترول (بلغ سعر البرميل منه ١٤ دولاراً سنة ١٩٨٦)، والاتجاه إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة غير الوطنية، وسميت هذه الظاهرة في السعودية، «السعودة» وفي الكويت «التكويت». كما أثرت في هذا المجال المنافسة الشديدة التي تلقتها العمالة المصرية من العمالة الآسيوية والتي تتميز بقبولها لأدنى مستويات الأجور وتحمل ظروف العمل القاسية مع الطاعة التامة.

وكان الاستغناء عن العمالة المصرية يتم بصورة مفاجئة وتعسفية على نحو تضيع معه حقوقها المشروعة أو تنتقص منها. **ولم تثبت الحكومة المصرية بالخارج أنها كانت على مستوى المسئولية في الدفاع عن مصالح الجالية المصرية** يوماً. فمثلا ليبيا قررت إنهاء خدمات جميع العاملين غير الليبيين من بعض فئات المهن عام ١٩٨٤، وقامت **السعودية وقطر والبحرين والكويت** في نفس العام بالاستغناء عن ٢٠٪ من العمالة غير الوطنية، وفي عام ١٩٨٦ قام **العراق بتخفيض** تحويلات المصريين إلى ٦٠٪، وانهت ليبيا في عام ١٩٨٧ عقود عمل ما يزيد عن ألفي عامل مصري، تم ترحيلهم في الحال. ولا يزال حتى الآن، ومنذ سنوات يعرض علينا مسلسل النعوش الطائرة، حيث تأتي المئات من جثث المصريين مقتولة، والفاعل مجهول، كل هذا وحكومتنا عاجزة عن مديد العون لمواطنيها في الخارج. فهي لا تعرف عددهم ولو على وجه التقريب (تتفاوت التقديرات الرسمية بين ٢ر٥ مليون مصري بالخارج)، هذا عن مجرد العدد، فما بالنا إذن عن البيانات والمعلومات التي توضح خصائص وتقسيمات هؤلاء العاملين!

ويذهب المواطن إلى الخارج، عندما لا يكفيه دخله وتضيق به ظروف المعيشة، ولا يستطيع توفير متطلبات الحياة الكريمة من

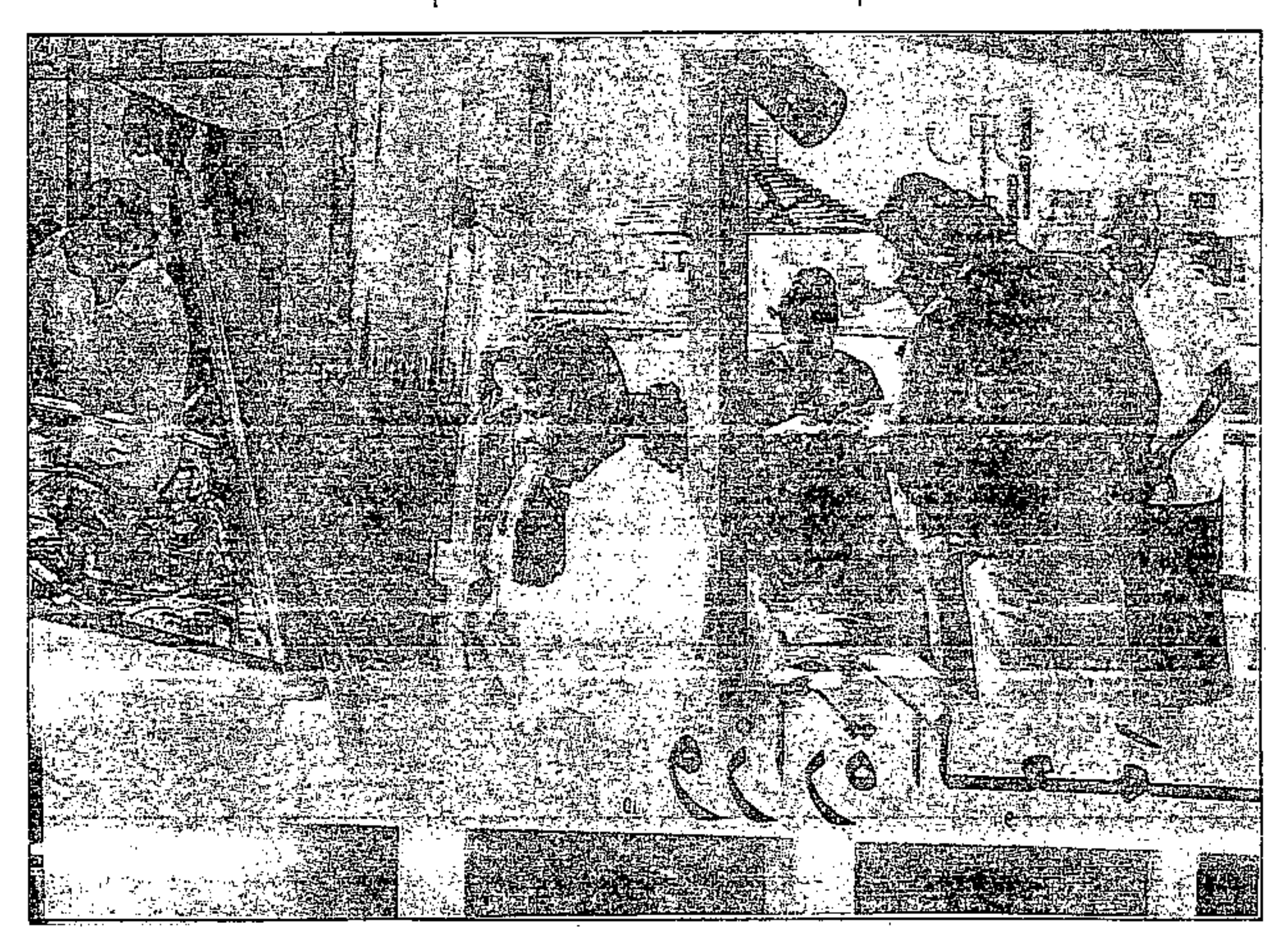
مسكن وزواج... وحين يعود إلى بلده فإن أول ما يفعله هو سداد ديونه المتعلقة بمصروفات سفر أو مستلزمات أسرته .. وإذا كان من الطبيعي أن يشعر العاملون بالخارج بالغربة بعيدا عن أوطانهم فإن الواقع المؤلم يثبت ان الشعور بالغربة قد لازم العديد منهم بعد عودتهم إلى مصر ، حيث واجهوا الغلاء الفاحش وصعوبة الحصول على احتياجاتهم اليومية من عمل ومسكن ومواصلات وأي ان سفرهم للخارج لم ينتج عنه حل جذري لمشاكلهم.

ورغم ما سبق، يتعين القول بأن فرض **الضريبة على العاملين بالخارج هو مبدأ مقبول ومشروع** في ترسيخ علاقة المواطن بالدولة وانتمائه اليها بصرف النظر عن وجوده الجغرافي داخلها أو خارجها ، ويمكن اعتبار هذه الضريبة مساهمة من العاملين بالخارج في التخفيف عن معاناة ابناء وطنهم ورد جزء من الدين الواجب عليهم مقابل تعليمهم واعدادهم للعمل ، فضلا عن ان هذه الضريبة موجودة في كثير من دول العالم وليست بدعة مصرية ، وإنما يجب التأكيد على أهمية أن تكون نسبة الضريبة معقولة، وأن يتم فرضها على أساس الدخل الحقيقي للفرد وليس حكمياً وان تسري على جميع العاملين بدون تمييز طائفة منهم وان لا يتم التركيز فقط على العاملين بل يتساوى معهم اصحاب الاعمال . ويجب في هذا المقام ، رغم الموافقة على مبدأ فرض هذه الضريبة ، الإشارة إلى التوقيت السيئ الذي اختاره واضعو أول قانون لفرض الضريبة على العاملين بالخارج (عام ١٩٨٩). فقد تناقصت بشدة دخول العاملين بالخارج منذ منتصف الثمانينات لانخفاض اسعار النفط ، وذلك بعد فترة رواج عاشتها العمالة المصرية بالخارج منذ منتصف السبعينات ، وخصوصا في بلاد النفط.

القانون المحكوم بعدم دستوريته

كان القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ ، والذي حكم بعدم دستوريته ، يفرض الضريبة على الاجور والمرتبات التي يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون بنظم أو كادرات خاصة دون باقي العاملين بالقطاع الخاص(م١) وكان يحظر على الجهات الادارية التي يعمل بها المكلف تجديد الإعارة أو الإجازة إلا بعد تقديم ما يفيد سداد هذه الضريبة(م٥) على نحو تصبح معه الضريبة مجرد رسم لاحتفاظ العامل بوظيفته في مصر . وحتى عندما فرض هذا القانون الضريبة فقط على العاملين بالدولة والقطاع العام ومن يعمل بنظم أو كادرات خاصة ، قام بتخصيص هؤلاء بقوله «.. الحاصلون على اعارة أو إجازة خاصة بدون مرتب للعمل في الخارج (م١) ،أي أن من يسافر منهم للسياحة أو للحج أو العلاج، ثم يقوم ببعض الأعمال التي تحقق له دخلا لا يخضع لهذه الضريبة.

كما ينص القانون سالف الذكر ، على سريان الضريبة في حق والحاصل على إجازة خاصة لمرافقة الزوج الذي يعمل في الخارج متى ثبت التحاقه بأي عمل في الخارج خلال مدة الاجازة (م٤) . ويثور التساؤل ، هل يمكن لمصلحة الضرائب بامكانياتها المعروفة التأكد من التحاق المرافق بأي عمل في الخارج، واذا كانت تمتلك القدرة على ذلك **فلماذا لم يتم فرض الضريبة من البداية ، على**



الدخل الحقيقي للعامل في الخارج ، بدلا من الاعتماد على الدرجة الوظيفية في مصر كمعيار لتحديد ما يحصل عليه العاملون في الخارج من دخول ، وهو معيار فكاهي يصلح مادة للتندر والسخرية ، فقد فرضت المادة الثانية من القانون المذكور ضريبة مقدارها ٢٠ جنيها شهريا على من يعمل بالخارج اذا كانت وظيفته في مصر بالدرجة الثانية أو الثالثة ، و٨٠ جنيها شهريا اذا كان بدرجة مدير عام أو الدرجة الأولى و١٢٠ جنيها شهريا إذا كان فوق مدير عام.

وفي يوم الاثنين الموافق ١٩٩٣/١٢/٦ ، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها في القضية رقم ٤٣ قضائية «دستورية» بعدم دستورية المواد ١و ٢و٤ و٥ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج ، على أساس أن هذه المواد **تتعارض مع ما قرره الدستور المصري من قيام النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية (م٣٨) كما يتعارض كذلك مع مبدأ المساواة بين المواطنين(م٤٠)** ، حيث ان هذا القانون اختص بأحكام طائفة معينة وهم العاملين بالدولة والقطاع العام والعاملين بنظم أو كادرات خاصة الحاصلين على إعارة أو إجازة خاصة بدون مرتب للعمل بالخارج ، حيث أخضع هؤلاء فقط للضريبة بعد تقسيمهم الي طبقات كل بحسب الطبقة التي تندرج تحتها درجته الوظيفية ، ودون اعتداد بالاجر الذي يتقاضونه بالخارج.

ورغم مرور أكثر من عام على صدور حكم المحكمة الدستورية العليا على النحو السابق ، فان مصلحة الضرائب ترفض حتى الآن رد ما دفع من هذه الضريبة بدون وجه حق مما يضطر دافعي الضرائب ، المحكوم بعدم دستوريتها ، إلى رفع دعاوي لاسترداد ما دفعوه من مبالغ وفقا للقانون ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ . وهذا الموقف من المصلحة فضلا عن أنه يرهق المحاكم بقضايا معروف نتيجتها مقدما ، فهو يخل بالحجية المطلقة لحكم المحكمة الدستورية العليا ، والذي لا يقتصر اثره على الخصوم في الدعوة، وإنما ينصرف إلى الكافة بما فيها جميع سلطات الدولة، والحق أن عدم المبادرة **برد هذه الأموال إلى اصحابها يضع الحكومة في سلة** واحدة مع الريان والسعد وغيرهم من **كبار نصابي هذا العصر . كما يعلن هذا الموقف بوضوح عن طبيعة الدولة البوليسية التي تحكمنا رغم سيادة القانون في مصر المحروسة.**

القانون الجديد

الواقع أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج ، قد حاول تلافي أوجه القصور في القانون السابق (٢٢٩ لسنة ١٩٨٩) فأسس سريان الضريبة على الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه العاملون في الخارج ، وسعر الضريبة كما جاء بالمادة الثانية منه على الوجه الآتي:

الشريحة الأولى : حتى ما يعادل ٢٠ ألف جنيه مصري سنويا (١٪)

الشريحة الثانية: أكثر مما يعادل ٢٠ ألف جنيه سنويا وحتى ما يعادل ٤٠ ألف جنيه سنويا(٢٪).

الشريحة الثالثة: أكثر مما يعادل ٤٠ ألف جنيه مصري سنويا .... (٣٪)

وذلك مع خصم البدلات واشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار والأعباء العائلية على النحو الوارد بالقانون.

ويرى البعض أن القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ غير دستوري ايضا ، لانه يخالف المادتين ٣٨ ، ٤٠ من الدستور ، فالنظام الضريبي يتعين ان يقوم على **العدالة الاجتماعية** وان يراعى فيه المساواة بين المواطنين ، وهذا غير متوافر في القانون الجديد، حيث فرض الضريبة على أجور ومرتبات العاملين بالخارج ممن يزاولون عملا لدى الغير يتوافر فيه عنصر التبعية ، دون غيرهم **بينما لن يخضع لهذه الضريبة بعض أصحاب المهن الحرة من المصريين العاملين بالخارج والذين يمتلكون مؤسسات هناك، ولن يخضعوا في نفس الوقت للضريبة الموحدة عن نشاطاتهم في الخارج . فالمهندس** والمحامي والمصور والمستخلص الجمركي .. عندما يفتتح مكتبا لحسابه ويعمل في دولة أجنبية لن يدفع هذه الضريبة، بينما زميله من نفس المهنة الذي يعمل لدى الغير وبأجر محدود هو الذي يخضع للضريبة.

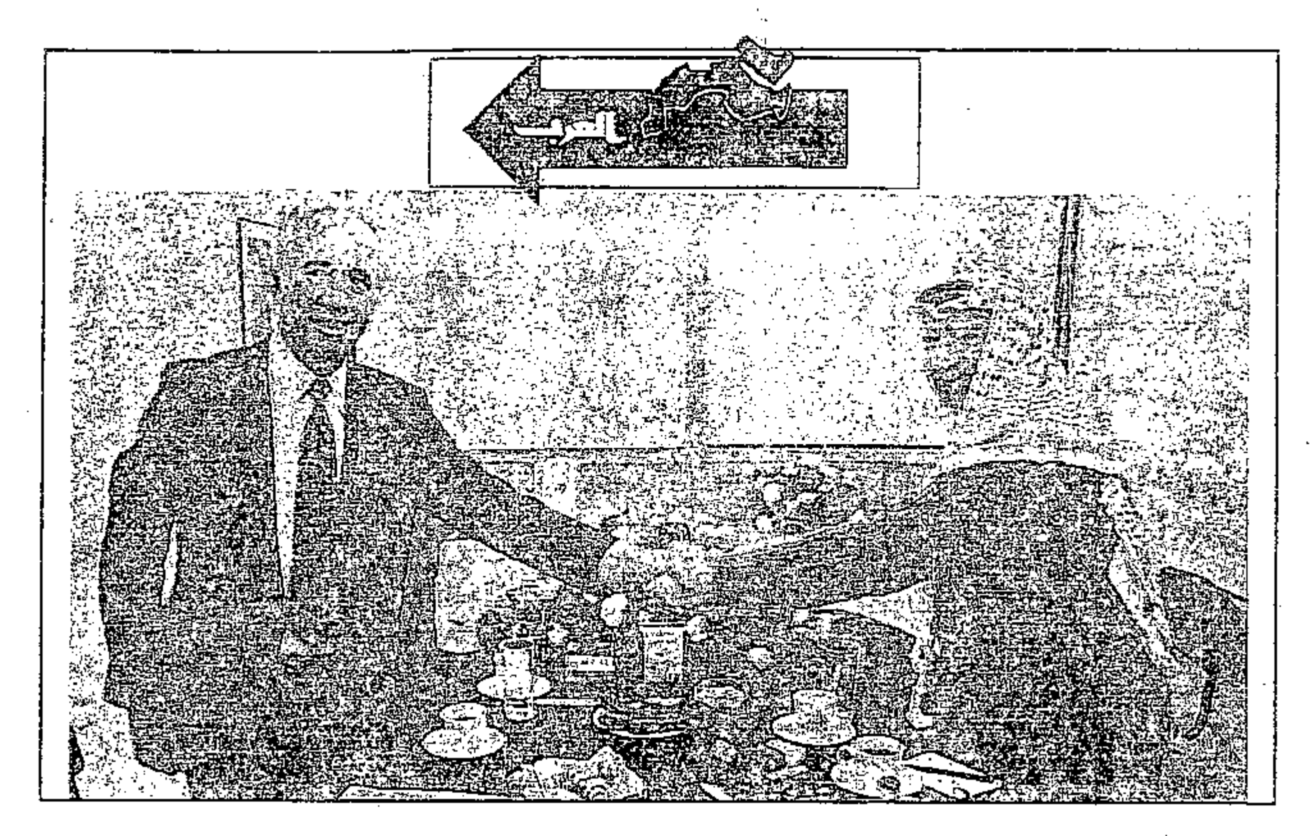
ومن الناحية العملية ، فان ربط الضريبة في ظل القانون الجديد لا يتم حاليا الا بطريق واحد هو موافقة الممول. فالشهادة التي يحتاجها لتقديمها إلى الجهات المختصة ، وتفيد سداد الضريبة ، لا يأخذها إلا بعد الإقرار كتابة بأنه موافق على الضريبة ولا يحق القول بان القانون ينص في المادة الرابعة منه على ان الممول اذا قام بايداع تأمين مناسب ، يمكنه الاعتراض والطعن في تقديرات المصلحة وفقا لاحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . وذلك لأن المادة الرابعة تشترط في إيداع التأمين المناسب أن يكون وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولم تصدر هذه الأخيرة حتى الآن.

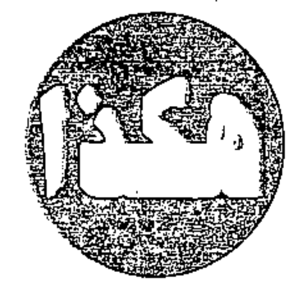
وفي ظل القانون الجديد تتم محاسبة العاملين في الخارج ابتداء من ١٩٩٤/٦/١٩.(باعتباره اليوم الذي بدأ فيه العمل بالقانون) حتى تاريخ انتهاء الاجازة او الاعارة أو اذن العمل ، مما يعني سداد الممول للضريبة قبل حصوله على دخله من عمله بالخارج بل قيامه بالسفر . وتثور مشكلة ، فيما يتعلق بتقدير الدخل الحقيقي للممول ، حيث يتم الاعتماد كلية على ما يقدمه الممول من اقرار او عقد عمل ، فكيف يمكن الاطمئنان إلى صحة ما جاء بالعقود غير الرسمية وهل تمتلك مصلحة الضرائب من الوسائل ما يمكنها من معرفة صحة بيانات هذه العقود أم أن الباب سينفتح لكل انواع التحايل والتهرب الضريبي؟! ثم ما هو العمل ازاء من يعملون بالخارج بدون اي عقود.

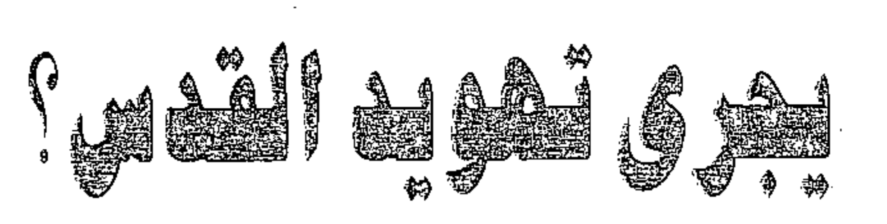
ومن ناحية أخرى **نص القانون على خضوع مكافأة نهاية الخدمة التي تصرف للعاملين بالخارج للضريبة** (م٩). وهذا الحكم يخالف المنطق والأصول المتعارف عليها في التشريعات الضريبية لدول العالم ، فهذه المكافأة **تعد من قبيل رأس المال وليست دخلا حتى يمكن فرض هذه الضريبة عليها** والتي تسمى «الضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين في الخارج».

****

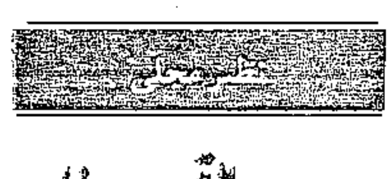
إن مشكلة القوانين في مصر وانحيازها إلي بعض الفئات دون البعض الآخر ترجع إلى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، فالطبقة الحاكمة والتي تخلت عن القيام بأي دور إنتاجي في المجتمع ، أصبحت لا تنشغل الا بكل ما يضمن استمرار سيطرتها على مقاليد الأمور، ومن ثم فهي تأتي بمجموعة من الأفراد ، بالتزوير العلني الفاضح ، لتشكل بهم المجلس التشريعي، ويصبح القانون في أيديهم أداة من أدوات القهر ووسيلة هامة للدفاع عن المصالح الخاصة لهذه الطبقة دون أي اعتبار لصالح السواد الأعظم من الشعب . ولذا فمن السهل علينا ، في مجال التشريعات الضريبية ، معرفة أن الجزء من الضريبة الذي كان على الطبقة المسيطرة أن تدفعه ، يتم تقسيمه على فئات المجتمع الأضعف ، وهو نفس القانون «الملوكي» سالف الذكر.







فى منتصف الشهر ، سنحت لنا الفرصة أن نشارك فى جولة مع رئيس حكومة إسرائيل ، اسحق رابين ، فى مدينة القدس . وبطبيعة الحال، لم تكن هذه جولة عادية . وما رأيناه خلالها لم يكن بذلك الأمر الذى يتاح للسائح أو للمواطن العادى ولا حتى لابن القدس، ان يراه . فقد كانت تلك جولة من تنظيم رئيس بلديتها ، الذى هو أحد زعماء الليكود اليمينى المعارض، عضو الكنيست داهود أولمرت، (كان وزير الصحة فى حكومة شمير) والهدف منها كان صريحا : إقناع رئيس الحكومة بضرورة القيام بحملة بناء مكثفة فى المناطق الخالية فى ضواحى المدينة حتى يخلق أمرا واقعا وثابتا يمنع المدينة ومنع أى احتمال فى المستقبل لإعادة تقسيمها إلى قدس يهودية وقدس عربية.



كان ذلك فى الفترة التى كانت لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامى ، تستعد فيه لاجتماعها فى المغرب على مستوى وزراء الخارجية ، وقد شارك فى الاجتماع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، حتى يعطى للموضوع زخما ويقنع العرب والمسلمين بأن قضية القدس باتت ملحة وخطيرة وبالفعل ، اقتنعوا واتخذوا القرارات الملتهبة غضبا وحماسا ، وعاد عرفات الى غزة متمنيا ان لا تكون القرارات، هذه المرة، حبرا على ورق وأن يضع العرب والمسلمون كل ثقلهم مع الغرب والأمريكان فى سبيل وقف مشاريع البحث فى مشاريع حلول جديدة تأخذ بالاعتبار أن هناك شعبا آخر ، غير الإسرائيلى له حقوق سياسية ووطنية فى القدس وأن القضية ليست قضية دينية فقط، وأن من حق الفلسطينيين ان يتولوا أمر السيادة على القدس الشرقية ويديرون هم وليس غيرهم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها.

وكما هو معروف ، فإن عرفات وشعبنا الفلسطينى كله يطرح هذه الأمنيات من عشرات السنين ويستغيث للعالم الاسلامى وللعالم العربى ان يساند، ولكن ، فى هذه

الاثناء ، تدور معركة أخرى حول القدس جدية أكثر وفعالة أكثر وأكثر ، وهذه المعركة تدور في إسرائيل بالذات.

واذا كانت معارك العرب والمسلمين حول القدس هي كلام في كلام ، فان المعركة في **إسرائيل تجري على الأرض** . وتتقدم في الاتجاه الذي يريده المتصارعون عليها هنا .. وهي معركة من جبهتين:

الأولى : إسرائيلية- فلسطينية فعلى الرغم من أن اتفاق اعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يقضي بتأجيل بحث قضية القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات أي عند البحث في الحل الدائم ، فان **الفلسطينيين، وهم يرون بأعينهم عمليات التهويد الواسعة ، لا يستطيعون السكوت. القيادة تطالب إسرائيل بالانتقال إلى التفاوض حول الحل النهائي ، بما فيه القدس أو وقف كل اعمال ومشاريع البناء الاستيطاني فيها ، والشعب يتحرك بامكاناته المحدودة .. وجهده البطئ** . وقد خفتت حدة النضال الفلسطيني لأجل القدس منذ ان خبت الانتفاضة ، إلا أنه يتجدد في الآونة الأخيرة في مواجهة الاستيطان بكل اشكاله وفي كل المناطق المحتلة ، وقد بدأ التصعيد الأخير للمعركة في منطقة أراضي قرية الخضر العربية التي صادرتها الحكومة السابقة ومنحتها لمستوطنة أفراتا اليهودية حتى تتوسع وتقيم حيا جديدا عليها.

أما المعركة الثانية فهي داخل إسرائيل وتشتبك فيها عناصر عديدة وتيارات متضاربة.

المستوطنون واليمين الإسرائيلي ، من الليكود وحتى الفاشيين يريدون ما يسمونه بالقدس الكبرى ، وهذه تساوي مساحتها ثلث مساحة الضفة الغربية ، اذ انها تضم عشرات الوف الدونمات من الأراضي العربية، وقراها العديدة والمستوطنات اليهودية المزروعة فيها ، وعندما كان اليمين في الحكم منذ سنة ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٢) ، اقام مشاريع ضخمة لتحقيق هدفه هذا . لكنه لم يقدم على ضم تلك الاراضي إلى حدود دولة إسرائيل الرسمية ، وبقت القدس رسميا بدون القرى والمستوطنات البعيدة .

حزب العمل وحزب ميرتس ، شريكان في الائتلاف الحكومي الحالي بزعامة رابين ، يتفقان مع الليكود بأن القدس يجب أن تكون تحت السيادة الإسرائيلية فقط ، يؤيدون مشاريع تهويدها بعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل ، لكنهما يخالفان اليمين ، على الأقل في العلن ، حول توسيعها ، ونقول في العلن لأن أمورا أخرى تكشفت فيما بعد حول دور هذه الحكومة في توسيع الاستيطان أيضا في ضواحي القدس ، وعندما تكشفت هذه الأمور ثارت ضجة بين صفوف الائتلاف الحكومي، ما بين مؤيدي الاستيطان ، وعلى رأسهم وزير البناء والاسكان بنيامين بن اليعزر وبين معارضيه ، من ميرتس وبعض حمائم حزب العمل.

اليسار الإسرائيلي وحركات السلام المتعاونة معه وقفت ضد كل هذا التوجه واعلنت رفضها لتهويد القدس طول الوقت مؤكدة ضرورة اعادة تقسيمها إلى قدسين ، غربية يهودية تكون عاصمة لدولة إسرائيل ، وشرقية عربية تكون عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة هذه المعركة حركت حركات السلام من جديد ، وهي التي كانت قد سكتت وشل نشاطها عند إقامة حكومة رابين واليوم ، ينظم هؤلاء نشاطات احتجاج مشتركة. مع الفلسطينيين في مواقع المصادرة ومع ان نشاطها لم يصبح جماهيريا بعد، إلا أنه بداية محمودة يمكن البناء عليها مستقبلا.

من السابق لأوانه طبعا ، ان نرى من آلان إلى أين ستؤدي خيوط هذه المعركة ، ولكن الأمر الأساسي هو المشاريع التي تنفذ ، والمشاريع المخططة لمدينة القدس خلال السنوات القريبة القادمة ، فهذه لا تتوقف وهي موضوعنا وموضوع جولتنا في القدس.

المدينة الكبرى

بدأت جولتنا في نقطة عالية عند جبل الزيتون في الشمال الشرقي للمدينة ، من هناك نطل على ارض شاسعة تبدو بلا نهاية في الأفق عدد من القرى العربية ومستوطنتان وبيننا وبينها جميعا تمتد أرض جرداء ، تتمارج ما بين سهول وتلال.

هذه أول نقطة يريد رئيس البلدية تطويرها . فيحتضن رئيس حكومته ويشرح له بشاعرية عن المنطقة الجميلة الخلابة ، ثم يدعو مهندس البلدية ليشرح له المشاريع المخططة ، وهكذا في كل منطقة زرناها ، وكلها في الجزء الشرقي أي العربي المحتل من المدينة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، والأمور الاساسية هي:

أربعة شوارع جديدة ضخمة (أحدها يصل طوله داخل القدس خمسة كيلو مترات) الهدف منها احاطة القدس بشارع دائري ، كما في باريس ، بحيث يستطيع القادم اليها الوصول إلى هدفه دونما حاجة للدخول في اختناقات المرور في شوارعها الداخلية ، هذا من جهة ، واقامة شوارع أخرى تعفي المستوطن اليهودي القادم من المستوطنات البعيدة أو القريبة ، من دخول اية قرية عربية في المكان.

إقامة أحياء سكنية جديدة أو تكثيف الأحياء القائمة بألوف المساكن الجديدة ، وقد خطط الأمر بهدف تمزيق التواصل السكاني العربي من جهة وزيادة المستوطنين اليهود علماً بأن القدس التي كانت ثاني مدينة في إسرائيل من حيث عدد السكان في السبعينات تضاعف عدد سكانها مرتين ، وأصبحت المدينة الأولى من حيث عدد السكان(٤٧٠ ألف نسمة) أو من حيث المساحة (٥٧ ألف) دونم.

تطوير مناطق سياحية جديدة ،خصوصا تلك التي تجمع الديانات الثلاث، وبالطبع مناطق سياحية لليهود خصيصا على سبيل المثال هناك منطقة الكنيسة الجثمانية عند باب الساهرة للقدس ، تعتبر مقدسة لجميع الديانات اليهود يقولون ان النبي داود (هل تذكرون بصبصاته من فوق السطوح) دخل القدس من هذه الطريق ، المسلمون يقولون ان النبي محمد (صلم) دخل إلى القدس ، عند الاسراء والمعراج ،من هذا الطريق وانه في كل ليلة اسراء ومعراج في السنة ، تنبع مياه زمزم في هذا المكان.

والمسيحيون ، لديهم كنيسة الجثمانية التي مر من قربها السيد المسيح ، المخطط هنا ، والذي بدء بتنفيذ مرحلة اولية فيه ، هو بناء رصيف عملاق ، يكون مدرجا ، من باب الساهرة في قمة الجبل إلى كنيسة الجثمانية في الوادي وفتح المقاهي والنوادي الشبابية وغيرها.

تطوير القدس العربية وتحسين حياة سكانها ، المعروف ان حوالي ثلث السكان في القدس عرب (١٥٨ ألفا) يعيشون بالأساس في احياء فقيرة ومهملة ، لم يبق لهم أي مشروع سكن منذ سنة ١٩٦٧ ولم تبن مدرسة جديدة ، البنية التحتية لاحيائهم محطمة ،: المجاري ، المياه، تصريف مياة المطر، الشوارع .. الخ حياتهم التجارية مشوهة ، وهم واقعون في هذا المجال ايضا تحت رحمة الاحتلال ، فعندما يفرض حصاراً على الضفة الغربية تصاب الحركة التجارية في القدس بالشلل التام ، والحصار هو أكبر موسم من مواسم حياة الناس في هذا الوطن ، اطول من موسم الشتاء ،، واطول من الخريف.

رئيس بلدية القدس، الليكودي اليميني

إهود اولمرت ، يعتقد ان تحسين ظروف الحياة في القدس العربية سيساهم في تخفيف التوتر والعداء ، وبالتالي يخلق نوعا من التطبيع بين سلطة الاحتلال وبين المواطنين العرب ، ولذلك يضمن العرب واحيانا هم في بعض مشاريعه ، ويشاركه في ذلك وزير البناء والاسكان الذي يخطط لاقامة بعض الأحياء السكنية العربية ، ووزير السياحة الذي بدأ في مشروع تطوير السوق القديم الشهير داخل الاسوار ووزير التعليم الذي قرر بناء ثلاث مدارس عربية خلال السنوات الثلاث القادمة.

حائط المبكى

وكانت احدى المحطات البارزة في جولتنا في حائط المبكى ، الذي يعتبره المتدينون اليهود جزءا من جدار الهيكل ، اقدس اقداس الديانة اليهودية حاليا والهيكل ، حسب الرواية الدينية ، هدمه الصليبيون قبل الفي عام ، ولذلك ، يتوجه اليهود إلى الحائط ويبكون ويصلون ويكتبون امنياتهم على الورق ويدخلونها في شقوقه.

كان الحائط ، بالنسبة للسلطة الإسرائيلية حكومية و بلدية لم يعد للبكاء فحسب بل قضية سياسية بالدرجة الأولى ، فيجعلونه رمزاً للوطنية الإسرائيلية ولعودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل.

وقد وقف رابين الطماني ، أمامه خاشعا ثم دلف ، ودلفنا معه ، الي دهليز جانبي يقود إلى مغاور عميقة تمتد مئات الامتار تحت البيوت العربية في القدس الشرقية وتحت قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى . البيوت المطلة على حائط المبكى صودرت من أصحابها العرب او تم شراؤها ، وتخضع حاليا لسيطرة أجهزة الأمن.

وفي الداخل ، وجدنا حفريات جذرية عميقة وباحة رحبة ومدرج حديدي وضع خصيصا لجلوس وفود الزوار من اليهود والضيوف الرسميين . المهندس المتدين الذي يحمل عصا الارشاد يعلن لرئيس الحكومة وحاشيته أن كل من دخل إلى هنا واستمع إلى شرحه ، خرج متأثراً ، اليهود بشكل خاص قال شعروا بأنهم يعودون إلى الجذور والكثيرون منهم سالت دموعهم بعد هذا المشهد .

واما المشهد الذي يتحدث عنه فهو عبارة عن مجسم فني ضخم ، مساحته تزيد عن ٢٥ مترا مربعاً هو بمثابة اعادة تصور الهيكل القديم ، عندما قارنا المساحات ، بدا لنا ان الهيكل كما يتصورونه يمتد إلى ثلاثة او اربعة اضعاف مساحة باحة الاقصى ، وفهم من الشرح ان ما يعرف حائط المبكى ليس سوى مقطع بسيط من احد جدران الهيكل الأربعة الخارجية وأن الهيكل نفسه كان عبارة عن مجموعة قصور جبارة داخل الأسوار العملاقة.

ثم بضغط المهندس المرشد على زر جهاز اليكتروني تتحرك اجزاء من المجسم لتدل على المراحل التي مرت حتى وصلنا إلى الوضع الحالي ، ويختتم شرحه بالتمني على رئيس الحكومة أن يفلح في اعادة بناء الهيكل كما يتصورونه .. ونعود إلى المقارنة ، فنجد ان اعادة بنائه لا يمكن أن تتم الا بعد هدم الاقصى ومسجد الصخرة ومئات البيوت والحوانيت العربية المحيطة بهما.

وأما رابين فيكتفي بالقول ان هذه الزيارة اثرت فيه كثيراً واعادته إلى الجذور ، ليزداد قناعة بان القدس هي مهجة الروح بالنسبة للشعب اليهودي في كل مكان و أن القدس لا يمكن اعادة تقسيمها أو السماح بأية سيادة أخرى عليها سوى سيادة إسرائيل».

من التخطيط إلى العمل

رئيس البلدية الليكودي ، اولمرت ، بدا في نهاية الجولة سعيدا جدا ، لقد سعى إلى هذا اللقاء مع رابين منذ سنة ، وحاول طيلة هذه الفترة ان لا يطلق تصريحات ليكودية استفزازية ضده ، على عكس زملائه في الليكود واليوم اقام له استقبالا ملوكيا ولم يبخل في كلمات المديح له: على الرغم من اختلافات الرأي بيننا في بعض المواضيع ، اعلم اننا نكن لك هنا في القدس كل الاحترام والتقدير ، نحن لا ننسى أنك ولدت فيها ، وانك احد كبار المدافعين عنها ؛ وعندما تحررت عام ١٩٦٧ كنت انت قائد اركان جيشنا الذي فتحها» وأخذه إلى مدرسة ثانوية معروفة بأنها متخصصة في دراسة موضوع السلام ، وخلال اللقاء مع الطلاب وجهت لرابين ثلاثة أسئلة معدة سلفا ، وكلها بروح تشجيعية في سياسته وكان خلال كل وقت الجولة يرافقه في سيارة واحدة واختتماها بجلسة عمل مغلقة.

وتبين أن مشاريع أولمرت للسنوات الثلاث القادمة تكلف مبلغ مليار دولار.

ومع أن رابين لم يحضر سعد دفتر الشيكات ، إلا انه وعد بدراسة كل المطالب وباتجاه إيجابي ، وفقا للقرارات الحكومية» ولكن وزير البناء ، بنيامين بن اليعزر ، فقد كشف عن خطة وزارته لبناء ثلاثين الف وحدة سكنية جديدة في القدس خلال السنوات الخمس القادمة ، وأعلن أن ألفي وحدة بدئ البناء فيها ، وان خمسة آلاف وحدة جاهز كل شئ للبدء بتنفيذها وأكد كلاهما على أن «الغالبية الساحقة من الشعب تريد القدس واحدة موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل» وأنهما سيعملان كل ما في وسعهما لتحقيق ذلك.

ورد اولمرت بالتلميح إلى ان المطلوب هو تطبيق ذلك عمليا ، معربا عن ثقته بأن رابين جاد في عمله لانقاذ القدس وعاد إلى البدء بتجريد السلطة الوطنية الفلسطينية من كل المسئوليات السيادية لها في القدس والى اغلاق مقرها في القدس المعروف ببيت المشرق.

ولم يمر على هذا سوى اسبوع ، حتى كانت فضيحة استيطانية شاملة قد كشفت ، مفادها ان هذه الحكومة لم تجمد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية ، على الرغم من تعهدها بذلك .. لا بل انها استمرت فيه بوتيرة عالية وخلال الفترة منذ التوقيع على اتفاق اوسلو في واشنطن زاد عدد المستوطنين فيها بنسبة(٥٪) دخلوا بيوتا جاهزة أو تم البناء خصيصا لهم.

لقد ادعى رابين ، خلال لقائه الأخير مع عرفات وبيرس ، ان الحكومة لم تدفع ثمن هذه الشقق وان كل المبالغ دفعها ممولون خصوصيون لا سيطرة للحكومة عليهم ولا تستطيع ان تمنعهم ، وتجاهل أن القضية الأساسية هي في مبدأ السماح لهم بالبناء أو عدم السماح.

القدس صوت العربية

امر واحد في هذه الزيارة لم تذكره حتى الآن وابقيناه للنهاية ، بشكل متعمق الا وهو ذلك المقطع المتعلق بالقدس العربية.

لقد كان هناك من نصح السيد رابين بأن عليه أن يزور المنطقة العربية حتى لا يظهر وكأنه هرب من مقابلة المواطنين العرب في القدس ، فنظموا له دخول السوق القديم .

لم تكن تلك زيارة حقيقية لم تكن زيارة رئيس حكومة في دولة إلى مواطني دولته ، فالزيارة تمت بشكل مفاجئ مئات رجال الشرطة اغلقوا كل الممرات والشوارع في الطريق سرنا بخطوات سريعة المحاولات التي بذلها رابين للكلام مع المواطنين لم تثمر ، صاحب الحانوت الأول لم يفهم ما اراده الثاني قال له : الحمد لله ، فتركه ،الثالث قال له : انت رجل سلام احييك ، ولكن لماذا هذا التباطؤ؟.

لكن الصحفيين المرافقين سألوا الناس ، احدهم قال : «يتجول رابين مثل ما بدو . الله يفرجها ».

سألناه : ماذا يقصد؟ فأجاب : الله يفرجها وخلاص.

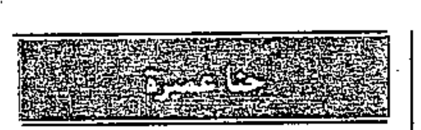
لا أدرى اذا كان هذا القول جاء للتخلص او للتهديد او تسليما لله وحسب ، لكن بلاغته في ان كل ما يجرى تخطيطه للقدس بعيد عن رأى اهلها ، وهم ثلث السكان ، لا يريدون لانفسهم السيادة الإسرائيلية.

هذا هو حال القدس ، اليوم.

الجماهير المدافعة عن الأرض:

لا مفاوضات مع نشاط الجرافات

وعلى السلطة الفلسطينية تحمل مسئوليتها!



رسالة القدس

هبة الجماهير الفلسطينية فى المناطق المحتلة، دفاعا عن الأرض، ضد الاستيطان والمصادرات، وضعت السلطة والمفاوض الفلسطيني، أمام الواقع الذى حاولت تجاوزه العملية التفاوضية الحالية، عندما غرقت فى نهج المراحل ومراحل المراحل، وتفتيت المراحل، وأجلت ما هو أساسى للشعب الفلسطينى، وقدمت ما هو اساسى للجانب الاسرائيلى، واستبدلت تحت وطأة الضغوط والابتزاز الاسرائيلى، والحياء المزعوم للراعى الأمريكى، مرجعيتها الأساسية ممثلة بقرارات الشرعية الدولية، بمرجعية أخرى تحددها متطلبات اسرائيل الأمنية.

وعندما تتسع هذه المتطلبات، وتشمل كل المستوطنات والمستوطنين فى المناطق المحتلة والحدود الأمنية مع الدول العربية المجاورة، والقدس، والسيادة على الأراضى، ورفض اطلاق سراح آلاف المعتقلين الفلسطينيين، فإن ذلك يعنى أن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على أرضه، وانجاز استقلاله الوطنى، واقامة دولته المستقلة، اصبحت فى خطر داهم ومهددة يوميا بسياسة فرض الأمر الواقع. وهذا ما ارادت التحذير منه عشرات المسيرات والاعتصامات التى انطلقت من قرية الخضر الفلسطينية، قرب بيت لحم، وعمت مختلف أرجاء الريف الفلسطينى، تحت شعار موحد «الاستيطان يدمر السلام»، وتحت قيادة مبادرة وشجاعة انبثقت من صميم الحركة الجماهيرية، ممثلة بلجان الدفاع عن الأراضى.

لقد اعادت هذه الهبة الجماهيرية الى الذاكرة الفلسطينية، المتهمة دائما بالنسيان السريع، تلك الأسس والمبادئ التى انطلقت منها المفاوضات منذ مؤتمر مدريد، وبالتحديد الخطة التفاوضية الأولى للمفاوض الفلسطينى، والتى اعتمدت على ثلاثة مطالب هى:-

١- وقف جميع النشاطات الاستيطانية.
٢- تطبيق اتفاقيات جنيف.
٣- الحماية الدولية.

واعتبرت هذه المطالب مقدمة ضرورية للبدء بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، حيث أن المفاوضات كان يجب أن تناقش الإجراءات والوسائل لتطبيق هذين القرارين، وليس التفاوض عليهما، كما حصل بالفعل، وعندما قرر المفاوض الفلسطينى عدم التمترس وراء هذه المطالب وتجاوزها للبحث فى التفاصيل، وتفاصيل التفاصيل، على أمل العودة إليها فى وقت لاحق!.

وهكذا انتقل المفاوض الفلسطينى من المدخل الرئيسى والأساسى، أى مدخل وقف جميع النشاطات الاستيطانية، إلى مدخل فرعى أطلق عليه فى ذلك الحين «اجراءات بناء الثقة بين الجانبين». وكان ذلك بناء على النصائح الأمريكية التى فضلت البدء بما هو سهل، وتأجيل البحث بما هو صعب. وبالمناسبة فان الموضوعات التى صنفت فى خانة التأجيل كانت تلك التى تحتل أهمية وأولوية لدى الجانب الفلسطينى. وهذا الطريق السهل ادى الى الترتيب على إتفاقية القاهرة، أو اعتماد التفسير الاسرائيلى الكامل لاتفاق اوسلو.

وبعد الترقيع على اتفاقية القاهرة، التى قدمت كل الضمانات الأمنية المطلوبة للاستيطان والمستوطنين، تحولت الخطة التفاوضية الأولى للمفاوض الفلسطينى من الناحية العملية، إلى هدف بعيد المدى، وازدادت المسافة بين ما بات يعرف بمضمون المفاوضات القديم وبين مضمونها الجديد، وأصبح الاستمرار فيها، وفق نهجها الحالى، يعنى المزيد من الابتعاد عن أصولها ومنطلقاتها، ووضع المزيد من الحواجز والعقبات والقيود التى تحول دون تصويب المسار، أو تقويم الاعوجاج، أو العودة للاهداف والمنطلقات.

إن هذا بالتحديد ما نراه ونلمسه الآن، فالمفاوضات لا تزال غارقة فى النقاش حول الممر الآمن بين غزة وأريحا، وجواز السفر وطابع البريد، وإعادة الانتشار وما قبل إعادة الانتشار وإعادة الانتشار التدريجى، وأما الواقع فيشهد كل يوم المزيد من المصادرات والتطويق والحصار وحملات الاعتقال، وحسب الارقام الاسرائيلية نفسها فإن مساحة الأراضى التى تمت مصادرتها فى الضفة منذ بدء العملية التفاوضية تقدر بحوالى ٢٠ الف دونم والبقية تأتى!.

من هنا كان من المنطقى ألا تكتفى الهبة الجماهيرية فى الضفة بالشعارات المباشرة ضد الاستيطان والمستوطنين، وان تبلور شعاراتها السياسية المطالبة بوقف المفاوضات، إذا لم يتوقف الاستيطان ويتراجع، والإصرار على أن يكون إذا ما استؤنفت هذه المفاوضات موضوع القدس، والاستيطان على رأس قائمة مواضيع التفاوض.

أن أخذ خطوة عملية فى هذا الاتجاه، وانتهاز الفرصة السانحة التى وفرتها الجماهير للخلاص من بعض قيود اتفاقية القاهرة على الأقل، من شأنه أن يشكل اسنادا ودعما كبيرين للحركة الجماهيرية، وأن يسهم فى تطويرها الى انتفاضة، بمضمون جديد وأهداف سياسية واضحة وتعزيز حركة انتفاضة شاملة فى الريف الفلسطينى، تستقطب باقى القطاعات والفئات الشعبية، وتخلص الجماهير الفلسطينية من حالة الانتظار والمراوحة القائمة وتفتح افاقاً جديدة للنضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

إن تنفيذ مثل هذه الخطوة من شأنه أن يشكل قاعدة هامة لموقف وطنى موحد، على الساحة الفلسطينية، يعزز وحدتها الوطنية بمضمونها الشعبى الواسع، ويعيد اللحمة اليها كما أن من شأنها أن تشكل مدخلا لإعادة تحسين الأجواء مع الدول العربية، وخاصة الاطراف العربية المتفاوضة، ونزع فتيل التوتر والبرود السائدة فى الوضع العربى، باعتبارها مظاهر مؤقتة وطارئة، ولا يمكن أن تدوم.

لقد فتحت الهبة الجماهيرية من أجل الأرض آفاقاً جديدة يجب الإمساك بها وتطويرها والبناء عليها فى الإتجاه الذى يخدم مصلحة هذه الجماهير.. وبالتأكيد فان مواصلة المفاوضات وفق منهجها الحالى لا يخدم هذه المصلحة، وبالمقابل فان وقف المفاوضات والبدء بحملة واسعة لتعزيز الوحدة الداخلية، وتنقية الاجواء مع الأشقاء، والتوجه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والى الرأى العام العربى والدولى، لفضح مزاعم اسرائيل حول السلام، وتجنيد الضغوط عليها لوقف سياسة الاستيطان والمصادرات، هى الطريق التى يتوجب سلوكها إذا ما أردنا عدم الخضوع لسياسة الابتزاز..

كتاب جديد

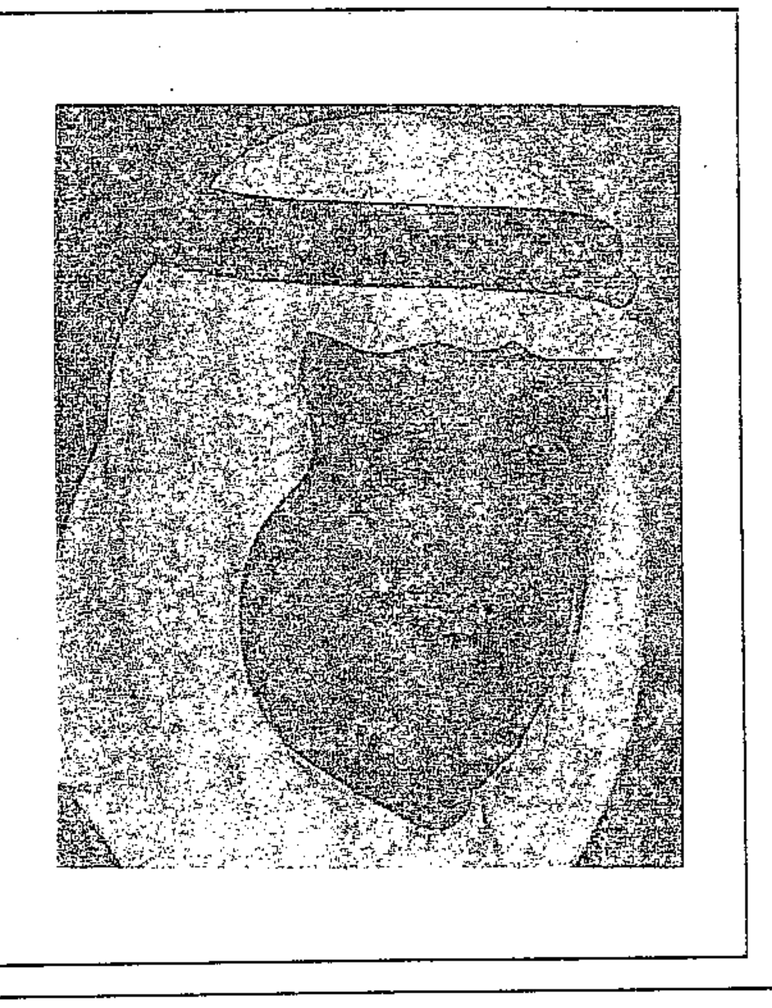
ما بعد الملك فهد:

ولاية العرش في السعودية (٣)

تأليف: سيمون هندرسون
ترجمة: مصطفى الجمال

فى العددين الماضيين ، قدمت «اليسار» ترجمة للفصول الخمس من هذا الكتاب الخطير الذى تعرض فيه المؤلف لتأسيس الدولة السعودية، وفروع الأسرة الملكية الحاكمة ، والسيناريوهات المختلفة المحتملة لولاية العرش فى السعودية، والصراعات بين الأمراء .

وتختم اليسار هذا الكتاب بفصله السادس والأخير.



الملك فهد بن عبد العزيز

(٦) ولاية العرش والعلاقات الأمريكية السعودية

من بين كل علاقات المملكة بالخارج تعد علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر أهمية . وتخضع هذه العلاقات لمحددات ثلاثة هي: **النفط والأمن والإسلام** : فقد قربت بين البلدين حاجة الولايات المتحدة إلى مصدر للنفط يعتمد عليه وكذلك حاجة السعوديين إلى الأمن. أما الإسلام- وبالأحرى المذهب الوهابي المحلي- **فهو عامل يتغلغل في مجمل نسيج المجتمع** السعودي ، ويعزز جذوره التقليدية بل يعطيه وجود صمامة في هذه العلاقات.

وفوق ذلك .. بدأ المسئولون الأمريكيون يدركون أهمية العربية السعودية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ، وخير دليل على ذلك العقد الحالي لصفقة شراء السعودية طائرات تجارية من أمريكا . وعلى مدى سنين طويلة كانت الولايات المتحدة هي أكبر مصدر لواردات المملكة من السلع ، وعلى الأخص **العتاد العسكري الذي تقدر طلبات الشراء الحالية منه بإجمالي ٣٠ مليار دولار**(رغم وجود شكوك قوية حول قدرة المملكة على تدبير الموارد لهذه الصفقات) .وقد أخذت شركات النفط تتراجع إلى الوراء لتحتل مكانها من حيث الأهمية الشركات التي تورد المعدات والخدمات للجيش السعودي ، وغيره من مشتري التكنولوجيا والخبرة الأمريكية.

حماية بيت سعود

إذا كان الجانب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين يتمتع بالأهمية الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن **الأمن هو العنصر الحاسم بالنسبة للعربية السعودية** .وقد وصف السعوديون أمنهم بطرق مختلفة على مر السنين ، وإن كان قد تمحور دائماً على الخوف **من الحصار والتطويق كما عبر عنه عبد العزيز آل سعود مبكراً عام ١٩٤٨.**

وربما كان يقصد في هذا الوقت : **الخطر الشيوعي**، ثم أصبح فيما بعد القلق الذي تسبب فيه **الأنظمة العربية الجمهورية الراديكالية**. وحتى اليوم لا تزال المملكة على قلقها حيال أمنها، رغم ما تتمتع به من ثراء عريض وقدرة عسكرية.

ومن بين جيران السعودية هناك ثلاث قوى تمثل تهديداً من نوع خاص: **العراق وإيران واليمن** .(وقد لا يذكر السعوديون في العلن سوى الخطر الإسرائيلي ، إذ أنهم لا

يخشون أن ينتقدوا جيرانهم العرب في اليمن والعراق علناً، أو يؤلبوا المشاعر الإسلامية بالإشارة إلى خطر إيراني .ورغم عدم واقعية التهديد العسكري الإسرائيلي المباشر للنظام السعودي، فإن المسئولين السعوديين ينظرون إلى عدم حل الصراع العربي الإسرائيلي على أنه بمثابة جرح مفتوح) وإن فكرة الحصار والتطويق لتظل صحيحة ، على الأقل من الناحية الجغرافية.

وقد أصبح من المسلمات لدى السعوديين الاقتناع بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يستطيع أن يوفر ضمانات أمن كافية فضلاً عن رغبتها الأكيدة في القيام بهذا الدور وقد حرص كل الرؤساء الأمريكيين-بدءاً من ترومان وانتهاء ببوش -على إعطاء تعهد أمني شفوي بضمان السيادة الإقليمية للعربية السعودية.

وقد قنعت المملكة العربية السعودية بهذا التعهد واعتبرته كافياً في حد ذاته، وأن الأمر لا يتطلب نشر قوات أمريكية على أساس دائم . كذلك استخدم القادة السعوديون واستوعبوا جالية أمريكية كبيرة العدد في المملكة- تتضمن بعثات متضخمة من المستشارين العسكريين-لتكون بمثابة «نافذة زجاجية لضمانات الأمن الأمريكية».

التزمت السعودي

لا تزال العربية السعودية مملكة تقليدية شبه إقطاعية ومتخلفة صناعياً الي حد بعيد. ولولا الإعانات الحكومية والانفاق الهائل علي البنية الاساسية، لاعتمدت الدخول فيها بدرجة خطيرة علي التجارة المحلية والانشطة الزراعية الصحراوية وشبه الجافة ،وفي الوقت نفسد فإن انتشار الفساد وسط الأسر المالكة هو أمر مقبول حتي يصل الأمر الي حد اضفاء الطابع المؤسسي عليه.

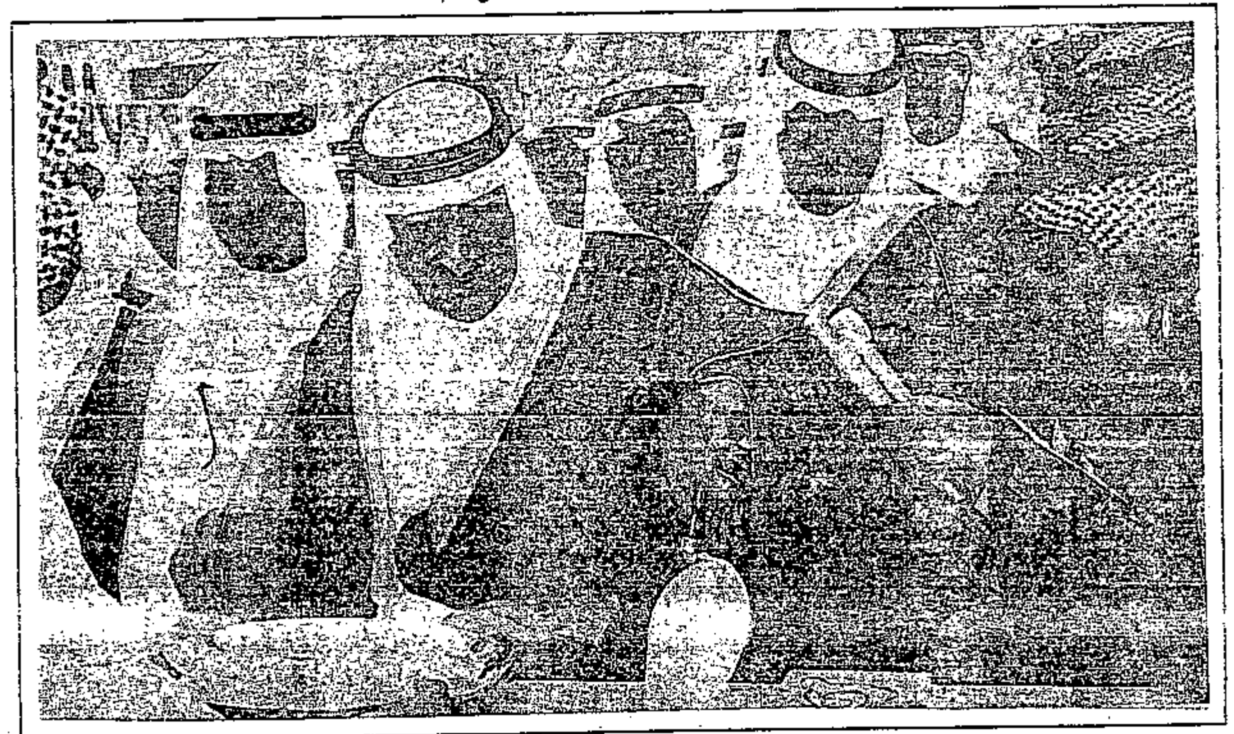
ويهيمن الإسلام كلية علي البلد ويحظر ممارسة أي شعائر دينية أخرى، وتطبق عقوبات الجلد والرجم وقطع الأطراف والرؤوس . وعلي الرغم من تفاوت التزام الافراد بالمعايير الدينية الإسلامية الصارمة، فإن من واجب المتعصبين الذين يستخدمهم الحكم للتحقق من الالتزام الكامل بهذه المعايير ، في العلن على الأقل.

ومن الجوانب الخاصة لهذه الطبيعة النفسية الاجتماعية : التزمت في كل من المواقف والاتصالات . فالكثير من أوجه الثقافة الأمريكية وغيرها من الثقافات الغربية- ليست غير مرغوب فيها فحسب ، وإنما محظورة أيضا . وحتى السعوديون الذين يسافرون إلى الخارج للتمتع بنمط الحياة في البلدان الغربية ، فيقال أن سعادتهم لا تكتمل في الغالب إلا بالعودة إلى الوطن وحياته الثقافية المتزمتة.

ويرى شهود عيان للمجتمع السعودي أن عدداً كبيراً من الأمراء الشبان الذين تلقوا تعليمهم في الخارج(خاصة في الولايات المتحدة) أخذوا يتفهمون ويستوعبون القيم الغربية ، وأن قيامهم بقضاء المزيد من العطلات في أوروبا والولايات المتحدة سوف يجعلهم يتماشون أكثر مع الغرب . ومن الأصعب إدراك نظرة الأمراء الآخرين للعالم، وخاصة أبناء عبد العزيز آل سعود الذين تلقوا تعليمهم داخل المملكة وحدها. وعلى سبيل المثال فإن ولي العهد الأمير عبد الله يفضل أن يقضي إجازته في المغرب (البلد العربي المسلم) عن أن يذهب إلى أوروبا .

ويرى المراقبون أنه لا شك -إلاقليلاً -في قوة الرابطة التي تجمع الأمراء ببلدهم ، فالواحد منهم- وهم الذين يتولون مناصب حكومية- ينظر إلى نفسه «كشريك» في اتخاذ القرارات «لبلده» هو . و إن هذه الاقتناع المشترك بدور الأسرة. يتسع بلا شك

الملك فهد وحوله الأمير عبد الله ولي العهد وعدد من الأفراد خلال وضع حجر أساس لمشروع هام



إلى حد الاستعداد للتسامي فوق الخلافات الأسرية الداخلية من أجل تحقيق الإجماع في أوقات الأزمات ، ولكن لا شئ يضمن أن **يظل الجدال سراً أو أن الإجماع سيتحقق دائماً.**

ومن المحظور كلية ممارسة أي نوع من النشاط السياسي، ويعاقب على ذلك بعقوبات فظيعة في أغلب الأحوال ، حتى بالنسبة لأنشطة ينظر إليها في الغرب كحقوق سياسية لا يجوز مصادرتها، مثل عضوية الحزب أو نقابة أو جمعية تطوعية . بيد أن الخشية من الاعتقال لا تكفي لتبرير حرص السعوديين على عدم التعبير عن آرائهم في التطورات السياسية . ويعتقد مراقبون كثيرون أنه ربما كان وراء ذلك شعور بدرجة ما بأن هذه القضايا ليست من شأن الأجانب.

وعلى الرغم من أن السعوديين كأفراد قد ينتقدون الأسرة الحاكمة (وهناك من الأسباب التاريخية ما يكفي للاعتقاد بأن الكثيرين يشتركون في هذا الرأي) فإن الاحترام التقليدي للسلطة والنظام القائمين يجعل المملكة مجتمعاً أكثر صلابة بكثير مما يتصور محللون كثيرون.

وبالنسبة لأفراد الأسرة المالكة فهم الآخرون لا يبدون اهتماماً لمناقشة الأمور السياسية مع الأجانب . ويعني الحذر السعودي الملكي تجاه الأجانب ، أن الأجنبي لا يستطيع اللقاء بأكثر من بضعة أمراء إلا نادراً ، ولا يمكنه أن يتبادل حديثاً صريحاً مع أكثر من أمير أو اثنين . وهكذا فإن ندرة وسرية اللقاءات بين الغربيين والأفراد الرئيسيين في الأسرة المالكة تتسبب في كون الصلات الأجنبية بالنخبة السعودية مقلقة بالنعرض . وحتى الأجانب الذين لديهم صلات ومعرفة فإنهم نادراً ما يعترفون بذلك مباشرة حتى لا يخاطرون بأي صلات يتمتعون بها.

النظرة الامريكية للمملكة

إن الولايات المتحدة تتحمل كل الاختلافات السابقة انطلاقاً من مصلحتها في التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة ، وكذلك الدور الهام الذي تلعبه العربية السعودية في الاقتصاد الأمريكي المحلي .. ويتجنب المسئولون الأمريكيون إصدار أي أحكام قيمية بحق المملكة السعودية ، ويكتفون بإظهار الموافقة على الاتجاه العام بتوسيع المشاركة السياسية في المملكة بدلاً من التعليق مباشرة على مدى تقدم العربية السعودية في هذا المجال ومقارنته بالبلدان الاخرى ، وعادة ما يكون الضغط الدبلوماسي وراء أي تحسن طفيف هناك ، ففي مسألة حقوق الإنسان مثلاً قد يستلزم الأمر ممارسة الضغط لضمان الاكتفاء بطرد مواطن أمريكي متهم بشرب الخمر بدلاً من توقيع عقوبة الجلد عليه . ولكن لا شئ يمثل تنازلا ثابتاً من جانب السلطات السعودية.

وهكذا فإن الرئيس كلينتون بعث بتهانيه عندما أعلن الملك فهد في أغسطس ١٩٩٣ أسماء أعضاء مجلس الشورى على الرغم من الاقتناع واسع الانتشار **بأن المملكة لا تزال بلداً غير ديمقراطي بصورة غير مقبولة** . ويمتد هذا الرأي إلى داخل المجتمع السعودي ذاته ، على الأقل وسط التكنوقراط ورجال الأعمال من الطبقة المتوسطة والأكثر ولاء للغرب ، وإن كان من المحتمل أن تكون حدة هذا الرأي قد خفتت بعض الشئ بعد الاجتماعات الأولى التي عقدها مجلس الشورى في مستهل عام ١٩٩٤.

أما الانتقادات والمزاعم الأكثر صراحة فقد جاءت -في حقيقة الأمر- من جانب الدوائر الدينية المحافظة التي تدعو إلى مراعاة أكثر لحرفيات الإسلام ، وإلى مساءلة أكبر للأسرة المالكة . وقد أربك هذا النقد المزدوج مسئولي الولايات المتحدة الذين يجدون صعوبة في تفهم الأفكار والاهتمامات الأصولية . بل إن الحواجز الثقافية تحول حتى دون الفهم الأمريكي للقطاع الموالي للغرب في المجتمع السعودي.

وإلى جانب القلق من القيود على الديمقراطية ، هناك أيضا جوانب أخرى للقلق تتعلق **بتفشي الفساد الرسمي وأوضاع المرأة في المجتمع السعودي ، وعدم التسامح ازاء الديانات الاخرى ، وعمليات الإعدام العلنية** .وجاء التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم عام ١٩٩٣ متضمناً اتهاماً مريراً للمملكة بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان .

ولا يعتد المسئولون السعوديون بمثل هذه الانتقادات ، فما ينظر إليه في الغرب على أنه فساد -مثل الإصرار على دفع العمولات مقابل إتمام صفقة ما- ينظر إليه الحكام السعوديون ببساطة على أنه حق ووسيلة لتوزيع الأموال من خلال منظومة الوفاء بالتعهدات.

ويؤكد السعوديون على الدور المحوري



الأمير نايف

للإسلام في المملكة لتبرير التفرقة الدينية والاعدامات العلنية التي يقال أنها من صلب الشرع الاسلامي، وكثيرا ما يقدم تبرير آخر فحواه أن الشعب هو الذي يطالب بالحفاظ على هذه العادات بينما أعضاء الأسرة المالكة لا يوافقون على مثل هذه العقوبات القاسية ولا يقرون عدم التسامح الديني.

التعاون الدولي الأمريكي -السعودي

تنظر السياسة الامريكية في الشرق الأوسط إلى المملكة السعودية بوصفها إحدى حليفاتها الاقليمية- إلى جوار بقية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر واسرائيل وتركيا . وتهدف الاستراتيجية الأمريكية إلى احتواء الراديكالية والنزعة المغامرة لدى كل من العراق وإيران (وهو ما يسمى سياسة«الاحتواء المزدوج») ، وتعزيز السلام بين العرب واسرائيل والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها ، وتطوير رؤية إقليمية أكثر ديمقراطية وأكثر رفاهية «لكل شعوب الشرق الأوسط».

أما كيف تنظر الأسرة السعودية إلى دور المملكة في الشؤون الدولية فيظل أمراً غامضاً إلى حد بعيد ، وهي نظرة تختلف بالتأكيد حسب المسألة المطروحة ، وهي غالباً ما تكون كبيرة، فبالنسبة لقضية أسعار النفط ينظر الأمراء إلى بلدهم كبلد نام يحتاج إلى رفع الأسعار وهم مستعدون في سبيل ذلك للمخاطرة بإغضاب الغرب. وعلى العكس من ذلك تماماً فيما يتعلق بمسألة العرض في سوق

النفط العالمية –على الأقل في عهد الملك فهد– يتم التشديد على ضرورة وجود صلات مسئولة مع الغرب.

إن ميل الأسرة الحاكمة نحو التعقل (ويفضل البعض استخدام تعبير «تهوس» بدلاً من «ميل») قد جعل من الرياض شريكاً مقيداً في بعض الأحيان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. غير أنه في الموضوعات المتعلقة بالعالم الإسلامي يشدد الأمراء على دورهم القيادي بوصفهم حماة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة.

فقد أعطى السعوديون تأييدهم الكامل لحكومة البوسنة التي يسيطر عليها المسلمون، ومارسوا الضغوط على الغرب للاضطلاع بعمل أكثر حزماً ضد الصرب. كما دعوا الدول الأخرى إلى تجاهل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على إمداد مسلمي البوسنة بالسلاح وربما فعلوا ذلك بأنفسهم.

أما النظرة السعودية إلى حل الصراع العربي الاسرائيلي فهي مطالبة باستيعاب عوامل متعددة ومتناقضة جزئياً، ومنها دور المملكة كدولة عربية، ووضع القدس كحرم إسلامي، وخيانة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أثناء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، **والرغبة في معاونة الولايات المتحدة على إنجاز التسوية** ولا يثير الدهشة أن يبدو اهتمام السعوديين بمساعدة التسوية أقل من اهتمامهم بالتوفيق بين بعض تناقضاتهم الخاصة.

وقد شددت البيانات السعودية الرسمية حول الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣، شددت على حقوق الفلسطينيين وعودة القدس، وذلك الي جانب البيانات التي تدعو إلى عمل أمريكي وغربي لدعم مسلمي البوسنة. وعلى رغم التأييد الذي تبديه السعودية للجهود الأمريكية لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل، فما زالت السعودية مستمرة في فرض المقاطعة من الدرجتين الأولى والثانية ضد إسرائيل.

ومن السهل فهم الموقف السعودي من إسرائيل على ضوء الحذر التقليدي للمملكة إزاء تغيير السياسة، ولكن لا يبدو أن هناك أي مسعى للتأثير على الإعلام المحلي للتقليل من نغمة العداء لإسرائيل على الرغم من أن الصحف تتبع الخط الرسمي صاغرة في المسائل الأخرى، ويعد الموقف السعودي العلني مخيباً إلى حد ما لآمال المسئولين الأمريكيين الذين طالما استمعوا إلى مناشدات سعودية بضرورة حل النزاع العربي الاسرائيلي، **ويبدو أن هناك فرقاً واضحاً بين ما يقوله الملك فهد لواشنطن سراً– غالباً ما يتم ذلك عبر سفيره الأمير بندر– وبين ما يقال ويفعل داخل المملكة.**

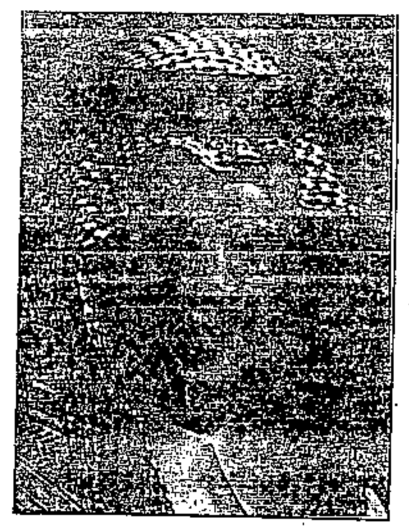
الرؤية الأمريكية لعملية ولاية العرش.

يبدو أن الولايات المتحدة لم تهتم اهتماماً جدياً في الماضي بمسألة ولاية العرش، إذ لم تنشأ هناك حاجة ملحة لذلك، وساد الاعتقاد لدى صناع السياسة الأمريكية –رجال النفط والدبلوماسيين على نحو خاص– بأنهم لا يملكون القيام بشئ فيما يتعلق بالتأثير على النتيجة والاختيار، بل أنه لا ينبغي محاولة ذلك من الأصل.

فقد عرف السعوديون كيف يجتازون تلك الأزمات واحدة وراء الأخرى، ولم يكن هناك لدى الولايات المتحدة قليل أو كثير لتفعله سوى مراقبة ما يحدث ولم تظهر حاجة ماسة للتدخل حيث لم يتوقف النفط عن التدفق.

لقد أدى صعود نجم فهد –الذي أصبح رئيس الوزراء الفعلي منذ عام ١٩٧٥ بعد وفاة الملك فيصل في مارس من ذلك العام– إلى إعادة تقوية وشائج العلاقات السعودية الأمريكية ورغم وقوع بعض مظاهر

الأمير سعود الفيصل



الاستقلال العارضة فقد تواصلت هذه العلاقة وتدعمت ووصلت إلى ذروتها بالدعم الأمريكي للمملكة وهزيمة العراق عسكرياً بعد غزو صدام حسين للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

وليس من المرجح أن يسير المستقبل بنفس الدرجة من السلاسة، على الرغم من التغيير الجوهري للفكرة السابقة المأخوذة عن ولي العهد الأمير عبد الله –وهو الملك القادم على أرجح الاحتمالات– بأنه معاد لأمريكا. غير أن المشكلة ليست بمثل هذه البساطة، فلا يوجد يقين بأن الأمير سلطان –وهو لا يقل في ولائه لأمريكا عن أخيه الشقيق الملك فهد– سوف يتولى العرش بعد عبد الله، وعلى العموم فإن السعودية ليست استثناء من بلدان كثيرة يصعب أو يستحيل التنبوء بالقائد القادم فيها، ومن ثم فحقيقة وجود معرفة عملية الاستخلاف ونقل السلطة أكثر أهمية من معرفة شخصية الحاكم القادم.

والمشكلة أنه على الرغم من جهود الملك فهد لإرساء نظام حكم أكثر اتساقاً، فإن ولاية العرش ستظل محل صراعات صريحة على السلطة مع النوع الذي خبروه في الماضي، حتى وإن كان خارج أسوار القصر. وهنا سيبرز بالتأكيد وعلى نحو خاص الدور المركزي الذي تلعبه السعودية في المعالجة الأمريكية لأمن الخليج، وكذلك الدور **الذي تريد إدارة كلينتون أن تلعبه السعودية من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية، إن الولايات المتحدة تواجه المعضلة الآتية:** فأي تصرف يقترب من التدخل في عملية ولاية العرش سيكون محل إدانة، ولكن الولايات المتحدة سيكون عليها أن أن تجني الثمار المريرة لأي خلل في الاقتصاد العالمي ينجم عن اضطراب أو اقتتال داخل الأسرة الملكية السعودية.

إن الفكرة التقليدية السائدة وسط الخبراء في الشئون السعودية ووسط المسئولين السعوديين الذين يرغبون في الحديث عن ولاية العرش (في السر طبعا) هي أن هناك مخاطر كبيرة جدا بالنسبة لعضو الأسرة الذي طالب بحقه في الاستخلاف لأن ذلك سيؤدي إلى انشقاقات علنية أو دائمية. وتركز هذه الرؤية على صفات بنية الإجماع في اتخاذ القرار السعودي، ومدى الولاء الذي يبديه الأمراء لكبارهم، وهي أيضا تمثل نظرة وردية لتاريخ الأسرة السعودية الملكية، مثل تصور أن مخاطر الخلاف واضحة للجميع ولن يسمح

مرة أخرى بتكرار أحداث من قبيل الحرج العلني الذي تسبب فيه «الأمراء الأحرار» خلال الستينات ، أو ضياع السلطة من الأسرة السعودية خلال القرن التاسع عشر .

وهناك الرؤية المعاكسة .. والتي ترى أن عملية ولاية العرش تظل ابداً صراعاً غير مبدئي على السلطة المجردة بما يتسبب في منازعات سياسية داخل الاسرة .. وهي رؤية أقرب إلى التماسك من الرؤية السابقة .. وطبقاً لمراقبين عديدين فإن سياسة ولاية العرش تبدو اليوم في بؤرة الاهتمام في الرياض» وخاصة وسط أحفاد عبد العزيز آل سعود ..

توصيات للسياسة الأمريكية

إن الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض قد تكون هي الفترة الأخيرة في حكم الملك فهد، الأمر الذي يؤكد أهمية وضرورة إعادة فحص العلاقات الأمريكية السعودية ، وكما قال **جيمس شليزنجر** وزير الطاقة الأمريكي السابق أمام المؤتمر الذي عقد في مدريد في سبتمبر ١٩٩٢-أي قبل هزيمة **بوش** انتخابيا مباشرة- «ان **سياستنا الحالية تبدو-من الناحية العملية- معتمدة على بقاء الملك فهد حياً إلى الأبد ، وأن يظل قابضاً بحزم على سياسة النفط السعودي ، وأن يظل متعاوناً ، وأن يستمر التوازن السياسي -العسكري القائم الآن في الخليج الفارسي في غير المحدود**. وقد ورثت السياسة الأمريكية الحالية -في حقيقة الأمر -عن الإدارات السابقة الحذر إزاء إزعاج الأسرة الملكية السعودية ، وهو ما تمخض عنه الصمت الأمريكي الرسمي تجاه مسائل قد تهدد استقرار النظام ، وبالتالي تعرض العلاقات الأمريكية السعودية للخطر.

ويفترض الجدل السعودي الداخلي حول مسألة وراثة العرش أن الولايات المتحدة **ستبقى في كل الأحوال على التحالف النفطي/ الأمني** بغض النظر عن اسم الملك القديم . «ولا يبدو أن السعوديين يدركون أنه على الرغم من الرأي السائد وسط الخبراء الغربيين في الشئون السعودية بأنه «ليس باستطاعة الغرب ولا ينبغي له أن يؤثر في عملية ولاية عرش المملكة» فإن هذا القول ينبع غالباً بالتأكيد على ضرورة «أن يستمر هذا البلد في ضخ النفط حتى لو انهار بيت آل سعود».



الأمير سلطان

إن العلاقات الحالية والتي تطورت في ولاية الملك فهد هي علاقات استثنائية في دفئها ووثاقتها ولا يرجح أن تتكرر وسيكون هذا صحيحاً على وجه الخصوص إزاء المزيد من نمو النزعات التي تتحدى ذلك الموروث الإسلامي وطابعه المؤسسي في المملكة ، والذي بنى آل سعود سلطتهم على أساسه.

وفيما يتعلق بهذه التحديات، ولتقليل خطرها على العلاقات الثنائية مع المملكة في الفترة الحالية حتى يأتي الملك الجديد فإن على الولايات المتحدة أن تنظر في الخطوات المتواضعة التالية:

***العمل على إرساء صلات أوثق مع ولي العهد الأمير عبد الله** (دون أن يؤثر ذلك على سلطة الملك فهد) من أجل تشجيع تحول عواطفه نحو الولايات المتحدة ، ومعرفة اهتماماته الخاصة ، ويجب دعوته لزيارة واشنطون اذا أظهر رغبة في قبول الدعوة.

***إعادة التوازن الدبلوماسي للعلاقات برفع وضع الممثل الأمريكي في الرياض** . إذ كان معنى نقص التمثيل على مستوى السفراء، منذ ١٩٩٢ أن أصبح الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية إلى واشنطون (ولديه مصالح في عملية وراثة العرش القادمة) .. أصبح الاتصال الرئيسي والوحيد على مستوى القمة. ومن المهم أن ينظر إلى رأي مابيوس (حاكم ولاية ميسيسبي السابق الذي اختاره كلينتون مبعوثاً خاصاً له) كلاعب رئيسي في العلاقات الأمريكية السعودية ، رغم افتقاره إلى أي خبرة سابقة بالشرق الأوسط.

***البحث عن سبل لتشجيع تطوير مجلس الشورى الحالي** ، والذي ينطوي على تمثيل- وإن يكن متواضعاً -للطبقة التكنوقراطية التي قد يتوقف عليها مصير العلاقات الأمريكية السعودية.

***تشجيع الإصلاح المالي في السعودية بما يضمن عدم تفاقم الأزمة المالية**- بسبب انخفاض عائدات النفط والإنفاق السفيه- وتحولها إلى أزمة سياسية داخلية.

***تشجيع المملكة العربية السعودية على التصرف بعلانية أكثر كواحدة من شركاء السياسة الأمريكية الرئيسيين في الشرق الأوسط** ، خصوصاً في مرحلة إقامة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية . إن الافتقار إلى التأييد السعودي العلني لأهداف السياسة الأمريكية ، وكذلك ضعف المساهمة المالية لدعم تجربة الحكم الذاتي- يمكن أن يكون لهما أثر بعيد المدى على قبول الرأي العام الأمريكي للإقحام مستقبلا في أي أزمات جديدة تقع بالشرق الأوسط بما فيه المملكة خاصة اذا استدعى الأمر إرسال أعداد كبيرة من القوات الأمريكية.

***بذل المساعي الطيبة- سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث(عمان)- للمساعدة في حل نزاع الحدود القديم مع اليمن** خاصة وأن الاتفاقية المعمول بها ينتهي أجلها خلال هذه السنة، ونظراً لتدهور صحة الملك فهد فإن هذا النزاع قد يتطور إلى مشكلة رئيسية ويصبح من العوامل المؤثرة على سياسة ولاية العرش.

.. إن أياً من المبادرات السابقة لا يشكل محاولة للتأثير على سياسة ولاية العرش ، ويجب تقديمها في صورة أنها على سبيل مساعدة صديق وحليف ، وتستهدف حل المشكلات أو تقليل حدتها قبل أن تتحول إلى أزمات مستحكمة ، وذلك في مرحلة تبدو فيها المملكة أبطأ من المعتاد في حل مشكلاتها بنفسها.

ليست هناك وصفة سحرية للحفاظ على العلاقات التي أفادت كلا البلدين بصورة معقولة ،ولكن إذا سارت هذه العلاقات في وجهة خاطئة فسوف ينشأ الكثير من المخاطر على استقرار الشرق الأوسط والاقتصاديات الصناعية في الغرب واليابان.



جوسلوفو
الأبيض الذى قاد جيش المؤتمر الوطنى الإفريقى ضد العنصرية

نبيل يعقوب

. ودع شعب جنوب أفريقيا يوم الأحد ١٥ يناير جوسلوفو المحامى البارع، وأحد أبرز قادة النضال ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا ، والمفكر الاستراتيجى للمؤتمر الوطنى الأفريقى .A.N.C الرئيس مانديلا وصف رفيق نضاله بأنه **وطنى افريقى عظيم .. وهب حياته للنضال من أجل العدالة والديمقراطية والحرية.. »** والمؤتمر الوطنى الأفريقى وصف سلوفو بأنه **«الرائد الفكرى لجنوب افريقيا الجديدة».**

جوسلوفو إبن الأسرة الليتوانية اليهودية التى هاجرت لجنوب أفريقيا ، انضم إلى الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا عام ١٩٤٠ ولعب دوراً هاما فى توطيد وحدة القوى الديمقراطية المعادية للابارتهايد وللعنصرية . ونظم مع المؤتمر الوطنى الافريقى حركة المقاومة الجماهيرية ضد العنصرية فى الخمسينات ، وتعامل معه النظام العنصرى بحقد خاص فهو الأبيض الذى تخلى عن أبناء جلدته البيض العنصريين وتزعم النضال ضد نظامهم اللاإنسانى ، وهو المحامى البارز الذى خصص حياته لتنظيم العمال الافارقة وتنويرهم وقام سلوفو بدور إعادة تأسيس الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ، ولم يتأخر كثيراً اتهامه بالخيانة العظمى ، خيانة العنصر الأبيض المتسلط وخيانة الطبقات المستفيدة التى أرادت بالعنصرية تأبيد نظامها الاستغلالى. وعرف سلوفو المطاردة والسجن ، وعندما اضطر النظام تحت ضغط المقاومة الشعبية والعالمية لإجراء إصلاحات فى مطلع التسعينات حاول أن يعزل عن العملية التفاوضية أعرق الأحزاب المناضلة ضد العنصرية فى جنوب افريقيا وتحديداً جوسلوفو قائد الحزب الذى مثل فى نفس الوقت العقل الاستراتيجى للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

توفى سلوفو عن ٦٨ عاما. الرجل الذى حقق جانبا هاماً من حلمه فى القضاء على النظام العنصرى هزم فى المعركة ضد السرطان ، والآن أخلى سلوفو مواقعه المسئولة، وكان حتى موته رئيسا للحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ووزيراً للبناء فى حكومة الوحدة الوطنية ، وعضوا فى قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى.

وكان الرجل الأبيض الديناميكى الذى كلل الشيب رأسه ، والذى وهب حياته للنضال ضد العنصرية ، وهو المبادر بالدعوة للنضال المسلح ضد النظام العنصرى ، ومع نيلسون مانديلا ، وكانا قد درسا الحقوق سويا فى نفس الجامعة فى الأربعينات ، شكل جوسلوفو عام ١٩٦١ «حربة الأمة» Umk-honto We Sizwe—جيش المقاتلين ضد نظام الابارتهايد الذى ضم ١٠٠٠٠ مقاتل تحت قيادة جوسلوفو . اضطر جوسلوفو عام ١٩٦٣ للهروب من جنوب افريقيا وللحياة ٢٧ سنة فى المهجر وكان العدو رقم واحد للنظام العنصرى بعد أن حجبت قضبان السجن المناضل مانديلا خلفها . وطوال وجوده فى المهجر واصلت السلطة العنصرية محاولات تصفيته بوسائلها الإجرامية ، وبينما فشلت هذه المحاولات فى أن تصيبه مباشرة قتل العنصريون رفيقة حياته ، زوجته روث فيرست ، بقنبلة بريدية فى عاصمة موزمبيق مابوتو عام ١٩٨٢ . فى فيلم «A World ApartA » سجلت ابنته «شون» محطات من الحياة المثيرة لجو سلوفو وزوجته.

فى أواسط الثمانينات انتخب سلوفو

الرئيس مانديلا جوسلوفو وطنى أفريقى عظيم، وهب حياته للنضال من أجل العدالة الديمقراطية والحرية

***

أمينا عاما للحزب الشيوعي الأفريقي وكان أول «أبيض» ينتخب عضوا في قيادة المؤتمر الوطني الافريقي.

عندما جلس سلوفو في بداية التسعينات إلى مائدة المفاوضات في مواجهة ممثلي النظام العنصري تأمل وجوههم وتساءل من منهم الذي أصدر قبل ثماني سنوات الامر بقتل زوجته ؟!. فيما بعد قال جو عن هذه اللحظات .. **ولكن أفكار الانتقام لن تجعلنا نخطو للأمام .. ان لم نتخل عن الماضي ومراراته لن نوصل إلي جنوب أفريقيا سلمية».**

الصحافة العنصرية والبرجوازية واصلت لعشرات السنين وصفه بأنه «**الرجل الصعب .. الرجل الستاليني**» وعندما فتح نضال الشعب الفصل الجديد في تاريخ جنوب افريقيا تبين انه أكثر الساسة ابتعاداً عن فكرة الثأر وعن المطالبة بعقاب المجرمين العنصريين الذين سببوا آلاما لا حصر لها طوال عشرات السنين لملايين السود والملونين .. كانت عيناه على المستقبل ، وهنا تبين أنه أكثر قادة المؤتمر الوطني الأفريقي مرونة واجتهادا في الوصول لحلول تدفع مسيرة التطور السلمي نحو جنوب افريقيا بلا عنصرية.

كان هو صاحب اقتراح تخلي المؤتمر الوطني الافريقي رسميا عن الكفاح المسلح عام ١٩٩٠ والذي اعتبره الراديكاليون تعبيرا عن الضعف والمهادنة . عن هذا كتب مانديلا في سيرته الذاتية «**الطريق الطويل نحو الحرية**»(*):

«في أواسط يوليو ، وقبل فترة قصيرة من اجتماع معد للجنة التنفيذية الوطنية أتي جوسلوفو في زيارة خاصة لي باقتراح أن نتخلي باختيارنا الحر عن الكفاح المسلح لنخلق بذلك الجو الصحي لدفع المفاوضات للأمام . لأن السيد دي كلارك ينبغي أن يبرهن لأنصاره أن سياسته أتت للبلد بفوائد . وكان رد فعلي الأول هو الرفض ظنا أن الوقت لم ينضج بعد.

ولكني كلما امعنت التفكير في الأمر اتضح لي أننا ينبغي أن نأخذ المبادرة وأن هذا هو أفضل الطرق ، وكنت اعرف أن جو الذي لايشك أحد في مصداقيته كراديكالي هو بالضبط الرجل المناسب لتقديم مثل هذا الاقتراح . فلا يمكن اتهامه بانه وقع في حبائل الحكومة أو أنه أصبح مستأنسا . في اليوم التالي قلت لجو أنه إذا قدم الاقتراح للجنة التنفيذية الوطنية سأقوم بتأييده.

وعندما قدم جو الاقتراح أمام اللجنة التنفيذية الوطنية في اليوم التالي رفضه البعض بحسم ، وزعموا اننا نقدم بذلك مكافئة لأنصار دي كلارك وليس لأنصارنا نحن ،

جوسلوفو

وقمت بالدفاع عن الاقتراح ، واشرت الى أن هدف نضالنا المسلح كان دائما اجبار الحكومة على الجلوس إلي مائدة المفاوضات ، وقد تحقق هذا الآن ، وشرحت أن قرار وقف القتال يمكن الغاؤه في أي لحظة ، ولكن الوقت قد حان الآن لنعلن نيتنا الحسنة ، وبعد ساعات عديدة فازت فكرتنا ص٧٨٢» .

وفي عام ١٩٩٢ اقترح سلوفو تشكيل حكومة للوحدة الوطنية بعد الانتخابات ، حكومة تضم كافة القوى السياسية الهامة بما فيها الأعداء السابقين ، ويتذكر مانديلا في كتابه :

«تماما كما أخذ جوسلوفو المبادرة فيما يخص مهمة الكفاح المسلح كان الآن أول من يقدم اقتراحا معاكسا : حكومة وحدة وطنية ص٨١٠».

وعن العلاقة مع رفاق جوسلوفو نشر مانديلا في سيرته الذاتية التي صدرت في أواخر العام الماضي الكلمات التي قالها في دفاعه أمام المحكمة سنة ١٩٦٤ ، وكان نلسون مانديلا هو المتهم الأول في قضية الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي «حرية الأمة»:

قد يكون من الصعب على الجنوب أفريقيين البيض والذين يتملك نفوسهم حكم مسبق ضد الشيوعية، أن يفهموا ترحيب الساسة الأفارقة المجربين بصداقة الشيوعيين ، ولكن السبب واضح بالنسبة لنا . إن الخلافات النظرية بين المناضلين ضد الاضطهاد هي ترف لا نملك أن نتحمله في هذه الفترة ، وخلافا لذلك فإن الشيوعيين وعبر عشرات السنين كانوا المجموعة السياسية الوحيدة في جنوب افريقيا التي تعاملت مع الافريقيين كبشر وكأنداد ، كانوا يأكلون معنا ويتحدثون معنا ويعيشون ويعملون معنا . ولذلك يميل كثير من الأفارقة اليوم لاعتبار الحرية والشيوعية شيئا واحدا.

كان موت جوسلوفو صدمة لشعب جنوب افريقيا .. أصدقاؤه من المؤتمر الوطني الأفريقي وصفوه بالرائد الفكري لجنوب أفريقيا ،ومجلس الكنائس في جنوب أفريقيا نعاه قائلا أنه «رجل يملك صمودا عظيما وإيمانا قويا» حتى لو لم يكن مسيحيا . وحتى وزير الشرطة السابق أدريان فلوك عبر عن احترامه لهذا الرجل على الرغم من الخصومة الجذرية معه.

جوسلوفو لم يفقد قناعته بالاشتراكية رغم انهيار الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية أو تشوه محتواها فيما تبقى من دول ، وله تعليق معروف وهو «**إذا استخدمت أداة من أدوات العمل استخداما سيئا يكون العامل هو المذنب وليس الأداة**».

في ضاحية اليكساندرا التاخمة لمدينة جوهانيسبورج ، وهي أحد المنازل العنصرية لإسكان السود (المسماة تاونشيب) في العهد البائد ، ستوضع لوحة تذكارية على جدار أول بيت أقيم بناء لبرنامج الاسكان الشعبي الذي وضعه جوسلوفو وزير البناء في أول حكومة ديمقراطية في تاريخ جنوب أفريقيا ، ويقضي البرنامج باقامة مليون بيت للشعب الأفريقي حتى عام ٢٠٠٠ ، وكان سلوفو وضع حجر الأساس لأول منزل .

(*) نلسون مانديلا: الطريق الطويل نحو الحرية -السيرة الذاتية ١٩٩٤م، الطبعة الألمانية -الأصل بالأمريكية.

Long Waik To Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela.

موضوع تسجيلي

إنجاز عملاق لشركة مياه جنوب سيناء باستثمارات ٥٠ مليون جنيه

وزير السياحة ومحافظ جنوب سيناء يفتتحان أول مشروع اقتصادي وحضاري في مجال البنية الأساسية



الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة واللواء ممدوح الزهيري محافظ جنوب سيناء والضيوف أثناء تفقدهم لمحطة مياه جنوب سيناء أول مشروع رائد وحضاري يقيمه القطاع الخاص المصري في مشروعات البنية الأساسية

إعداد : علاء غنيم

- ٣ آلاف متر مكعب يومياً من مياه الشرب النقية ترتفع إلى ٦ آلاف متر مكعب يومياً في المرحلة الثانية من المشروع .
- دور هام للبنوك المصرية وخاصة بنك قناة السويس في تمويل المشروع
- كمبيوتر مركزي لتوزيع المياه إلى المنشآت السياحية بشرم الشيخ مزود بشبكة ضخمة من المواسير العملاقة .

●● في ظل الدور المتنامي للقطاع الخاص في مصر وبتشجيع من الرئيس محمد حسني مبارك وتأكيد سيادته المستمر على دعم وتنشيط القطاع الخاص قامت شركة مياه جنوب سيناء والمستثمر المصري حسين سالم بتنفيذ أكبر مشروع عملاق في مجال البنية الأساسية في محافظة جنوب سيناء .. فقد شهدت مدينة شرم الشيخ ميلاد أول مشروع استثماري ينفذه القطاع الخاص المصري في مجال البنية الأساسية في مصر بأسرها وتم تمويله بالكامل برأس مال وطني واستغرق العمل في مرحلته الأولى ثمانية أشهر فقط وهو مبادرة جادة وشجاعة من أحد رجال المال والأعمال الوطنيين المصريين وهو الأستاذ حسين سالم استشعاراً وإدراكاً منه بأهمية المبادرة في الاستثمارات على تلك الأرض الطيبة خاصة في مجال البنية الأساسية .. وهذا المشروع سينقل منطقة شرم الشيخ بأكملها إلى آفاق سياحية وتنموية جديدة تشغل حيزاً من الاهتمام السياحي العالمي ●●

إنجاز عملاق لشركة مياه جنوب سيناء

وفي هذا الأسبوع احتفلت محافظة جنوب سيناء بافتتاح أول مشروع استثماري يتم في مجال البنية الأساسية أقامته شركة مياه جنوب سيناء ، شهد حفل الإفتتاح الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة واللواء ممدوح الزهيري محافظ جنوب سيناء ومحمد نسيم الخبير السياحي المصري العالمي وعضو مجلس إدارة الشركة حيث كان في إستقبالهم جميعاً رجل الاعمال والمستثمر المصري المحاسب حسين سالم والأستاذ خالد سالم رئيس مجلس إدارة شركة مياه جنوب سيناء والأستاذ محمد فتوح العضو المنتدب للشركة .. كما شهد الاحتفال لفيف كبير من القيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة وصفوة من رجال الإعلام والفكر والصحافة وقيادات قطاع الأعمال العام .

وفي بداية هذا الإحتفال ألقى المحاسب حسين سالم رئيس مجلس إدارة شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق كلمة تناول فيها القدرات الانتاجية والتكنولوجية للمشروع كما ألقى كل من الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة واللواء ممدوح الزهيري محافظ جنوب سيناء ومحمد نسيم كلمات تتناول الدور الحيوي للتنمية السياحية في قيادة الاقتصاد الوطني وأيضاً المناخ الإستثماري في محافظة جنوب سيناء والتحديات الوطنية التي قادها القطاع الخاص المصري بنجاح في الاستثمار على أرض الوطن .

أعقبها بعد ذلك جولات تفقدية لأقسام هذا المشروع الذي نفذته شركة مياه جنوب سيناء ، تضمنت مراحل التشغيل المختلفة وغرفة التحكم والتوزيع والتي يتم من خلالها ضخ المياه في مواسير إلى القرى السياحية والفنادق. كما أعقبها أيضاً جولات أخرى شملت غرفة الضغط المنخفض والمحولات والمولدات الكهربائية الاحتياطية التي تعمل عند أي طارىء خلال ٧ ثوان فقط من انقطاع التيار الأصلي . كما تفقد وزير السياحة ومحافظ جنوب سيناء غُرابَ المياه المجهز على



الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة: مشروع مياه جنوب سيناء يمثل نقطة انطلاق استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياحية بشرم الشيخ.



اللواء ممدوح الزهيري محافظ جنوب سيناء: المشروع يمثل الدعامة الاساسية لدفع مسيرة التنمية الشاملة لمنطقة شرم الشيخ ويعتبر نموذجا متميزا للقطاع الخاص المصري.



الخبير السياحي محمد نسيم: مشروع عملاق نفخر به جميعا ويؤكد إصرارنا على النهوض الاقتصادي والسياحي في سيناء.



وزير السياحة ومحافظ جنوب سيناء والمحاسب حسين سالم أثناء إزاحة الستار عن إفتتاح المشروع العملاق لشركة مياه جنوب سيناء

أحدث مستوى تخطيطي لدخول السيارات للتعبئة ونقل المياه إلى المواقع الأخرى التي لا تصل إليها المياه من خلال المواسير الموصلة من المشروع إلى المشروعات السياحية . وقد أشاد وزير السياحة ومحافظ جنوب سيناء والضيوف بروعة التخطيط الهندسي للمشروع والذي يشمل عمارتين سكنيتين للعاملين ملحق بهما كافتيريا على مساحة هائلة وتغطي الحدائق المزروعة مساحة كبيرة من أرض المشروع وأيضاً الدقة التكنولوجية في التشغيل والمواصفات العالمية المطبقة في المياه التي يتم إنتاجها داخل الشركة وأيضاً غرفة الكمبيوتر التي يتم من خلالها توزيع المياه في المواسير إلى المشروعات السياحية ومعرفة الكميات التي تم توزيعها من خلال قراءات الكمبيوتر دون أي تدخل من العنصر البشري وبمواصفات المياه العذبة التي استمدت عناصرها من المواصفات المتعاقد عليها مع المنظمة العالمية وقواعد



رجل الأعمال المحاسب حسين سالم: تهدى هذا المشروع القومى إلى الرئيس حسنى مبارك راعى الاستثمار ومسيرة التنمية الاقتصادية الحديثة فى مصر.



خالد سالم رئيس مجلس الإدارة ثلاثة محاور علمية تكنولوجية ضمنها المشروع للحفاظ على البيئة بالتنسيق مع ممثل المجموعة الأوربية لشئون البيئة والمشرف على محمية رأس محمد.

محمد فتوح العضو المنتدب للشركة : المشروع مزود بمحطة معالجة بطاقة ٣٠٠٠ متر مكعب يومياً على أحدث الطرق العلمية تضخ فى شبكة جديدة لإستخدامها فى رى الحدائق .



الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة والضيوف يستمعون لشرح المحاسب حسين سالم رجل الأعمال والمستثمر المصرى عن الخطوات التنفيذية غير المسبوقة والتى تمت بالمشروع



حرصت الشركة على تزويد المشروع بأحدث كمبيوتر مركزى لتوزيع المياه المنقاة إلى المنشآت السياحية بالمنطقة

التشغيل المتطور .

أولويات العمل الاقتصادى

وفى الكلمة التى ألقاها الرمز الإستثمارى حسين سالم أمام المشاركين فى الاحتفال والتى تعكس الأولويات التى يحرص الرجل على إرسائها فى توجيه الإستثمار الهادف فى مجال البنية الأساسية التى تدفع عجلة التنمية السياحية فى كل دوائرها وأهم أركانها والتى لا يألو جهداً ولا يدخر وسعاً فى تحقيق كل مايدعمها أكد حسين سالم أنه خلال فترة السبع سنوات الأخيرة ومع تلاحق وقائع مسيرة التنمية فى مجال الإستثمار السياحى وعلى وجه الخصوص فى مدينة شرم الشيخ حتى أصبحت هذه المنطقة أحد العناصر الهامة فى قاطرة السياحة والتنمية التى تشارك فى نمو إقتصادنا الوطنى وتواكبه فى مسيرته البناءة نحو النهضة المصرية . ثم تطرق المحاسب حسين سالم فى كلمته إلى تاريخ القطاع الخاص المصرى من خلال النصف الأول من القرن الحالى وقيادته للإقتصاد الوطنى ممثلاً فى طلعت حرب وأحمد عبود وغيرهما حيث شهدت مصر فى تلك الفترة وضع اللبنات الأولى لأهم المشروعات الإقتصادية حيث قامت شركات كلها قطاع خاص منها بنك مصر وقلاع صناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وحلوان وغيرها وأيضاً تأسيس شركات مصر للطيران وصناعات الأسمدة والسكر وشركات التأمين المصرية وشركات النقل البحرى والبرى وصاحب ذلك كله إنشاء بورصات الأوراق المالية والقطن وعملها بنشاط وكثافة لتصبح مصر أحد المراكز المالية الهامة فى هذا المجال وكل ذلك بقيادة وإدارة القطاع الخاص المصرى الملتزم ثم جاء الرئيس مبارك ليحيى الوجه المشرق للقطاع الخاص ورجالاته وأصبحت النظرة لمشاركتهم فى التنمية هى النظرة الفاعلة لإحدى القوى الوطنية والمؤثرة فى مسيرة الإقتصاد القومى وتطويره ليساير أحدث أنماط العصر ويستعد لتلبية متطلبات المستقبل .

المشروع .. والمؤشرات الإيجابية للإقتصاد الوطنى

وعن الإرتباط والإنعكاسات التى تتواصل بإفتتاح هذا الكيان الاقتصادى الحضارى ذات المردود الإستثمارى لأهداف تعمير سيناء، أشار المحاسب حسين سالم أحد النماذج المصرية التى تفيض ولاءً وأداءً اقتصادياً بارعاً لوطنه مصر إلى أن هذا المشروع الذى يتم افتتاحه اليوم يبرز ثلاثة مؤشرات هامة أولها سماح الدولة بالإستثمار فى قطاع الخدمات والبنية الأساسية وذلك لأول مرة ومنذ أكثر من خمسين عاماً .

وأيضاً أن مشروعات البنية الأساسية لم تعد مشروعات يتحتم على الدولة القيام بها ودعمها بل ثبت أنها مشروعات اقتصادية ناجحة يمكن توسيع قاعدة الإستثمار فيها للقطاع الخاص بما يخفف عن كاهل الدولة مالياً وإدارياً .

وأضاف المحاسب حسين سالم أن القطاع الخاص المصرى الوطنى لم يدخر وسعاً فى اقتحام هذا المجال الجديد باستثماراته العالية بل يتوافر لديه الإستعداد للإستمرار فى تعزيز هذه التجربة الناجحة خاصة إذا ما تعاونت معه الوزارات والأجهزة الإدارية والمحلية وليكون مشروع شركة سياد جنوب سيناء خير نموذج عملى على صدق هذه التوجهات والتعاون والرعاية التى لمسناها من جميع الأجهزة التنفيذية والمحلية بداية من لحظة إستلام أرض المشروع **فى عهد اللواء عبد المنعم سعيد محافظ جنوب سيناء** السابق والرعاية الكاملة لكل جوانب التنفيذ منذ أن تم وضع حجر الأساس له فى أول يناير ١٩٩٤ وإنتهاء الأعمال بمرحلته الأولى فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ بعد اكتمال وإتمام تجارب التشغيل بنجاح حتى وصلنا إلى يوم الإفتتاح **وذلك فى عهد اللواء ممدوح الزهيرى محافظ جنوب سيناء الحالى .**

الطاقة الانتاجية للمشروع والتكنولوجيا المتطورة

وعن الطاقة الأنتاجية التى يتيحه المشروع فى مرحلته الأولى أوضح الأستاذ خالد سالم رئيس مجلس إدارة شركة

انجاز عملاق لشركة مياه جنوب سيناء

مياه جنوب سيناء ان هذا المشروع الذي تم افتتاحه ينتج ٣٠٠٠ متر مكعب يومياً من مياه الشرب النقية المطابقة للمواصفات والاشتراطات الصحية المصرية وكذلك مواصفات واشتراطات منظمة الصحة العالمية W.H.O ، حيث يتم الإنتاج بنظام R.O. الذي يستند إلى التكنولوجيا الأمريكية العالية وقامت بتنفيذ المشروع إحدى الشركات الألمانية المتخصصة والتي حرصت في تخطيطها التنفيذي والتصميمي وذلك رجوعاً إلى الدراسات الأولية والتي أنمنافا على إرتباط المشروع بشبكة توزيع منفصلة عن شبكة المحافظة ومزودة بكافة طلمبات الرفع والعدادات الالكترونية وغرف التفتيش على أحدث الأنظمة المعمول بها عالمياً .

ميلاد منتج جديد

وعن مدى الإفرازات الاستثمارية والوفورات التي أحدثها افتتاح شركة مياه جنوب سيناء كنتاج طبيعي للاستثمار الهادف الذي جاء ميلاده على أساس تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا العالمية المطبقة في هذا المجال ودراسة مصادر التوريد للمعدات والأنظمة المطبقة في هذه الصناعة وبما يؤدى في النهاية إلى ميلاد منتج ذا سعر مناسب خاصة في مجال الاستثمار في مجال البنية الأساسية للمشروعات أكد الأستاذ خالد سالم رئيس مجلس إدارة الشركة أن سعر بيع المتر المكعب من مياه الشرب المنقول في شبكة مواسير الشركة وحتى نقطة الاستلام لدى المستهلكين يبلغ ٦٫٧٥ جنيه في حين أن المياه التي تشترى حاليا من مدينة الطور بالسيارات يبلغ سعرها في الأوقات العادية ١١ جنيها للمتر المكعب ويزيد سعرها في أوقات الضغط إلى حوالى ٢٠ جنيه للمتر المكعب فضلاً عن عدم الإطمئنان لاستمرار التوريد لبعد المسافة من مدينة الطور إلى شرم الشيخ وأيضاً للاعتبارات الصحية .

المحافظة على البيئة

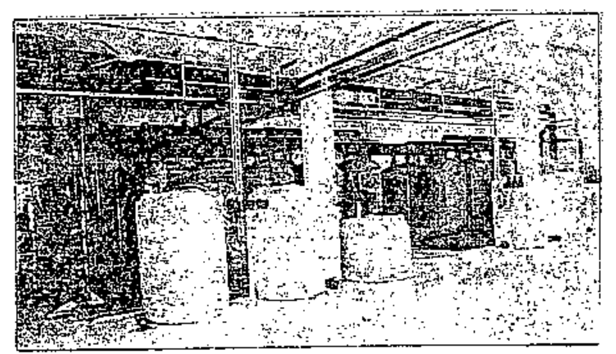
وتناسباً مع الثروات السياحية التي تتمتع بها منطقة ومدينة شرم الشيخ كمدينة سياحية عالمية ومدينة غطس يفد إليها السائح من كل دول العالم وضرورة الحفاظ على المقومات البيئية في هذا المشروع أكد المهندس **محمد فتوح العضو المنتدب لشركة مياه جنوب سيناء** أن المشروع قد راعى المحافظة على البيئة من خلال ثلاث إتجاهات أولها أن المياه المحلاه المنتجة يتم استخلاصها من مياه الآبار التي تتلقى مياه البحر بعد عمل فلترات طبيعية لها ، فضلاً عن معالجتها معالجة صحية علمية وإجراء اختبارات مستمرة عليها على مستوى عال جداً من الجودة والنقاء لا يتوفر إلا للمياه المعبأة في زجاجات .

وثاني هذه الاعتبارات أن المياه المالحة المتبقية بعد عمليات التنقية يتم التخلص منها بأسلوب لا يضر البيئة تم الاتفاق عليه مع ممثل المجموعة الأوروبية لشئون البيئة والمشرف على محمية رأس محمد وذلك عن طريق كوبرى عائم يمتد عليه خط طرد المياه المالحة إلى عرض البحر ثم توزيع مياه الطرد بأسلوب علمي لا يؤثر على الكورال والبيئة في هذه المنطقة الهامة .

أما ثالث هذه الاعتبارات والتي أشار إليها الأستاذ/ محمد فتوح هي أن المشروع يحتوى على محطة لتلقى مياه المجارى الناتجة عن مياه الشرب بطاقة ٢٠٠٠م³ يوميا ومعالجتها على أحدث الطرق العلمية ثم ضخها في شبكة جديدة تم إنشاء معظمها وهي مملوكة لشركة مياه جنوب سيناء لاستخدامها في ري الحدائق وملاعب الجولف التي تقرر إقامتها للاستفادة من هذه المياه مما سيساهم في زيادة الجذب السياحي للمنطقة خاصة من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وعشاق لعبة الجولف من مختلف انحاء العالم .



تذوق أول انتاج لمحطة مياه جنوب سيناء من المياه النقية والفرحة تعلو وجوه وزير السياحة ومحافظ جنوب سيناء ورجل الأعمال المصرى حسين سالم والضيوف



على أحدث مستويات تكنولوجيا العالم المتطورة لانتاج مياه عذبة نقية أقيمت محطة مياه جنوب سيناء .. على أرض شرم الشيخ

متطلبات التنمية السياحية

ومن الابعاد الاقتصادية والاستثمارية التي تترتب على ميلاد شركة مياه جنوب سيناء ودورها في سد حاجة المنشآت السياحية في المرحلة الحالية أكد **محمد فتوح العضو المنتدب للشركة** أن الطاقة الإنتاجية للمشروع في مرحلته الأولى وهي ٣٠٠٠ متر مكعب يومياً من المياه النقية تكفى تماماً المنشآت السياحية الحالية في مدينة شرم الشيخ وسيتم مضاعفتها إلى ٦٠٠٠ متر مكعب يومياً لمياه الشرب والري خلال عام ١٩٩٥ إن شاء الله تعالى لتغطية المشروعات الجديدة وليحقق هذا المشروع العملاق بذلك تغطية كاملة لكافة إحتياجات المياه العذبة للشرب ومياه رى الحدائق للمناطق الممتدة من مشروع المنتزه شمال مطار شرم الشيخ بطول شرم الشيخ وضواحيها المتمثلة في مناطق خليج القرش والكورال وهضبة وخليج نعمة وهضبة أم السيد ومدينة شرم الشيخ وشرم المية ومنطقة الميناء والمنطقة التجارية وحتى الحدود الجنوبية لمدينة شرم الشيخ .

إسلام لا كهانة

مؤتمر جامعة "القلعة" الأسبانية وتعريفه لـ"أهل الكتاب"

خليل عبد الكريم

عجبي للجهابذة البهاليل الذين كتبوا بعد عودتهم من مؤتمر جامعة «القلعة» بأسبانيا وموضوعه (أهل الكتاب في خدمة السلام) أنهم دهشوا للحضور الكثيف لليهود فيه مع أن هؤلاء لهم تاريخ عتيق في هذا البلد سبق الفتح العربي، وفي عصور الحكام المسلمين المتفتحين نالوا حرياتهم وظهر فيهم فلاسفة وشعراء كتبوا باللغة العربية منهم سليمان بن جبرول وباهيان باتودا. هذا عن الماضي. أما عن الحاضر فإن لدى مراكز الدراسات المنتشرة في أوروبا وأمريكا إحصائيات دقيقة عن كل الطوائف والملل والنحل في سائر بقاع العالم وهي منشورة والإطلاع عليها ميسور، وثلاثة من المدعوين لذلك المؤتمر والذين كتبوا عند بعد رجوعهم يعملون في أكبر مؤسسة إعلامية في مصر بل ربما في العالم العربي وفيها مركز دراسات المفترض أن مثل هذه المعلومات تكون متوافرة لديها أي كان في استطاعة الثلاثة المدعوين أو المدعوين الثلاثة هؤلاء أن يحيطوا بها.

إذن فما هو وجه العجب في أمر بديهي!!!!

وتغيظ أحدهم أن المؤتمرين أدخلوا المسلمين ضمن «أهل الكتاب» مع أنه خريت في علوم القرآن (في المعجم الوسيط الخريت: الحاذق الماهر) ولا أدري كيف فاته أن شطراً كبيراً من أئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم يذهب إلى أن (كل من أوتي الكتاب من أهل الأديان هم أهل كتاب، فعلى هذا يكون المسلمون منهم) -نظام الدين الحسن النيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» في تفسير سورة آل عمران.

أما عن السنة فـ: عن إبن مسعود قال: أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة صلاة العشاء ثم خرج إلى المسجد فإذا الناس ينتظرون الصلاة فبشر عليه السلام أنه لا يصلي هذه الصلاة أحد من أهل الكتاب غيرهم فأنزل الله تعالى (ليسوا سواءً أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) ٣/١٣.

أورده السيوطي في «اللباب» والقرطبي وابن كثير كل في تفسيره. فهذان شاهدان من القرآن الكريم والسنة المطهرة على أن المسلمين من أهل الكتاب.

والأدلة الأخرى متضافرة على إثبات ذلك فهيكل الديانات الإبراهيمية الثلاثة (التي يشكل أتباعها أهل الكتاب) واحد إله ينزل كتاباً يحمله «ملاك الرب» أو «روح القدس» إلى رسول يتحلق حوله أنصار مخلصون يسمون مرة بـ «الشيوخ» وأخرى بـ «الحواريين أو التلاميذ» وثالثة بـ «الصحابة» وتتحد نظرتها إلى سائر الناس فهم إما «خراف ضالة» أو «رعية» أو «أكثر من في الأرض» وكذلك إلى المرأة وخطابها إياها ونسبتها إلى الرجل فهو «السيد» أو «القيم» صاحب القوامة عليها أو «البعل» وهو اسم إله قديم.

كما تؤمن الديانات السامية الثلاث بذات الخوارق: الطوفان والدمار الشامل للعالم والسفينة التي ركبها أجداد كل الكائنات الحية على الأرض، وهي جميعها تهزأ بالدراسات الجيولوجية والآركيولوجية التي تؤكد أنه لم يثبت لديها علمياً حدوث طوفان كوني وتسخر من علماء الميثولوجيا عندما يذكرون أن لكل شعب أو منطقة طوفانها الخاص مثل بلاد ما بين النهرين وسوريا والإغريق وأن هناك تطابقاً مذهلاً بين نصوص الطوفان السومري والبابلي من جانب وطوفان نوح من جانب آخر، وأن اليهود أصحاب التوراة أول الكتب التي ذكرت الطوفان الأخير عاشوا ردحاً من الزمن في مرحلة الشتات في بلاد ما بين النهرين وأنه من المؤكد أنهم علموا بالأساطير السومرية والبابلية.

لمزيد من التفصيلات عليك بكتاب «مغامرة العقل الأولى -دراسة في الأسطورة» تأليف فراس السواح دار الكلمة بيروت).

وتتفق أيضا على حكاية خروج بني اسرائيل من مصر وإنشقاق البحر والضربات التي أنزلها ربهم عقابا للمصريين بداية بالطاعون وموت أبكار الأبناء من بكر فرعون إلى بكر الأسير المسجون مروراً بنفوق المواشي وخراب الحقول وانتهاء «بالضفادع والدم والقمل» على الرغم من إندهاش علماء المصرولوجيا وسؤالهم الحائر: لماذا لم يدون قدماء المصريين تلك الوقائع الدامية أو جزءاً منها مع أنهم كانوا يسجلون الصغيرة قبل الكبيرة؟!

«د/ سيد القمني في «التوراة .. التاريخ .. التضليل» مؤسسة عيبال للدراسات والنشر -نيقوسيا- قبرص».

هذا غيض من فيض مما تتوافق عليه الديانات الثلاثة فلماذا أنكر المدعو الثالث أو الثالث المدعو شمول عبارة أهل الكتاب، المسلمين؟

أهي الرغبة في التميز على اليهود و المسيحيين والتي مبعثها شعور المسلمين المعاصرين بوضعهم المتردي حاليا؟ أم هو الإصرار حتى هذه اللحظة ورغم كل التطورات والتغيرات على أن أهل الكتاب هم الذين ينبغي عليهم أن يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون؟



اليسار الأمريكي على مفترق الطرق..
مدعو للخروج في إطار الحزب الديمقراطي
الحزب الثالث
فرصة اليسار التاريخية

* لماذا لم يعد الانتعاش الاقتصادي العالمي كافيا لاسكات سخط الرأي العام الأمريكي على الأوضاع السياسية؟

* النقاد الاجتماعيون -حتى من غير اليساريين- يتحدثون عن «حرب اجتماعية» غير محسوبة النتائج.

* هل خان كلينتون اليسار..؟ أم أن اليسار خذل كلينتون ؟وما هي الانعكاسات بالنسبة للمستقبل؟

* الدعوة إلى حزب ثالث جديد تكتسب طابعاً جديا وعميقا بصورة لم يسبق لها مثيل.

سمير كرم

رسالة واشنطن

على مدى أربعة عشر عاما كاملة- منذ أن بدأت عملي الحالي في الولايات المتحدة كمراسل صحفي أجنبي- لم ينتابني ما ينتابني الآن من شعور بأن المجتمع الأمريكي في حالة غليان ، ولعلي استخدم كلمة «غليان» تجنبا لاستخدام تعبير «ثورة» .. من ناحية لتجنب البدء بحكم هائل من هذا القبيل وأنا أتحدث عن مجتمع كان مشهودا له دائما بالرسوخ وعن نظام تراثه أعرض وأقوى من متغيراته ، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة.

هناك حالة غليان عامة- شعور لدى الجميع -حتى من يشكلون النخبة المتمتعة بامتيازات النظام والأوضاع الراهنة- بأن الأمور لا يمكن أن تسير كما هي الآن.

ولأن الأمريكيين في قواعدهم العريضة وخاصة منهم من لا يدين بأية «أيديولوجيا» يفضلون تجنب تعبيرات من نوع (الصراع الطبقي) فانهم يستخدمون تعبيرات بديلة ، إذا وضعناها في سياقها وفهمنا الدلالات المقصودة منها نعرف بالتأكيد أن ثمة خوفا عاما من أن **«صراعا طبقيا» يغلي في أنحاء المجتمع الأمريكي ، ويكاد يتحول إلى وضع متفجر لا أحد يملك معايير حساباته الاجتماعية والسياسية .. فضلا عن معايير التحكم في مساراته.**

المناقشات الدائرة الآن في المحافل الفكرية والسياسية، وأيضا في المنظمات العامة- الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الأهلية -- التي تعد بالآلاف ، بل بعشرات الآلاف في الولايات المتحدة - تحفل الآن بإشارات إلى «الحرب الاجتماعية» الدائرة وتتطرق إلى دور الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، ولا تتجنب بأي حال الحديث عن مشكلات «الطبقات الدنيا» الاجتماعية وعن أوضاع العمال «الطبقة العاملة أو «الشعب العامل».

وتتطرق المناقشات إلى قضايا " الرعاية الاجتماعية" و" الضمان الاجتماعي" في إطار من رفض " وحشية الرأسمالية الأمريكية" التي تجاوزت الحدود المعقولة ...وإلى قضايا تمس مسا مباشرا النظام السياسي الأمريكي : هيمنة الحزبين الكبيرين على السلطة . هيمنة مصالح قطاع المال والأعمال على العملية السياسية . انحدار قدرة ورغبة المواطن الأمريكي في المشاركة الإيجابية في العمل السياسي بما في ذلك الانتخابات العامة والمسئوليات السياسية المختلفة.

تتبلور - نتيجة هذه المناقشات - في قناعات لم تكن تقترب من ذهن المواطن الأمريكي من قبل .. إلا في ظروف الأزمات القصوى ، مثل أزمة الانهيار الاقتصادي في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن ، وأزمة الركود والانكماش الاقتصادي التي دخلها الاقتصاد الأمريكي عدة مرات خلال العشرين عاما الماضية وخرج منها لفترات قصيرة.

قناعات مثل القول بأن **الديمقراطية الأمريكية قد أصبحت رهينة في أيدي «طبقة جديدة» هي طبقة السياسيين..** أولئك الذين يجيدون خوض المعارك الانتخابية ، وأولئك الذين ساعدوهم بوجوههم ، ويتحولون بعد الفوز فيها إلى سياسيين محترفين، لا يجيدون إلا ممارسة الحكم .. سواء في موقع الرئاسة أو مواقع السلطة- التشريعية التنفيذية ، أو سلطة الاعلام-. وهذه الطبقة تحكم لمصلحتها وحدها ، كما هو شأن كل طبقة تهيمن على الحكم.

ولعل هذه أول مرة في تاريخ «الديمقراطية الأمريكية» يعبر فيها المواطنون الأمريكيون عن سخطهم على النخبة الحاكمة بينما الأوضاع الاقتصادية في صورتها العامة ، أفضل مما كانت قبل سنتين ، معدلات البطالة أقل، فرص العمل زادت بخلق أكثر من خمسة ملايين وظيفة خلال العامين الأخيرين ، التضخم (وبالتالي الاسعار) يبدو في حالة هدوء .. إذ لايكاد يتجاوز نسبة السنة الماضية.

النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات العامة الأخيرة لا تزال تبحث وسط حالة الغليان العام عن تفسير . لقد أدت إلى سيطرة الحزب الجمهوري واليمين الأمريكي على مجلسي الكونجرس ، الشيوخ والنواب ، معا لأول مرة منذ أكثر من أربعين عاما. **وأصبح الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون** تحت حصار خانق من أكثر القوى السياسية الأمريكية محافظة ،مع ذلك فان هذه النتيجة

لم ترض أحداً. لم تؤد إلى شعور عام بانتظار ما يمكن أن يفعله الجمهوريون . يسود **ادراك عام بأن أقلية من قوى اليمين سرقت الانتخابات** . ويتردد طول الوقت الآن أن الأمريكيين إنما أرادوا التصويت ضد النظام الانتخابي والسياسي عامة بالامتناع عن التصويت ، فوقعت النتائج بأيدي هذه الأقلية (...).

هل هو «سلبية المواطنين» كما سماها بعض الكتاب ؟ أم أنها المرحلة الرمادية بين قبول النظام السياسي على مضض ورفضه والتعبير عن هذا الرفض بعدم المشاركة في العملية الانتخابية وتركها لمن لا يزالون يعتقدون أنها أفضل نظام ديمقراطي في العالم ، وأنه ليس في الامكان أبدع مما كان مما هو قائم .. وهم الأغنياء المحافظون الذين لا يريدون التغيير إلا في حدود انتقال مقاعد الكونجرس اليهم .. تمهيدا لعودة مقعد الرئاسة في البيت الأبيض أيضا إليهم؟

ولعل نتائج انتخابات نوفمبر ٩٤ قد لعبت دور المدخل المنطقي لمناقشة «حالة السخط» أو «حالة الارتباك» التي يعانيها المواطنون الأمريكيون من النظام الحزبي الراهن .. والذي أصبح من المألوف أن يصفه مواطنون عاديون بأنه «نظام الحزب الواحد» في صورته الأمريكية . وذلك تعبيرا عن اقتناعهم بأن الديمقراطيين والجمهوريين وجهان لعملة واحدة.

ومن خلال هذا المدخل يبرز دور الرئيس كلينتون - بالاحرى مسئوليته- عن الوضع الراهن في اللحظة الراهنة ربما لا لشئ إلا لأنه تصادف أن كان هو سيد البيت الأبيض في اللحظة الراهنة، وقد كان يمكن أن يحدث الشئ نفسه أيا كان الرئيس الحالي ، ديمقراطيا أو جمهوريا .. ليبراليا أو محافظا.

فأين يقف اليسار الامريكي في هذه المعمعة؟

بداية -وازاء المسألة المدخل- فإن لليسار الأمريكي ازاء مسألة دور كلينتون والحزب الديمقراطي اتجاهين متباينين:

* اتجاه لا يزال يرى وجوب الاستمرار في العملية السياسية من داخل الحزب الديمقراطي باعتباره التنظيم الجماهيري الواسع الذي يمكن العمل في إطاره لانجاز برنامج اليسار -الاقتصادي -الاجتماعي.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن تخلي جماهير اليسار (والتيار الليبرالي) بما فيها الفقراء والعمال والنساء والأقليات عن كلينتون والحزب الديمقراطي في الانتخابات



إنهم يأكلون الكونجرس

للرسام اليساري الأمريكي روب سرسان

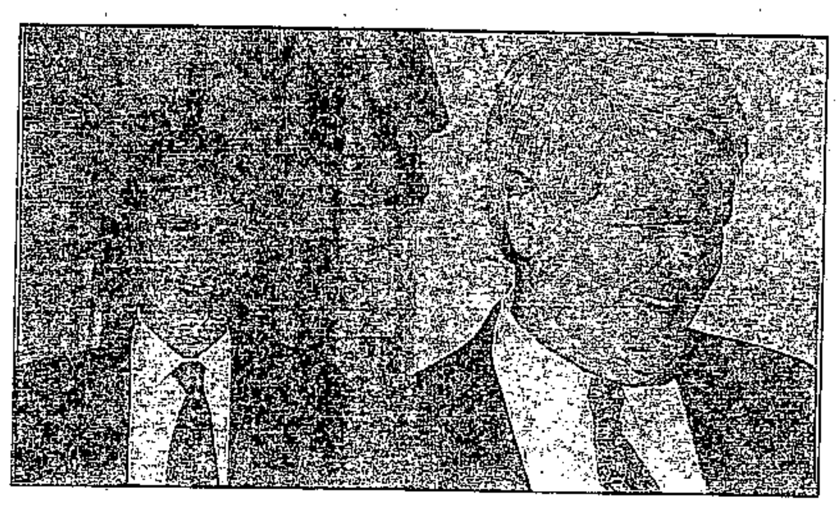
الأخيرة- على عكس ما حدث فى إنتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ -وذلك من خلال امتناعها عن الذهاب الى صناديق الاقتراع لمساندة برنامج كلينتون (بالأخص برنامجه لتحقيق تغطية شاملة للرعاية الصحية) هو السبب فى هذه الهزيمة القاسية التى وضعت السلطة فى معظمها فى أيدى أعداء هذه الجماهير ، وعلى أى الأحوال يؤكد أصحاب هذا الرأى أن كلينتون يبدو يساريا بدرجة كافية على حمايته من مواقف اليمين الجمهورى.

* اتجاه يرى أن الحزب الديمقراطى -حتى كما يمثله كلينتون وبرنامجه الانتخابى- لم يعد يصلح إطاراً ينشط فيه اليسار- وأنه لابد من أن يتخلى اليسار- عن وهم الاعتقاد بأنه لا يملك فرصة حقيقية للعمل السياسى إذا حاول أن يجد لنفسه اطارا ، خاصاً به خارج الحزب الديمقراطى .

ويرى أصحاب هذا الرأى ان كلينتون هو الذى خذل اليسار وخذل الجماهير الأمريكية ، لم يقف بحزم وحسم وراء برنامجه الانتخابى الذى فاز على أساسه بالرئاسة عام ٩٢ ، وظل يقدم تراجعا وراء آخر وتنازلا وراء تنازل للقوى المحافظة فى الحزب الديمقراطى على حساب البرامج الاجتماعية أى على حساب الفقراء بالدرجة الأولى، وذهب إلى حد تبنى جوانب من برنامج الحزب الجمهورى ، الذى يطلق عليه اسم «عقد مع أمريكا» والذى يقضى بإشاعة «الخصخصة» وخفض ميزانية البرامج الاجتماعية وإلغاء بعضها ، وتقليص دور مسئولية الحكومة عن محاربة الفقر والآفات الاجتماعية وحتى دورها فى التربية والتعليم وإعانة العاطلين وكبار السن ... الخ.

وإذا كان بالامكان الحديث عن نتيجة ايجابية لما أسفرت عنه انتخابات نوفمبر ٩٤ (عالجنا هذه الانتخابات فى العدد ٥٨ من اليسار -ديسمبر ٩٤). والمناقشات التى انبثقت عنها فان هذه النتيجة -من وجهة نظر يسارية هى أنها بلورت بدرجة لم يسبق لها مثيل الطرح القائل بأن أمريكا الآن فى حاجة -حقيقية إلى «حزب ثالث» .. إلى حزب جديد ، وبالضرورة فان هذا الحزب .لابد أن يكون حزب اليسار، فاليمين راسخ النفوذ فى الحزب الجمهورى وآخذ فى توسيع دوره فى الحزب الديمقراطى ،فلا حاجة به الى حزب جديد يعبر عن مصالحه وعقائده.

وقد رأى بعض المحللين السياسيين الأمريكيين فى نتائج انتخابات -بعد دراسة



جنجرش: رئيس مجلس النواب

وبوب دول : زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ

أكثر تأنياً أتاحتها تفصيلات النتائج وأرقامها- أن هذه النتائج لم تكن كلها لصالح اليمين ، ولم تكن فقط اظهاراً للسخط على بيل كلينتون والحزب الديمقراطى نحو مهادنة اليمين ورجال الأعمال والمصالح الرأسمالية الكبرى . إذ تبين أن تنظيمات حزبية صغيرة بكل المقاييس استطاعت أن تؤكد وجودها على الساحة الانتخابية حتى فى الجو المشحون بانتصار التيار اليمينى . وعلى سبيل المثال فان «الحزب الأخضر» -وهو حزب يسارى يتخذ من قضايا البيئة نقطة انطلاق برنامجه (ولا يعنى هذا كما يظن من اسمه أنه غير معنى إلا بتلك القضايا) استطاع أن يحصل على نسب ناجات الجميع فى عدد من الولايات . وتمكن بعض مرشحيه من تولى بعض المناصب التى تشملها الانتخابات ، خاصة فى المجالس التشريعية للولايات والوحدات السياسية والادارية الأصغر .

وتمكن مرشحون من «الحزب التقدمى الجديد» فى بعض الولايات المتحدة الصغيرة من تحقيق نتائج مماثلة .. مما يشير إلى أن نتائجهم كان يمكن أن تكون أفضل لو أن الناخبين الأمريكيين لم يتخذوا موقف المقاطعة التلقائية. أى غير المنظمة لصناديق الاقتراع وتركوها لأقلية تناصر اليمين.

وهكذا يبدو أن فرصة التخطيط لحملة- لخلق حزب جديد يقدم نفسه كبديل عن الحزبين اللذين أخفقا فى اقناع جماهير الناخبين بأنهما يعملان للصالح العام قد نمت أكثر من أى وقت مضى. والأهم من هنا أن هناك تيارا عاما ينفض عن نفسه الآن الاراء القديمة التى رسخها الحزبان الكبيران والقائلة بأن أى حزب «مستقل» أو «يسارى» أو «شعبى» يقف إلى جانبهما لا يملك أى فرصة للنجاح ، محكوم عليه بأن يبقى قزما سياسيا بين عملاقين.

ولا يعنى هذا أن الباب مفتوح على مصراعيه لمن يريد تكوين حزب ثالث على مستوى «قومى» يشمل أنحاء الولايات المتحدة ، وأنه متروك لشطارته فى كسب أصوات الناخبين.

إن أمام مثل هذا الحزب عقبات كبيرة لا تتمثل فقط فى تقاليد سياسية وانتخابية عاشت فى ظل سيطرة الحزبين الكبيرين زمنا طويلا. انما تتمثل ايضا فى مجموعة من القوانين واللوائح التى رسخها الحزبان وهما يتبادلان الحكم لنحو قرنين من الزمان ، وصاغاها على نحو مكنهما من احتكار العملية السياسية -الانتخابية بشكل خاص - ومن خلالها احتكار السلطة والمشاركة السياسية على كافة المستويات.

إن النظام الانتخابى الراهن الذى يعتمد على قاعدة الفوز بخمسين بالمئة من أصوات من أدلوا بأصواتهم زائد صوت واحد يؤدى إلى إزاحة ارادة من لم يدلوا بأصواتهم وارادة اولئك الذين أدلوا بأصواتهم للمنافس .. أو للحزب الآخر .. ففى ظل هذه القاعدة فان المرشحين الذين لا تعنيهم قضايا من نوع مشكلات الطبقة العاملة أو مشكلات الأقليات يستطيعون من خلال تأييد مالى ودعائى من أصحاب المصالح «الكبيرة» فى المؤسسات والأغنياء، وذوى النزعات العنصرية

أن يكسبوا الانتخابات .. وأن يلقوا في سلال المهملات كل ما له علاقة بالمشكلات الحقيقية للأمريكيين ، بل انه في ظل هذه القاعدة لم يعد من الضروري لمرشح يعرف أن فرصته للفوز من خلال أموال المؤسسات ومنظمات «اللوبي» التي تعمل لتحقيق مصالح خاصة لهذه الفئات او تلك (صناعة السجائر- نقابات الأطباء -صناعة الأسلحة- شركات الطيران) أن يكون ملمًا ولو مجرد المام بالقضايا العامة والمشكلات التي تهم الغالبية الساحقة من الناخبين.

لهذا فان بلورة مشروع تكوين حزب ثالث قد أدخلت هذا المشروع في حيز جديد لم يدخله من قبل ، هو حيز العمل من أجل قواعد جديدة للانتخابات قواعد جديدة للتصويت والترشيح وحساب النتائج .. وأساسا قواعد جديدة تبعد دور المال عن العملية الانتخابية بعد أن أصبحت نفقات الترشيح والحملات الانتخابية تحسب بعشرات الملايين للمرشح الواحد... وبالتالي أصبح من لا يستطيع انفاق هذه الأموال الطائلة مستبعداً إما لأنه فقير شخصيا . وإما لأنه لا يتمتع بتأييد الأغنياء(...).

إن مشروع الحزب الثالث «يتصدى بالضرورة لحقيقة تفرض نفسها على النظام الامريكي منذ فترة طويلة .. وهي أن المؤسسات لا جماهير الأمريكيين هي التي تفرض الموضوعات التي تدور حولها الحملات الانتخابية وبرامج المرشحين ، وتفرض المرشحين أنفسهم .. وتفرض من يفوز منهم... وفي النهاية تفرض السياسات التي يرسمونها ويقرونها في مناصبهم».

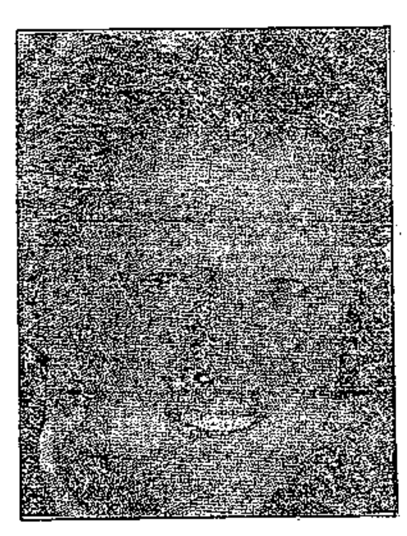
ويجدر بالذكر هنا أن الحزب الشيوعي الأمريكي -في الاجتماع العام الذي عقدته لجنته القومية في اوائل شهر ديسمبر الماضي برئاسة جاس هول أظهر لأول مرة تأييداً لفكرة التمثيل النسبي التي تكفل لكل حزب الفوز بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها بدلا من النظام الحالي الذي يكفل فوز حزب ما بصورة مطلقة حتى وإن لم تتعد الأغلبية التي فاز بها فارق صوت واحد أو نسبة واحد بالمئة . وقد أتى هذا الموقف للحزب الشيوعي الأمريكي في إطار دعوة عامة إلى «ائتلاف تقدمي» شامل لإلحاق الهزيمة باليمين وبرنامجه «عقد مع أمريكا» .

وقد عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في يناير الماضي مؤتمر سياسي لمدة ثلاثة أيام شارك فيه نحو ثلاثمائة من ممثلي المنظمات والاحزاب اليسارية الصغيرة ، استضافه الائتلاف القومي لألوان الطيف الذي يتزعمه القس الأفروامريكي جيسي جاكسون . وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر اعلان معارضة شعبية واضحة لبرنامج «عقد مع أمريكا» الذي صاغه وخاض به المعركة الانتخابية الأخيرة النائب الجمهوري اليميني نيوت جينجريتش الرئيس الجديد لمجلس النواب الامريكي .. والنجم الصاعد في معسكر اليمين الأمريكي بوصفه المتحدي الأكبر لكلينتون.

وفي هذا المؤتمر وصف المتحدثون برنامج «عقد مع أمريكا» بأنه يهدف إلى انتزاع فوائد الرعاية الاجتماعية من أيدي الأمهات الفقراء وأطفالهم بينما يتوسع في منح المزايا للمؤسسات الكبرى التي تعيش عالة على العقود الحكومية وتعفى من الضرائب وتتمتع بالحوافز من كل نوع.

وحدد المؤتمر يوم ٩ أبريل القادم موعدا لتنظيم مسيرة شعبية ضخمة من أنحاء الولايات المختلفة الى العاصمة واشنطن وحدد هدف المسيرة بأنه «الدفاع عن بطاقات الطعام للفقراء والعاطلين ، الدفاع عن المعونات للأسر الفقيرة والأطفال ، والدفاع عن حقوق العمال والفقراء عموماً» .

ويمكن أن ندرك طبيعة الدعوة إلى ائتلاف يساري قادر على تكوين «الحزب الثالث» المأمول بالنظر الى المنظمات التي شاركت في ذلك المؤتمر ، وكانت على رأسها المنظمة القومية للنساء ، والمنظمة القومية الأمريكية للملونين، والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية» . وشارك فيه أيضا عدد قليل من اعضاء الكونجرس الديمقراطيين التقدميين


كلينتون

وغيرهم من المسئولين الذين يشغلون مناصبهم العامة بالانتخابات.

وقد تحدث فيه جاكسون -الذي عاد وحده إلى البروز كزعيم للأفارقة الأمريكيين وزعيم بارز من زعماء التيار اليساري في الحزب الديمقراطي - وتناول نتائج انتخابات نوفمبر ٩٤ فقال انها «لم تكن نتائجها اظهارا لعلو موجة الجمهوريين ولكنها كانت اظهارا لدفع حائط الديمقراطية و أشار الي أن عدد اولئك الذين ادلو بأصواتهم في انتخابات نصف المدة السابقة (أي انتخابات عام ٩٠- وانتخابات نصف المدة هي التي تقع في منتصف فترة الرئاسة ، وتدل النتائج علاوة على أن حزب الرئيس يخسر فيها عددا من مقاعده في مجلس الكونجرس . كما يخسر في المستويات الانتخابية الأخرى بما في ذلك مستوى المحافظين ، أي حكام الولايات).

كما أوضح جاكسون أن ٤٠ من المرشحين الجمهوريين في الانتخابات الأخيرة فازوا على الرغم من أنهم حصلوا على عدد من الأصوات أقل من تلك التي حصل عليها المرشحون الجمهوريون في الانتخابات التي سبقتها وأدت إلى هزيمتهم.

ودعا جاكسون -في خطاب مؤثر -إلى ضرورة الحفاظ على الأمل حيا .. وذلك عن طريق تنظيم النضال المضاد على مستوى قومي ، لا تدعوهم يحطمون أرواحنا . عندما تشتد الظلمة تشع النجوم بوضوح أكثر ..» .

وفي مناقشات المؤتمر دعا جاكسون إلى بناء ما وصفه بـ ائتلاف الضمير .. للنضال ضد جدول الأعمال الجمهوري. وقال أن مثل هذا التحالف سيدعم في الانتخابات القادمة اولئك المرشحين الذين يحتضنون ميثاقا يلم الشمل وليس عقدا بفرقة.

وأثناء المؤتمر سئل القس جاكسون عن «الحزب الثالث» واحتمال ترشيحه للرئاسة في اطار هذا الحزب بعد أن أخفقت تجربة ترشيحه مرتين (في انتخابات الرئاسة عام ٨٤ وعام ٨٨) في إطار الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطي ، وقد أجاب جاكسون على السؤال بأنه لا يستبعد ذلك . وقال «في النضال من أجل الحرية تصبح كل الخيارات حية» .

وكان من أهم أعمال المؤتمر ما قامت به «لجنة الاستراتيجية الانتخابية فيه من تشكيل مجموعة لبحث قضية الديمقراطية يكون من بين مهامها الأساسية استطلاع إمكانيات تعبئة الناخبين لتأييد مرشحين عن حزب ثالث .

ويجدر بالملاحظة هنا أن مؤتمر ائتلاف القوى التقدمية لم يستمع الي انتقادات ضد

الحزب الجمهوري وبرنامجه فحسب ... إنما حفل أيضا بانتقادات للسياسات الوسطية التي ينتهجها معظم ساسة الحزب الديمقراطي .. وقد أسماهم جاكسون «الديمهوريين» (بدمج كلمتي ديمقراطيين وجمهوريين) ، وأوضح متحدثون منهم خبراء في شئون استطلاع الرأي العام مؤكدين ان انتخابات نوفمبر ٩٤ أظهرت بوضوح العجز السياسي للردود الوسطية على تحديات اليمين الجمهوري ، وقال فيك فنجرهات الذي يشرف على اجراء الاستطلاعات لصالح النقابات والاتحادات العمالية: «المشكلة هي أن الشعب لم يعد يؤمن بأن أيا من الحزبين يعمل من أجل مصالحه». وقالت لبندا وليامز إحدى زعيمات ائتلاف ألوان الطيف «ولسوف تكون هناك دعوة متزايدة الي حزب ثالث يرفع عاليا صوته بشأن القضايا التي تهم الشعب الأمريكي والتي لا يتناولها أحد الآن».

وتحدث زعيم نقابي محلي- هو رون ريتشارد زعيم نقابة العاملين في المطاعم في واشنطن -فقال «إن لي مشكلة مع الحزب الذي انتمي إليه (الديمقراطي) ، ورئيسي (كلينتون) يركض باتجاه اليمين ، يركض باتجاه أصوات النخبة ، يركض بعيدا عنا ، انني أرى الرئيس جالسا الي جنب نيوت جينجريتش وأسمعه ما يقول له: اننا نريد أن نعمل سويا».

وكان هناك من دافع عن الحزب الديمقراطي . فقد قال النائب الديمقراطي بارني فرانك انه يدرك دوافع الغضب من مواقف الحزب وسياساته ولكنه يعتقد إن إبعاد أي عدد عن الحزب وهو في حالة حرب مع اليمين الجمهوري خطأ . ذلك ان هذا يؤدي إلي فوز الطرف الآخر ، وأضاف «حول كل مسألة تهم هذا الائتلاف لابد أن تتأكدوا ان الديمقراطيين أفضل بصورة ساحقة من الجمهوريين».

ورد زعيم نقابي- هو جاك شاينكمان رئيس اتحاد عمال الاقمشة والمنسوجات -على النائب فرانك قائلا: عندما وقفنا ضد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وضد اتفاقية منظمة التجارة العالمية(الجات) سمعناهم في الحزب يصفوننا بأننا نمثل المصالح الخاصة، وبأننا من أنصار سياسة الحماية التجارية والعزلة كان هناك استياء عميق بين الشعب العامل من الحزب الذي كان تقليديا حزبهم ، فهناك خسائر ودخولنا تنخفض .. ومع تدني مستويات معيشتنا يتدنى مستوى تأييدنا للحزب الديمقراطي.

وفي وقت إنعقاد المؤتمر أصدر الائتلاف وثيقة من ٤٠ صفحة بعنوان «الدفاع عن الأسرة» ركزت على برنامج وضعه النائب الاشتراكي الوحيد في الكونجرس الأمريكي ، وهو برنارد ساندرز النائب عن ولاية فيرمونت .ويدعو هذا البرنامج إلى استثمار ١٣٠ مليار دولار لخلق مليون وظيفة جديدة، وتوفير هذا المبلغ من فرض ضريبة على مبيعات الأسهم والسندات أي على القطاعات القادرة على هذا النوع من الاستثمار بهدف الربح.

ويمكن أن نقول أن هذا المؤتمر وهذا الائتلاف الواسع يقدم دليلا على أن صعود اليمين الجمهوري قد ساعد في تنشيط قوى اليسار الأمريكي وتنبيهها إلى خطورة التخلي عن قضايا الناس والاكتفاء بما يقوم به السياسيون التقليديون في الحزب الديمقراطي.

بل الحقيقة ان صعود اليمين الجمهوري قد حفز بعض القوى داخل ادارة كلينتون -وعلى الرغم من مواقف كلينتون نفسه- الي محاولة تدارك الصورة الوسطية للحزب. فقد أعلن وزير العمل الامريكي روبرت رايك إن تقليص نفقات الحكومة أو خفض الضرائب لن يؤدي إلى النتائج التي تحدث عنها الجمهوريون .. وأنه من الضروري لتوفير الأموال اللازمة للبرامج الاجتماعية دون فرض مزيد من الضرائب على الطبقة المتوسطة ، من الغاء العفو الضريبي الذي تتمتع به المؤسسات الكبرى والأغنياء .

وبعد ذلك بوقت قصير ، وبعد أن حاول كلينتون الابتعاد عن موقف وزير العمل في إدارته، أعلن الوزير نفسه انه من الضروري رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح عند مستوى انساني .. وأثار هذا الاقتراح غضبا عارما بين الجمهوريين إلي حد أن الناطق بأسم الحزب قال انه سيحاربه في الكونجرس «حتى الموت» .. لكن الاقتراح أثار حماس الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود ، وفتح باب المناقشة حول «اذا كان رفع الحد الأدنى للأجور يضر الاقتصاد الأمريكي .. أم يفيده(..)».

ووسط هذا كله عاد أنصار الحزب الديمقراطي إلي محاولة التأكيد على أنه الإطار الوحيد الممكن لمحاربة اليمين الجمهوري والتغلب عليه في العملية الانتخابية (في انتخابات الرئاسة وانتخابات الكونجرس عام ٩٦)ومنطقهم في هذا -كما عبر عنه موريس ايسرمان ومايكل كازين -اللذان يعدان عميدي اليسار الديمقراطي بين الكتاب السياسيين-ان «كلينتون قد لا يكون بطلا الا ان مصير اليسار يتعلق به- لأن خصوم كلينتون في انتخابات ٩٦ لن يكونوا من أمثال جيسي جاكسون أو غيره من مرشحي حزب ثالث لا يزال مجرد مشروع حزب ، انما سيكون خصومه هم السناتور روبرت والنائب جاك كيمب أو هذا وذاك من قادة اليمين الجمهوري».

وحذر كاتب يساري ديمقراطي آخر- هو ديفيد موبرج من المراهنة على أن فرصة كلينتون في الفوز بالرئاسة لفترة ثانية عام ٩٦ معدومة او ضئيلة . وأبدى اعتقاده بأن كلينتون سينفض عن نفسه خلال الفترة القادمة ، الغبار الذي غطى برنامجه الانتخابي لعام ٩٢ الذي كان يحمل عنوان ، وضع الشعب أولا ، وسيزيد عددا من الاقتراحات التقدمية الإنسانية مثل وضع استراتيجية لضمان وظيفة لكل فرد .. كما أن باستطاعته أن يتوجه مباشرة إلى الشعب الأمريكي . ان باستطاعته أن يقضي السنتين المتبقيتين الباقيتين من فترة رئاسته الأولى في شن هجمات متواصلة ضد هيمنة رؤوس الأموال الكبيرة على السياسة.

وحتى هذا التحذير لم يكن كافيا بالنسبة لبعض كتاب اليسار خارج الحزب الديمقراطي ، فقد قال هاري برايهاوس في شهرية(آجينست ذي كارانت) (ضد التيار) ان اليسار «خارج الحزب الديمقراطي » ليس كبيرا ولا راسخا بما يكفي في دهاليز واشنطن ليكون له نفوذ على كلينتون عن طريق تقديم صداقته أو تأييده له ولا كلينتون من ناحيته يريد أصدقاء من اليسار ومن يظن هذا ينسى السنوات التي قضاها كلينتون بعد نفسه لقيادة الحزب في اتجاه موال للمؤسسات بدرجة عدوانية ، لقد قضى كلينتون حياته كحاكم لولاية آركانسو وكعضو في الحزب ثم الرئيس يؤكد إخلاصه لمن يدفعون فواتيره. إن كلينتون هو رمز- وليس حلا- لديمقراطية وقعت رهينة لرأس المال الكبير.

وينتهي برايهاوس إلى أن الفساد والاخفاق في الحزبين الكبيرين هما سبب اغتراب المواطنين وازدرائهم ، فما الذي يمكن أن يكسبه اليسار -بربط نفسه بواحد من الحزبين ؟ ان منطق إعادة الانتخاب سيدفع بكلينتون أكثر نحو اليمين ... وذلك لكي يضمن على الأقل تأييد الجمهوريين في مجلس النواب والشيوخ .. ان كلينتون -خلافا لمؤيديه في اليسار - يفهم هذا جيداً.

ان الرأي الذي يسود الآن في اليسار الأمريكي -خارج الحزب الديمقراطي -يدعو اليسار داخل هذا الحزب إلى تركه وترك أزمته وأزمة كلينتون ... أي الخروج من الحزب تنظيميا وانتخابيا ، ويمكن ان نضيف عقائديا- من أجل بناء حزب بديل مستقل وأكثر جدية.

فهل هذا ممكن؟ هل الظروف مهيأة له ؟ هل القيادات اللازمة متوفرة؟

وإلى أي مدى سارت الجهود في طريق هذا الحزب الثالث .. حزب اليسار في أمريكا؟

البقية في العدد القادم.

السيناريو الأمريكي لحرب الكرملين

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

منذ أكثر من ثلاثة أعوام- في ديسمبر ١٩٩١ -نشرت «اليسار» رسالة موسكو: **انكسار الشرق والجنوب الروسي»** . وجاء في السطور الأولى منها: «سقط المعسكر الاشتراكي ، ثم الاتحاد السوفيتي، وتتكسر الآن الأجنحة العريضة لروسيا الضخمة في الشرق والجنوب ، شرقا عند جزر الكوريل الأربع، وجنوبا عند **القوقاز الذي يسكنه ستة ملايين مسلم»** .

وبدا لي حينذاك- أنني أناقش نفسي ، وأناقش التصورات المطروحة ، ولا أجزم بشئ. وكان استكمال الفهم عبر الكتابة هو الطابع الغالب على ما أكتبه، وحينذاك خطر لي أن احتمال تقسيم روسيا وتفتيتها مسألة أبعد ما تكون عن الواقع، وأقرب ما تكون إلى مناقشة التخيلات .ولكني أجدني مضطرا للعودة الى «انكسار الشرق والجنوب الروسي» بعد استمرار الحرب الروسية في الشيشان لأكثر من شهر ، ودخول اعتبارات جديدة كثيرة على تلك الحرب، تجعل تفكيك روسيا أمراً ، مطروحا بقوة باعتباره مهمة المجتمع الغربي الأولى الآن.

ولا يمت للحقيقة بصلة كل ما يقال عن أن الولايات المتحدة والدول الغربية حريصة على «وحدة روسيا» لأن روسيا المفككة تمثل خطراً أكبر على الغرب من الفيدرالية الروسية .**فليس في روسيا ما يخشاه الغرب سوى الأسلحة النووية ، ولكن أمريكا والغرب وحلف الناتو تمكنوا في السنوات الثلاث الماضية من إحكام قبضتهم على نظام الحكم في روسيا** ، وعلى **وسائل الإعلام** وعلى **مصادر الطاقة النووية ، ومصانعها ، ومعاملها** ، وعلى **أدق أسرار الجيش الروسي**، بحيث لم يعد تفكيك روسيا الآن يمثل ما كان يمثله من قبل من خطر «**الدولة النووية الممزقة**». فقد صارت أدق تفاصيل الحياة في روسيا تفرح بالسيطرة الأمريكية، وأمسى لهذه السيطرة إذاعات داخل الإذاعة الروسية ، وندوات تلفزيونية ، ومكاتب تحقيق فيدرالية داخل موسكو للتحقيق الأمريكي في الجرائم الروسية ، وأصبح سعر الدولار أول ما تفتتح به نشرت الأخبار بثها. وأصبح الرئيس الروسي يخاطب المسئولين الأمريكين بقوله: **لقد طلبتم ابقاء كوزيريف وزيرا للخارجية. وها نحن قد احتفظنا له بمقعد الخارجية**». إن حجم التسلل الأمريكي إلى روسيا أكبر من حجمه في أي دولة أخرى، بحكم ما تثيره روسيا تاريخيا من مخاوف . وإذن فإن ما يردده وزراء خارجية ألمانيا ، وفرنسا ، وغيرها من أن الفيدرالية الروسية أكثر أمنا للغرب من «روسيا الممزقة» كلام للاستهلاك العام ، أما الحقيقة فهي أن **الولايات المتحدة أمست تفضل الآن تفكيك روسيا**.

وهناك شواهد كثيرة علي ذلك- أولها توقيت الحرب التي أعلنتها موسكو على الشيشان- وهو توقيت غريب استهدف استمرار القصف الجوى العنيف حتى في ليلة رأس السنة الجديدة ١٩٩٥ ، كأنما خصيصا لاستفزاز الرأي العام الدولي، وتقديم ذريعة له للحديث عن انتهاك حقوق الإنسان . كما أن ذلك التوقيت غريب أيضا لأن المشكلة الشيشانية اندلعت منذ سنة ١٩٩١ حينما أعلن **جوهر دودايف** عن استقلال بلاده ، ومع ذلك فإن أحدا لم يقم بتلك الحملة العسكرية للرد على **دودايف** وهو ما زال في بداية حركته ، ولم يقم أحد بشن الحرب فيما بعد في صيف ١٩٩٢ حينما طرحت روسيا فكرة «المعاهدة الفيدرالية» التي نظمت بها- بعد غياب الدستور السوفيتي- علاقات المركز بالأطراف والأقاليم ، فوقعت على المعاهدة كل أطراف الفيدرالية الروسية باستثناء **«تتارستان»** التي تقع على نهر الفولجا ، و«**الشيشان**» في القوقاز. فيما بعد وقعت **تتارستان** معاهدة خاصة فيدرالية مع روسيا ، أما **دودايف** فرفض التوقيع . ولم يفكر أحد في شن الحرب عليه على أساس أنه يهدد بموقفه وحدة روسيا . وفيما بعد أقرت روسيا كلها في استفتاء عام الدستور الروسي الجديد في أواخر ١٩٩٣ ، ورفضت جمهورية الشيشان المشاركة في الاستفتاء -وكانت تلك أيضا مناسبة لاعلان الحرب وتأديب الجنرال المتمرد ، لكن أحدا لم يفعل . كأنما كان الجميع في انتظار أن تحكم الولايات المتحدة قبضتها أولا على الاقتصاد الروسي، والتوجهات السياسية الروسية ، وتعيين الوزراء ، ودولرة العملة بحيث يصبح الدولار الأمريكي هو العملة الحقيقية للدولة . وفجأة من دون سابق انذار قررت القيادة الروسية(دون بذل أي جهد حقيقي لحل المشكلة سياسيا) إعلان الحرب .

الأكثر من ذلك أن تنفيذ الجيش

مقاتلين شيشانيين

الروسى للعملية كان أيضا يبعث على الشك فى أن الجيش يريد بالفعل القيام بعملية خاطفة سريعة. فقد تصرف العسكريون الروس وكأنهم يتعمدون إطالة الحرب. وللقارئ أن يتصور أن الكرملين قد دفع إلى الشيشان بأكثر من خمسين ألف جندي- وهو نصف عدد الوحدات التى قاتلت فى أفغانستان -مزودين بأحدث الأسلحة ، ومع ذلك فإنهم لمعجزة ما لم يتمكنوا من تطويق الشيشان، واقتحام العاصمة لمدة شهر كامل، مع أن قوات دودايف **التى يدور الحديث عنها يكون سحقها عسكريا خلال ثلاثة أيام على أكثر تقدير** . والأغرب من هذا الجيش الروسى الذى دخل العاصمة ظل يطوق القصر الرئاسى التابع للجنرال دودايف لمدة عشر أيام دون أن يتمكن من الاستيلاء عليه، مع أن ذلك القصر عبارة عن مبنى شديد التواضع يشبه **مدرسة الخديوى اسماعيل الثانوية** . وفى نفس الوقت فإن جوقة غريبة من المدافعين عن «حقوق **الإنسان» ضم سيرجى كوفالوف** الصهيونى ، ومدام بونير زوجة الأكاديمى الصهيونى الكبير ساخاروف ، وغيرهما ، قد برزت فجأة وانبرت للدفاع عن حقوق الإنسان فى الشيشان . مع أن أحدا لم يسمع صوت ذلك الكورس يرتفع بصيحة واحدة عندما هاجمت أمريكا الصومال ، أو قامت بعملية هاييتى، ولم يسمع أحد ذلك الكورس عندما قام يلتسين بقصف مبنى البرلمان الروسى بالقنابل أواخر ١٩٩٣ ، ويحرك الغناء الموحد لكورس «حقوق **الانسان**» ريبة عميقة ، لأن أولئك المطربين عادة ما يبدأون إنشادهم فقط بعد أن يتلقون الإشارة من واشنطن ، ويطرح ذلك الكورس المسألة على النحو التالى: «**إن تقسيم روسيا، أو استقلال الشيشان ، أهون بكثير من تلك الفظائع التى ارتكبها الجيش فى الشيشان**». بل وتبدو تلك **الفظائع نفسها مثيرة للشك ، فقد قصف الجيش الروسى دونما أية مناسبة كل ما وجده فى طريقه من بيوت ومصانع وجسور وقصف حتى الكنيسة الوحيدة فى جروزنى ، ثم اتضح فجأة- أن لدى الجيش أسلحة ليزر يمكنه بواسطتها احكام التصويب بحيث لا يتعرض لأية منشآت مدنية** فلماذا لم يتم استخدام تلك الأسلحة الدقيقة منذ بداية الحرب إذن؟ وهل حقا أن قيادة الجيش الروسى- وكلها من كبار العسكريين الذين قاتلوا جميعا فى أفغانستان-لم تستطع أن تقوم بعملية عسكرية ناجحة صغيرة إلى هذا الحد؟!.

وبطبيعة الحال فإن أحدا لا يدافع عن المسلك الاجرامى الروسى،ولا عن تدمير جمهورية بأكملها ومساواتها بسطح الأرض ، كما أن أحدا لا يصغر دور وطاقات الشعب الشيشانى التى تحركت تاريخيا نحو التحرر من القبضة الروسية على مدى قرنين. ولكن عندما تكون هناك أهداف أخرى وراء تلك الحرب، أهداف تستخدم فيها حتى طاقات الشعب الشيشانى ودماء أبنائه وأيضا طاقات ودماء الجنود الروس الشبان ، فإن المسألة تتجاوز قضية تحرر هذا الشعب لتنتقل إلى مناقشة المرامى الحقيقية الأبعد مدى وراء تلك النيران. وفي هذا الإطار فإن للرئيس الروسى **بوريس يلتسين** دوره الخاص للغاية ، فقد احتاجت الولايات المتحدة الى سيناريو كامل تحركت فيه دبابات وجنرالات وإذاعات وأوهام ، ليتم تحت ستار من انقلاب مزعوم في اغسطس ١٩٩١ هدم الاتحاد السوفيتى، وهو الانقلاب الذى سيظل التاريخ يبحث فى تفاصيله وأدوار القيادات السوفيتية فيه حتى يستخلص النصوص المؤلفة من الواقع الحى. وفى انقلاب اغسطس ١٩٩١ قام **يلتسين** بالذات بدور مميز ومريب. فقد كان هو الذى **بادر خلال أيام الانقلاب بالذات بالاعتراف فجأة باستقلال دول البلطيق الثلاث**، مع انه ليس ثمة أية علاقة بين انقلاب- بفرض انه انقلاب تم فى موسكو وبين منح دول البلطيق حق الانفصال فجأة بقرار من رئيس روسيا . وفيما بعد قام يلتسين بالذات أيضا بتوقيع اتفاقية **بيلافوجسكايا** فى أواخر ١٩٩١ معلنا من جانبه ومعه الرئيسان الأوكرانى والبيلاروسى فقط **اختفاء الاتحاد السوفيتى كدولة** . والآن يشارك يلتسين بنفس الدور فى اضفاء طابع الحقيقية بدماء الجنود الروس على سيناريو تقسيم روسيا بفصل القوقاز عنها . وسيمضى السيناريو نحو تحويل القوقاز إلى بؤرة صراع ثابتة ملتهبة، تقيم فيها وحدات عسكرية روسية، لتتعرض كل يوم إلى ضربة سكين من مواطن شيشانى ، أو رصاصة من مدفع رشاش. وبذلك يتحول القوقاز إلى بؤرة مزمنة مع مرور الوقت، مثلما تحولت قرة باغ بين أذربيجان وأرمينيا ، ومثلما تحولت أبخازيا داخل جيورجيا ،ومثلما أصبحت بريدنستروفيه فى مولدوفا ، ومثلما مزقت يوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا. وقد عودنا النظام العالمى الجديد أنه هناك حيثما تشتعل بصورة ثابتة الحروب الصغيرة يجرى إعادة تقسيم النفوذ لصالح أمريكا وبطرد روسيا من تلك المناطق . والآن عندما يتحول القوقاز إلى بؤرة صراع وقتال يوصى فإن المجتمع الدولى- وقد بدأ بالفعل- لابد أن يتدخل. وهكذا ظهرت بعثة الأمم المتحدة ، وطالب مؤتمر الأمن والتعاون الدولى بأن تسافر لجنة من طرفه لمراقبة ما يجرى، وشيئا فشيئا، يتم تدويل الصراع.

وقد كان بوسع القيادة الروسية أن تعالج القضية الشيشانية على أساس العثور على صيغة صحيحة وديمقراطية للعلاقة بين القوميات الكبيرة والقوميات الصغيرة داخل روسيا ، ولكن القيادة فضلت أرجاء ، أى بحث عن أى حلول **إنتظارا للضربات العسكرية التى تستهدف روسيا أساسا قبل القوقاز.**

اعتبار آخر: **أن الذى شد الرئيس دودايف إلى الحكم هو تحديدا الرئيس يلتسين عندما أرسل إلى دودايف بالذات عام ١٩٩١ وزير الاعلام ميخائيل بولترانين ، الذى أقنع دودايف بأن يلتسين قد اختاره ليتزعم الاطاحة برموز الحكم الشيوعى فى الشيشان ،ولكى يرأس الجمهورية الشيشانية.**

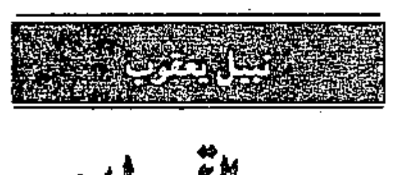
ومع انسحاب روسيا المقبل من القوقاز ستتقدم تركيا باعتبارها الطرف الأساسى المرشح لشغل تلك المواقع بالزى الإسلامى ، والانتماء لحلف الناتو . وقد كسبت تركيا بالفعل الكثير من المواقع فى القوقاز ، كما كسبت منذ فترة ما هو أكثر من ذلك عندما **تمكنت من توسيع نطاق مياهها الاقليمية فى مضيقى البوسفور والدردنيل اللذين يفصلان البحر الأسود عن البحر المتوسط بحيث أصبحت الناقلات الروسية التى تقصد أوروبا الغربية تحت رحمة القرار التركى.** وبهذه الحرب ستنكفأ روسيا على نفسها بعيداً عن أوروبا الشرقية، بل بعيدا حتى عن دول ما وراء القوقاز: أذربيجان ، أرمينيا ، جيورجيا . كما أن ورقة جزر الكوريل المؤجلة قد تبرز مجدداً عما قريب لتستأصل من روسيا جناحها الشرقى.

إن الحروب عادة ما تفضى لهزات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة وقد كانت الحرب اليابانية- الروسية-١٩٠٤-١٩٠٥ فاتحة للثورة الروسية الأولى، كما كانت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ مقدمة لثورة أكتوبر الاشتراكية ،وليس أنسب من حرب فى القوقاز الآن لتقسيم روسيا ، ولكن ذلك التقسيم قد لا يكون النتيجة الوحيدة التى سيخرج بها الروس من الحرب.

أخيراً ، ربما يكون كل ذلك التصور المعروض خيالا واسعاً . ربما ولكن ألم يبدو ما نشرته اليسار فى نفس الموضوع منذ ثلاثة أعوام خيالا هو الآخر؟!.

القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية / كوبنهاجن ١٩٩٥

المسألة الاجتماعية تفرض نفسها على جدول أعمال السياسة العالمية .. وقضيتان مركزيتان أمام القمة: الفقر والبطالة



يمثل ازدياد التوتر الاجتماعي في معظم دول العالم أحد أبرز سمات التطور العالمي في السنوات الأخيرة . وقبل أن يفوق المحتفلون بدفن أنظمة اشتراكيات الدولة من نشوة النصر واجهتهم صورة لعالم تسوده صراعات متفجرة وأوضاع متدهورة تجعل من الصعب على الرأسمالية أن تزهو بنصرها ، وإن كان من الواضح أنها وحدها التي ظلت باقية .

وهنا يكمن الإشكال الذي يؤرق بال قادة العالم . فالنظام العلمي السائد ليس فقط عاجزاً عن إدارة العالم بما يقيم العدالة والديمقراطية ويحفظ حقوق الانسان ، بل أنه يهدد استمرار الحياة على الأرض اجتماعيا وبيئيا وعسكريا.

وبينما يشهد الجنوب اشكالا اثنية وقومية مأساوية للصراعات الاجتماعية تتصاعد في الشمال موجة العنصرية والانانية القومية والعنف ، يقول خوان سومانيا رئيس اللجنة التحضيرية للقمة الاجتماعية ان مكان خطر القنبلة النووية أثناء الحرب الباردة حل الآن تهديد القنبلة الاجتماعية.

وتريد القمة الاجتماعية التي ستنعقد من ٦ إلى ١٢ مارس ١٩٩٥ في كوبنهاجن أن تمهد الطريق لتطبيق شكل جديد من التنمية الاجتماعية . وهذه القمة هي الاجتماع الرابع من سلسلة مؤتمرات خططت لها الأمم المتحدة: البيئة(ريو) حقوق الإنسان(فيينا) ، السكان(القاهرة) ، والمرأة(بكين) ومن المتوقع أن تنعقد القمة بمشاركة ١٥٠ دولة من الشمال والجنوب. يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي أن تمثل قمة كوبنهاجن حجر زاوية في بناء العمارة الاجتماعية لنظام الامم المتحدة للسنوات العشرين القادمة .

ويشكل العقد أو الميثاق الاجتماعي الجديد لب المؤتمر . ولكن ليس من المؤكد أن تنجم عن المؤتمر **التزامات ملموسة لسببين:** الأول هو رفض دول الشمال الواضح لان تتحمل بالجدية المطلوبة مسئوليات فعلية إزاء عالم استنزفت وتستنزف موارده كأساس للاثراء الاناني، والثاني هو صعوبة أن ينجح ممثلو الدول النامية في تحقيق التماسك والإصرار اللازم للدفاع عن حقوق شعوبهم وبلادهم.

د. بطرس غالي



ورغم كل ما يدفع للحذر في تقييم ما يمكن أن تحققه القمة فان مجرد انعقادها يمثل علامة هامة اذ بذلك توضع لأول مرة على جدول أعمال مؤتمر عالمي التبعات الاجتماعية للنظام الاقتصادي العالمي السائد كما تفصح عن نفسها في الشمال والجنوب . والموضوعات الرئيسية الثلاث التي ستعالجها القمة هي الفقر والبطالة والتحلل الاجتماعي.

خلفية المؤتمر

وسيتطرق المؤتمر إلى أهم التطورات التي جرت في السنوات الأخيرة:

* تتسع الهوة بين الفقر والغنى بسرعة كبيرة- سواء على النطاق العالمي أو داخل الدول . أن نسبة التفاوت بين مستوى دخل ال ٢٠٪ الأغنى وال ٢٠٪ الأفقر من بين سكان العالم ارتفعت من ١: ٣٠ (١٩٦٠) الى ١:٦١ (١٩٩١) ، والأغنى الذين يمثلون ١٦٪ فقط من سكان العالم يستحوذون على ثلاثة أرباع دخل العالم . كما يزداد بروز الهوة الاجتماعية أيضا داخل بلدان الشمال والجنوب بوضوح أكبر: فقد نمت الفروق في الدخل بشكل دراماتيكي -سواء بين الأغنياء والفقراء أو بين الأغنياء والفئة المتوسطة.

* ان أكبر وأضخم الاخطار التي تواجه أمن البشرية بالدرجة الأولى الصراعات العسكرية بين الدول ، بل الفقر والتحلل الاجتماعي ، ويوجد على نطاق العالم أكثر من مليار إنسان في حالة فقر مطلق دخل الفرد منهم أقل من دولار أمريكي في اليوم . وهم يعيشون بلا عمل ، بدون الحصول على قدر كاف من المواد الغذائية والماء ،بدون نصيب من الرعاية التي تقدمها المؤسسات الصحية والتعليمية ، وبدون أمل . ويضاف إلى ذلك التمييز الخاص ضد النساء واضعف مجموعات المجتمع -المعاقين والذين بلا مأوى واللاجئين والعاطلين والأقليات ،وكما عبرت المنظمات غير الحكومية في اجتماعها التحضيري فان ظروف الحياة البائسة- والتي عند النظر اليها وحدها فهي غير مبررة وغير أخلاقية -قد أصبحت سببا رئيسيا للعنف.

* ومع أن معظم الفقراء يعيشون في مناطق آسيا وأفريقيا الريفية- إلا أن المشاكل الاجتماعية تتفشى في البلدان الغنية وتصل الي درجة من الخطورة : نسبة البطالة العالية ، الهياكل الاجتماعية المنهارة ، الجريمة المتفشية، التهديد المتزايد للأمن الشخصي ،

وانتشار المخدرات ،وقد اصبحت البطالة المستمرة العالية، والتناقص المستمر لفرص العمل ،مع ارتفاع الانتاجية في نفس الوقت ظاهرة دائمة في البلدان الصناعية القائدة والاقتصادات الحديثة . وفي كل مكان تلقى البطالة المرتفعة ونقص فرص العمالة بكتل من الناس الى هوة الفقر- وتتعرض أسس الاستقرار الاجتماعي.

*لم تأت نهاية الحرب الباردة لا باسلام ولا بحصة السلام Dividend ربح السلام وبدلا من ذلك جاء النصر الانفجاري لبراكين العنف الاثنية والحروب الأهلية. النزاعات الاثنية والاقليمية القديمة التي انفجرت وتنفجر في البلدان الشرقية وفي وسط أوروبا ايضا في العديد من البلدان النامية غالبا ما تكمن اسبابها في استمرار وجود هياكل توزيع ظالمة غير ان التحسن المحقق في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية غير كاف، وتكمن أيضا في أن الناس ليس لهم نصيب كاف في التقدم المحقق.

* ان عدد الناس الذين يضطرون للهجرة من أوطانهم بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المزرية أو بسبب استفحال دمار البيئة والكوارث يزداد باستمرار . وتكمن الكارثة الانسانية من ناحية في ازدياد صور معاناة اللاجئين والمهاجرين ، ومن ناحية أخرى في التوتر السياسي والاثني والاجتماعي الاقتصادي الناشئ بسبب ذلك في بلدان المهجر.

* واحدى المفارقات التي تزداد أبعادها باستمرار هي في المليارات التي تنفقها الدول على الأسلحة لتأمين حدودها الاقليمية بينما تتدهور أوضاع الأمن الفردي أو الأمن البشري «داخل الحدود» ، ورغم انخفاض الحجم الكلي للانفاق العسكري في العالم في السنوات القليلة الماضية إلا أن الربح الذي أتى به السلام والذى يسمى «حصة السلام» تسرب معظمه ولم يستخدم لتحسين الأوضاع الاجتماعية ، بل إن نفقات التسلح ازدادت في البلدان النامية في نفس الفترة على حساب الاستثمارات الضرورية في مجالات التعليم والصحة.

إن خطر الموت في البلدان النامية بسبب نقص التغذية وامراض أخرى يمكن اتقاؤها أكبر ٣٣ مرة من خطر الموت بسبب النزاعات العسكرية . وتستمر البلدان الصناعية «المتقدمة» في تصدير الأسلحة الى البلدان النامية فتصبح بذلك مسئولة بشكل مباشر عن التوتر والصراعات العسكرية من ناحية ، وكذلك عن إغراق البلدان النامية في دوامة الديون التي تعرقل التطور الصحي للاقتصاد العالمي.

*أصبح الاعتراف الآن عاما بأن السياسات التنموية للبلدان الرأسمالية المانحة غارقة في أزمة عميقة ، وتعتبر الثمانينات«عقداً ضائعاً» بالنسبة للمساعدة التنموية . ولم تحقق هذه المساعدات اهدافها المعلنة ، فلم تخفف من حدة الفقر، ولا ساعدت على تصحيح مسارات سياسة التنمية . الذى حققته بالتأكيد هو كسب اسواق للشركات الكبرى في البلدان التي قدمت المساعدات . ان المدافعين الايديولوجيين عن نظرية وممارسات اقتصاديات السوق لم يعد بوسعهم انكار الصلة الأكيدة بين المديونية والسياسات الحمائية للبلدان الصناعية والسياسات التجارية في إطار الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة (جات) وبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبالطبع ايضا السياسات الاقتصادية الخاطئة لحكومات البلدان النامية من ناحية، وتردي الأوضاع الاجتماعية في بلدان الجنوب(وبلدان شرق أوروبا التي تسير بخطوات حثيثة لتصبح جنوبا!) من ناحية أخرى.

مهمات القمة الاجتماعية العالمية

يكتب خوان سومافيا رئيس اللجنة التحضيرية للقمة الاجتماعية ان المطلوب من المؤتمر أن يحقق ثلاث مهمات: الأولى هي التصدي لمهمة القضاء على الفقر المطلق ، وسيعني النجاح في مواجهة هذه المشكلة ان العالم قد فهم أخيرا أن الفقر قد وصل الى حدود لا يمكن قبولها من وجهة نظر حقوق الإنسان ولا يتفق مع الديمقراطية ،وهي مهمة تساوي -بمنظور القيم ومن حيث الجهود المطلوبة لتحقيقها -مهمة القضاء على العبودية في القرن التاسع عشر ، وتعميم حق التعليم الأساسي للجميع في بداية القرن العشرين أو التغيرات العميقة في مجال الوعي حيث ترسخ في النصف الثاني من هذا القرن مبدأ المساواة بين الجنسين ، ثم نشأ الوعي بأهمية العناية بالبيئة ، والمهمة الثانية هي تأكيد القمة على الموضوعات الاجتماعية ، والتوصل لاقرار ميثاق التنمية الاجتماعية ، والذي يتضمن القيم والمبادئ التي ينبغي ان يتم بها العمل في المجال الاجتماعي (الأولويات والأهداف والابعاد الزمنية لتحقيق الاهداف) ، والثالثة هي أن ينجح الاجتماع في اقرار خطة عمل ، وبشكل ملموس يتوقع أن تعالج هذه الجوانب الثلاثة في تناول ملموس لقضايا مكافحة الفقر والحد من البطالة وخلق فرص عمل وبناء التضامن بتنمية اشكال الاندماج (التكامل) الاجتماعي ، والمقصود هو استعادة المهمشين الى صفوف المجتمع ، وانهاء التمييز ضد مجموعات اجتماعية واثنية.

واحدث صيغة لمسودة بيان كوبنهاجن تتضمن بالاساس **ثمانية التزامات ذاتية تتعهد بتحقيقها الحكومات:**

١- خلق شروط تتيح التنمية الاجتماعية.

٢- مكافحة الفقر المطلق عالميا.

٣- دعم التوظيف (خلق فرص عمل) بوصفه شرطاً لضمان لظروف حياة مأمونة.

٤- دعم التكامل الاجتماعي ومشاركة كل الناس.

٥- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

٦- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وفي افقر الدول الأخرى.

٧- توجيه برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل أقوى نحو أهداف اجتماعية.

٨- زيادة الموارد المالية لهذه الاغراض بشكل ملموس.

ويتوقع ان تصاغ اهداف البيان الختامي في ٨٧ نقطة عمل تبدأ بمطلب تنفيذ سياسة اقتصادية تزيد فرص العمل بقدر ملموس وتنتهي بقرار التحقق من التقدم المحقق في قمة اجتماعية أخرى عام ٢٠٠٥.

وقد تقدم **برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP** باقتراحات للقمة الاجتماعية سجلها في تقريره الصادر هذا العام (تقرير التنمية البشرية) ، ويقترح التقرير نهجا يمكن القمة من تحقيق التغيير في اتجاه التطور المرغوب . واضافة للاتفاق على ميثاق اجتماعي عالمي جديد ، يطالب التقرير بتشكيل «مجلس أمن اقتصادي» للأمم المتحدة ، وصندوق كونسي للأمن وتعبئة حصص السلام ، والنص التعاقدي الواضح على التزامات كل من دول الشمال والجنوب عن مكافحة الفقر معاهدة ٢٠:٢٠ حول التنمية البشرية ، كما يقترح تعزيز دور الأمم المتحدة بما يخدم تحقيق هذه الأهداف ذات الطابع العالمي.

الخوف من الفشل

تحت عنوان «قبل أن تبدأ القمة الاجتماعية : نجاحها مشكوك فيه»كتبت

صحيفة فرانكفورتر روندشاو (٦-١-١٩٩٥) الالمانية مقالا يعبر عن خوف المنظمات غير الحكومية من أن تفشل القمة ، وكان مندوب شيلي ورئيس اللجنة التحضيرية لاجتماع القمة خوان سومافيا قد حذر بنفسه من أن ينتهي الأمر بأن يقال «مرة أخرى ينعقد واحد من تلك الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة.

والمنظمات غير الحكومية التي يهمها أيضا أن ينشغل رؤساء الدول لأول مرة في التاريخ في اجتماع مشترك بالموضوع المركزي: النضال ضد الفقر المطلق، وخلق فرص عمل ، والتكامل الاجتماعي (القضاء علي التمييز ضد مجموعات من الناس) تخشى أن يقتصر الأمر على إعلان نوايا حسنة وتطالب -وساندها في هذا برنامج الأمم المتحدة للتنمية- بقرارات ملزمة وبخطوات ملموسة ، ومنها اقرار «الميثاق الاجتماعي العالمي» والذي ينص على الشراكة الاجتماعية بين الدول وداخل كل دولة، وهدفه الرئيسي يتحدد في ضمان ظروف معيشة اقتصادية واجتماعية تليق بكرامة الإنسان.

وتطلق بلاد الشمال أشارات عديدة لتوقعاتها حول المؤتمر وتمنياتها لتحقيقه مسار هادئ ، وأخشى ما يخشاه ممثلو عالم الأغنياء ان يتحول المؤتمر لمنبر بطالبهم بنظام اقتصادي عالمي عادل ، وحسب تصريح المسئول عن المشاركة الالمانية في المؤتمر راينر بريترنر ، (من وزارة العمل وليس من وزارة التعاون الاقتصادي الدولي) تتمنى بلاد الشمال ان تسير الأمور بتجنب «النزاع بين الشمال والجنوب الذي كثيرا ما نواجهه في الأمم المتحدة.

وتكتب الصحيفة المذكورة : يصارع ممثلو البلدان الصناعية والنامية كما جرى في المؤتمرات السابقة ايضا هذه المرة لموازنة اسباب الفقر والبطالة . وبينما يرى الناس في العالم الثالث بالدرجة الأولى أسباب اقتصادية عالمية مثل المديونية والعقبات التجارية والمساعدة التنموية التي لا تملك حساسية اجتماعية يشدد ممثلو بون اولا وقبل كل شئ على المسئولية الخاصة للدول المنفردة عن تحقيق تنميتها الخاصة.. وقبل مواصلة المطالبة بامكانيات مالية على الجنوب ان يستخدم أولا «الامكانيات المعطلة لشعوبه».

وتشكو بون أن موضوع حقوق الإنسان قد جرى تمييعه الي حد بعيد بسبب ضغوط ممثلين لبلدان آسيوية . وقد سقط من المشروع ما تضمنته المسودات الأولى عن الحاجة لأنظمة تأمين اجتماعي للمسنين والمرضى والعاطلين ، ويعتبر الالمان ان مطلب الغاء الديون وزيادة المعونات المالية بالنسبة للدول الافريقية مطلب مبالغ فيه ، والنقطة الأخيرة ستكون نقطة خلاف ساخنة اذ يتضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP الزام دول الشمال بمنح ٢٠٪ على الأقل من مساعدته التنموية ، والتزام الجنوب بتخصيص ٢٠٪ من كل الانفاق على الأقل الحكومي للاغراض الاجتماعية (التعليم ، التغذية، الصحة).

وستستقبل كوبنهاجن ٢٠٠٠٠ مندوب رسمي ومشارك من المنظمات غير الحكومية ، منظمة تير دي زوم(ارض الانسان) التي تتضامن مع العالم الثالث وهي موجودة في فرنسا والمانيا تقول أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اقر عام ١٩٦٦ كان ابعد في محتواه بالنسبة لعدد من القضايا ، ولكن المشكلة هي إيجاد الطرق لتنفيذ ما سيتفق عليه ، وتنبه الهيئة الى ضرورة العمل على زيادة تأثير البلدان النامية على برامج التكيف للبنك الدولي، وزيادة الاعتمادات المالية للتنمية الاجتماعية ، والاتفاق على رؤية جديدة وانشاء هيئة للرقابة لفترة ما بعد القمة.

فشل النظام العالمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي

* في سنة ١٩٦٠ كان أغنى ٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٣٠ ضعف ما يملكه الـ ٢٠٪ الأفقر (٣٠:١)!
* اليوم تبلغ النسبة ٦٠:١.
* منذ عام ١٩٧٠ زادت مديونية الجنوب ١٤ مرة لتبلغ ١٤٠٠ مليار دولار.
* منذ عام ١٩٨٢ دفع الجنوب ١٦٠٠ مليار دولار تسديدا للديون ولكن الفوائد التي يتحكم في ارتفاعها الشمال وحده لا زالت تتطلب خدمة ديون سنوية قدرها ٢٦٦ مليار دولار.

(خمسة أضعاف مجمل المساعدات التنموية التي يقدمها الشمال).

* معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعتمد لأكثر من نصف صادراتها على المواد الخام مثل الكاكاو والبن.
* وقد هبطت الأسعار في الثمانينات بأكثر من ٣٠٪.
* يقدر الـ OECD أن افريقيا (نتيجة دورة أوروجواي التاريخية «للجات» ستخسر ٢٫٦ مليار دولار بينما ستربح الدول الغنية ٢٧٠ مليار سنويا.
* برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP يقدر ان الاجراءات الحمائية لدول الشمال ونسب الفوائد التي تتلاعب بها ونتيجة الأوضاع التمييزية بين الشمال والجنوب تسلب أكثر من ٥٠٠ مليار دولار من بلاد الجنوب والتي كان بوسعها ان تربحها سنويا (ويمثل هذا الرقم عشرة اضعاف كل مساعدات الشمال).
* ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق خلال ١٥ سنة بنسبة ٤٠٪ ليبلغ ١.٤ مليار انسان ، وسيستمر هذا الرقم في الارتفاع الى أن تصل نسبة من يعيشون على قرب الحد الأدنى للمعيشة إلى ثلث البشر.

مغزى القمة الاجتماعية

من الأمور المثيرة التي يكاد اليسار لم يمنحها انتباهه ان قادة العالم الذي يكاد يسود اقتصاده نظام واحد رأسمالي من المحيط الى المحيط لم يجدوا الوقت ليحتفلوا كما يجب بنصرهم التاريخي على الخصم الاشتراكي ، والسبب انهم يلهثون من مؤتمر عالمي لآخر ، وهي مؤتمرات تناقش سلسلة من القضايا كل واحدة منها قادرة على زلزلة العالم . كان أولها قمة البيئة في ريو وفي شهر مارس القادم القمة الاجتماعية في كوبنهاجن ، ومثل ريو ستصدر كوبنهاجن -رغم كل العبارات الهروبية والتبريرية والتطمينية المترقمة- شهادة بفشل النظام الأجتماعي الذي يمثل الربح قانونه الأساسي . وان مجرد انعقاد القمة الاجتماعية هو اعتراف بان هذا العالم في حاجة الى سياسات جديدة لكي يتخلص من أوضاعه المزرية . أنصار الاصلاح سيتحدثون عن اصلاحات وأنصار التغيير الجذري سينبهون إلى أن الإصلاحات الجزئية لن تستطيع استئصال جذور الشر. ولكن في عالم لا توجد فيه- بعد هزيمة التجارب الاشتراكية -بدائل جاهزة تقيم العدالة الكاملة، وتقضى على الاستغلال على الأرض ، من الواضح لمن يريد التعامل مع العالم الواقعي ان كل خطوة تدفع الديمقراطية والتقدم الاجتماعي للأمام في العالم عموما وفي العالم الثالث خصوصا ستسهم في أن يولد وينمو البديل المنشود . ولا زال القول صحيحاً أن البشرية تضع على جدول أعمالها المهمات التي تستطيع حلها.

حول دور الدولة في الاقتصاد

د. حكيم بن حمودة

عملت البلدان المصنعة والبنوك العالمية منذ اندلاع ازمة المديونية في أغسطس ١٩٨٢ ، على إيجاد المؤسسات و استنباط السياسات للحد من وطأة الأزمة ومنع تحولها الى انهيار للنظام المالي العالمي . وفي هذا الإطار أصبح **صندوق النقد الدولي** من أهم مؤسسات إعادة أزمة المديونية على المستوى المالي فقبل أن يقبل **نادي لندن** المختص بالدين الخاص أو **نادي باريس المختص بالدين العمومي** النقاش مع أي بلد من بلدان العالم الثالث حول اعادة جدولة المديونية فإنهما يشترطان موافقة **صندوق النقد**، وهذه الموافقة تتطلب من البلد المعني بالأمر وضع وتطبيق «برنامج تكيف هيكلي» تحت إشراف خبراء صندوق النقد.

وتشتمل برامج التكيف الهيكلي على عديد من الإصلاحات لعل أهمها تلك التي تخص مراجعة دور الدولة في التنمية والعمل على التخفيف من تداخلها في بناء الاقتصاديات الوطنية في أغلب بلدان العالم الثالث ، وتعتمد هذه الإصلاحات على النظريات الاقتصادية الليبرالية التي سادت العالم في بداية الثمانينات على أنقاض أزمة **الكينزية**. وترى هذه النظريات الليبرالية أن السوق قادر على تحقيق توزيع معقول لعناصر الإنتاج يضمن تلبية حاجيات المجتمع ويمنع كل استعمال غير مجد لهذه العناصر . وفي هذا الإطار يزعم الاتجاه الليبرالي أن كل تدخل لعناصر خارجة عن العملية الاقتصادية ، كالدولة مثلا ، من شأنه أن يشوش عملية توزيع عناصر الإنتاج ،ويخلق وضعية مختلة تفقد الاقتصاد توازنه، ومن هنا فإن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلدان العالم الثالث وبصفة خاصة أزمة المديونية هي نتيجة استعمال غير ملتزم بقوانين السوق لعناصر الانتاج ، ولتجاوز هذا الخلل فإن أغلب الاقتصاديين الليبراليين يدعون إلى التقليص من دور الدولة في الاقتصاد وتمكين السوق من عقلنة توزيع عناصر الانتاج لتلبية حاجيات المجتمع.

وليومنا هذا فإن هذه النظرة ما زالت تقود جملة الاصلاحات التي تقوم بها بلدان العالم الثالث والبلدان العربية بصفة خاصة في إطار سياسات التكيف الهيكلي ، وفي هذا المقال تناول لدور الدولة في الاقتصاد وقراءة نقدية لوجهة النظر الليبرالية. إلا أن هذا النقد لن يكون كما ينتظره البعض من زاوية راديكالية لكن هي زاوية تطور الفكر الليبرالي ذاته، أي أننا سنحاول أن نبين في هذا المقال كيف أن النظريات الليبرالية الحديثة هي في تناقض تام -حول قضية الدولة- مع ليبرالية الثمانينات ولكن وبالرغم من هذا التناقض فإن الاقتصاديين الليبراليين في بلداننا تحت تأثير صندوق النقد والبنك الدولي ما زالوا يدافعون عن موقف التخفيض من دور الدولة في التنمية- كما سنرى -ليس إلا نتيجة **«لليبرالية قديمة تجاوزها الزمن».**

لقد كان لسياسات الحد من تدخل الدولة في الاقتصاديات الرأسمالية انعكاسات وخيمة ، فعلى المستوى الاقتصادي مثلا فقد خسر الاقتصاد الأمريكي في فترة حكم ريجان والاقتصاد البريطاني في عهد «تاتشر» عديداً من المواقع في التجارة الدولية نتيجة ضعف قدرتهم التنافسية ، مقارنة مع بعض البلدان كاليابان والمانيا حيث لعبت الدولة دوراً هاما في دعم الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة.

أما على المستوى الاجتماعي فقد نتج عن الحد من الانفاق الحكومي نمو كبير في نسبة التهميش الاجتماعي والانتفاضات الشبابية خاصة في الضواحي الفقيرة والشعبية بالمدن الكبرى ، وقد أدت هذه النتائج السلبية إلى إعادة النظر في فهم دور الدولة الاقتصادي لدى عديد من المفكرين الليبراليين مثل J.lucas و P.Romer الذين يعتبرون من أهم منظري الفكر الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وقد نشأ عند هؤلاء المفكرين تيار ليبرالي جديد يدعى **بنظريات التنمية الداخلية(١)** أصبح شيئا فشيئا من أهم ملامح الليبرالية الحديثة . ويرى هؤلاء المفكرون أن التوازن أو الدينامكية الاقتصادية الناتجة عن توزيع عناصر الانتاج من طرف السوق ليست بالمثلى (OPHIMAL) ، وتتطلب العملية

الاقتصادية حسب هؤلاء المفكرين بعض أشكال التدخل من الدولة لتحقيق أفضل الظروف وأحسنها لنمو اقتصادي يمكن من استغلال كل الطاقات الإنتاجية على المستوى الداخلي ويحقق للاقتصاد الوطني مكانة تنافسية متميزة على المستوى العالمي.

ولم تبق هذه النظريات الجديدة حبرا على ورق فقد وجدت صداها عند أقرب المستشارين للرئيس الامريكي كلينتون- روبرت ريش- ROBERT REICH، الوزير الحالي للعمل الذي اشار منذ عام ١٩٨٣ في كتاب بعنوان « The Next Omerican Frontier على ضرورة إعادة بناء دولة قوية لحماية القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، كما تعتبر Laura Tyson لورا تيسون رئيسة قسم المستشارين الاقتصاديين للرئيس **كلينتون**، من أكبر المدافعين عن هذه النظريات الليبرالية الجديدة- وقد عبرت في كتاب نشرته مع J.Chalmers و J.Zyaman تحت عنوان Politics and phoductivityi how japans startegg works.

عن اعتقادها أن إعادة بناء **القدرة التنافسية للاقتصاد الامريكي تمر عبر ترك الليبرالية وإعادة بناء بعض** القطاعات الاستراتيجية (كالتكنولوجيا الحديثة) باعانة وتدخل قوي للدولة.

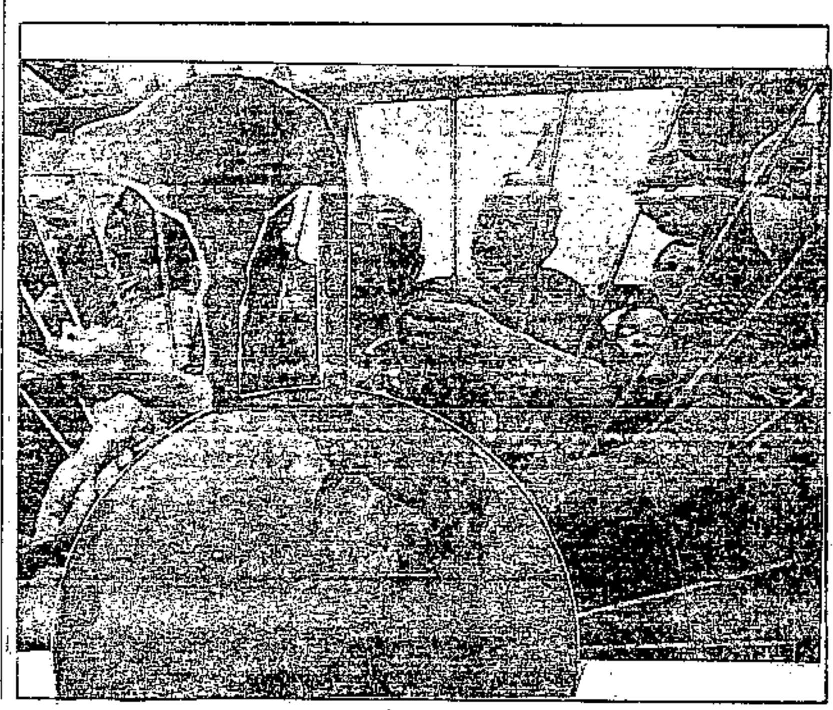
وتشير L.Tyson في نفس الكتاب إلى أن السياسات التي اتبعها اليابانيون في مجال نقد البنك الدولي وصندوق النقد، إلا أن هذه السياسات مكنت الاقتصاد الياباني من تحقيق عديد من النجاحات على المستوى العالمي، وتشير L.Tyson بالحرف الواحد «أن حرية التجارة والليبرالية بصفة عامة ليست السياسة المثلى».

هذه النظرة الجديدة لدور الدولة في الاقتصاد نادت كذلك أعمال اللجنة المختصة بإعداد المخطط الحادي عشر (١٩٩٣-١٩٩٦) في فرنسا، فقد أشار التقرير النهائي لهذه اللجنة أن دور الدولة هام وإيجابي لتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ومع نمو عولمة الاقتصاد فإن دور الدولة يزداد أهمية في ضبط آليات السوق ودعم توازن الاقتصاد.. ومن هنا فإن الدولة تبقى المدافع الرئيسي عن المصالح الوطنية ولا يقتصر تدخل الدولة حسب هذه اللجنة على الجانب الاقتصادي، بل يجب ان يشمل الجوانب الاجتماعية لتقوية النسيج الاجتماعي وبناء مشروعية الدولة الحديثة.

أما فيما يخص بلدان العالم الثالث، فقد أشارت دراسة جديدة للبنك الدولي إلى الدور الايجابي الذي لعبته الدولة في نمو بلدان شرق آسيا والتي أصبح يطلق عليها اليوم تسمية البلدان المصنعة الجديدة-Alewly Industrialiging Cauntries وقد أكدت هذه الدراسة ان بلدان كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان لم تكن مثالاً في الليبرالية كما صورها الخطاب الاقتصادي السائد بل لعبت الدولة في هذه الاقتصاديات دورا أهم وأكبر من آليات السوق في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الكبرى»(٢).

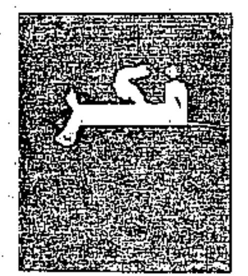
هكذا إذن يشير الخطاب الليبرالي الجديد إلى دور الدولة في بناء القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يؤكد أن هذا الدور يجب ان يشمل الجانب الاجتماعي من خلال تحكيم المصالح المتناقضة وتقوية مشروعية الدولة. لكن وبالرغم من هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد على كل الدوائر الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فإن الممارسة الاقتصادية في بلدان الجنوب بقيت، من خلال برامج التكيف الهيكلي، مرتبطة بالخطاب الليبرالي القديم من خلال دعوتها وتأكيدها على ضرورة تحديد دور الدولة والتخفيض من تدخلها في الديناميكية الاقتصادية.

في الختام نؤكد أن هذا المقال ليس دعوة للاقتصاديين الليبراليين كي يتخلوا عن قناعاتهم الايديولوجية، بل هي دعوة كي تكون ممارستهم في ارتباط عضوي مع تطور فكرهم، فلا يعقل أن يكون المدافعون عن التحديث والتطوير في العالم في وطننا العربي بصفة خاصة متأخرين ومتشبثين بأفكار وممارسات تجاوزها فكرهم، لذلك نشير، وفي الإشارة إفادة، أن الليبرالي الحقيقي اليوم هو المدافع عن دور الدولة الاستراتيجي في الاقتصاد والمجتمع.



(١) ENDOGENOUS GROWTH THEORIES.

(٢) انظر: World Bank, the East Asian Mirach. Economic Gnowth and Public Policy- Oxford university Press, New York, 1993.



تذكر.. موجز لتاريخ الاتحاد السوفيتي (٢)

في الذكرى ٧٧ لثورة أكتوبر الاشتراكية

في العدد الماضي بدأت « اليسار » في نشر نص كتاب المفكر الفرنسي «روجيه جارودي» عن الاتحاد السوفيتي السابق ، وقد تناول في الفصول الثلاثة السابقة أوضاع روسيا القيصرية عشية الثورة ، ثم ثورة أكتوبر ١٩١٧، وأخيرا الغزو الأجنبي والحرب الأهلية.

وفي الفصول الثلاثة التي ننشرها على هذه الصفحات ، يشرح جارودي بموضوعية تجربة البناء الاشتراكي، والإنجازات الهائلة التي حققها الاتحاد السوفيتي في ظل الخطة الخمسية الأولى ١٩٣٢، والخطة الخمسية الثانية ، وسياسة «النيب» وتخلي ستالين عنها، والثمن الرهيب الذي دفعه الشعب الروسي في ظل ستالين لكي يتحقق هذا الإنجاز ، ثم الحرب العالمية الثانية والتضحيات البشرية والمادية غير المسبوقة للشعب الروسي ونظامه الاشتراكي- رغم تآمر الحلفاء ضده- والانجازات التي تحققت بعد انتهاء الحرب وبسرعة فائقة.. وأيضا الثمن الذي دفع من أجل ذلك.

تأليف : روجيه جارودي
ترجمة: نورا أمين

الفصل الرابع

إعادة البناء.. والسياسة الإقتصادية الجديدة

خرجت روسيا الثورية مستنزفة في نهاية السنوات الثلاث من النضال دون رحمة ضد الغزو ، ذلك النضال الذي تلا الحرب القيصرية بقارب ثلاث سنوات ونصر إحراز الانتصار المهلك للقوى ، لم يعد العمال والفلاحون ، الذين قبلوا وقت المعركة أن يبذلوا أكبر التضحيات وأقصى الحرمان لمنع عودة الرأسمالية والملكية الإقطاعية للتراضي والطغيان القيصري ، يستطيعون تحمل هذا التوتر اللاإنساني وقت السلم.

هكذا اشتعل الشغب في كرونستاد منذ ٢٨ فبراير ١٩٢١ ،وساعد عليه الغزاة المهزومون الذين كانوا يحلمون بالانتقام وكان من الضروري إنهاء السياسة الاقتصادية الحربية في البلاد كلها .ومنذ الرابع من فبراير عام ١٩٢١، كان لينين قد أعلن أمام عمال التعدين في موسكو ما يلي : «من **الفلاحين هذا الشتاء ، بموقف عصيب من السهل ان يفهم استياؤهم منه ، لذلك علينا أن نراجع العلاقات بين العمال والفلاحين ،** «Lerine,Qeurest» ص١٢ ، أما حركات تمرد الفلاحين التي بدأت منذ صيف ١٩٢٠ فقد لعبت دوراً أكثر حسما من أحداث كرونستاد في التحول إلى السياسة الاقتصادية الجديدة.

أخذ لينين يضع الخطوط الرئيسية لـ «**السياسة الاقتصادية الجديدة** «النيب» التي تم تبنيها في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي، في مارس عام ١٩٢١، وذلك رغم مقاومة زعماء حزبه المتشددين. وحل محل تبرعات الأهالي وقت الحرب ، ضريبة تتناسب طبيعتها مع موارد الفلاحين ولا تمثل عبئا على شديدي الفقر منهم . وبأداء هذه الضريبة أصبح المزارعون أحراراً في بيع منتجاتهم في السوق ، وقد حدث الشئ نفسه مع الصناعة الصغيرة فأصبحت التجارة الخاصة حرة. وتم تشجيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تشجيعا كبيرا ، ووفقا لما قاله

لينين توافق بين السوق والتخطيط الاقتصادي

لينين ، كان العنصر المحرك للاشتراكية شبكة من التعاونيات المدارة إدارة ذاتية والتى كانت على علاقات اتفاقية بالسلطة المركزية ، وكان على هذه الشبكة أن تصل فى المستقبل بين الصناعة الاشتراكية الكبيرة والاستغلال التجارى الريفى الصغير.

هنا أخذ المتشددون يصرخون معتبرين ما حدث تنازلا ، بل وعودة إلى الرأسمالية وانكار الاشتراكية ، فى حين كان لينين يسعى- خاصة من خلال النظام التعاونى الذى كرس لها المقال الاخير الذى كتبه فى الـ «برافدا» قبل وفاته بوقت قليل- نحو الطريق الرئيسى إلى الاشتراكية .

ورغم أن السياسة الاقتصادية الجديدة » كانت قد أتيحت فى فترة رهيبة من العوز والاضمحلال لشعب بأكمله ، إلا أنها تعد التجربة الأولى فى السعى إلى **التوافق والتوازن بين الخطة الاقتصادية الموضوعة والسوق** ، فمشكلة الاشتراكية الأساسية تكمن فى ايجاد توافق متجانس بين السوق والخطة الاقتصادية، والسوق يعتبر ضروريا لعرض احتياجات المستهلكين ، بل ضروريا أيضا بوصفه مثيرا للمبادرات الانتاجية بواسطة المنافسة ، أما تدخل السلطة فى السوق بوضعها خطة اقتصادية ، فيمارس ثلاث وظائف متساوية الأهمية:

(١)منع السوق - اذا كان يعمل **بلعبة المنافسة وحدها ودون قانون -من أن يؤدى ، من خلال ملاحظة نفسه إلى تركيز الثروة فى أيدى أقلية على حساب مصلحة الضعفاء** ، تماما فى كل البلاد التى تطبق ما يطلق عليه «سياسة السوق» ، فحينما يكون السوق هو المتحكم الوحيد فى العلاقات الاجتماعية ، لا تكف الفجوة بين الأقلية المالكة والجماهير التى لا تملك سوى جانب ضعيف من الثروة الاجتماعية عن الاتساع.

(٢) **العمل على تحقيق الحماية الاجتماعية لشديدى الفقر فى كل المجالات وفى مواجهة تركيز الثروة فى أيدى أقلية** ؛ وذلك على مستوى المرتبات والتأمين الاجتماعى والمسكن والصحة والتعليم والثقافة.

(٣) **توجيه الاقتصاد القومى من خلال الخطة الاقتصادية بشكل يؤدى فى النهاية إلى تحقيق مفهوم ماركس للإنسان والذى يتلخص وفقا لتعريفه للاشتراكية فى أن «يستفيد كل** رجل ، وكل إمرأة و كل طفل ، من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسمح لكل من يحمل بداخله عبقرية وامكانيات أو مهارات باستخدامها كاملة » أى هذا المفهوم الذى ينبغى أن يستند إليه أى بناء اشتراكى ، وذلك على عكس مفهوم الإنسان الذى تستند إليه السياسة الاقتصادية التقليدية- دون أن تملك حتى توحى بالموضوعية والضرورة العلمية- المؤسسة على بديهية أيديولوجية خاصة بتعريف الإنسان بوصفه فى الأساس منتجا ومستهلكا لا يحركه إلا مصلحته الشخصية ، مما يؤدى إلى وجود غابة من المصالح المتعارضة ، أو يؤدى إلى حرب الكل ضد الكل تحت مسميات «المنافسة» و«روح التسابق» أو «التبادل الحر».

أما البحث عن طريق جديد لم يشهده التاريخ الإنسانى من قبل-رسم لينين خطوطه الرئيسية فى «وصيته السياسية» بعنوان «عن التعاون» (برافدا يومى ٤و٦ يناير ١٩٢٣)- فقد تعرض للاضطراب قبل أن يختفى بفعل سبع سنوات من الحروب الخارجية والداخلية ومن الغزو الأجنبى ، دمرت أثناءها معظم المراكز الصناعية والزراعية الكبيرة ، وبفعل وفاة **لينين** فيما بعد فى ٢١ يناير ١٩٢٤.

تصادفت السنة الأولى فى تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» مع جفاف رهيب اجتاح الأرض الروسية ، وكان يتعين أولا خلق مراكز مساعدة للجياع للوصول بأى ثمن إلى المخزون اللازم من الأغذية والأدوية. وأخذت منظمات عمالية وانسانية من العالم كله تنظم حملات لجمع التبرعات ، كما أعطى بعض رجال الثقافة نموذجا مشرفا أثناء هذه الأزمة ، مثل أناتول فرانس Anatole France الذى تبرع بالقيمة المالية لجائزة نوبل التى حصل عليها لصالح الجياع فى منطقة نهر الفولجا ، ومثل مكتشف القطب

الجنوبي للكرة الأرضيـــة نانسن Natsn النرويجي الذي نظم حملة تبرعات ضخمة وحتى في الولايات المتحدة ، نظمت بعض الشخصيات الكبيرة مساعدات لحالة الأزمة الطارئة منه ، أما الحكومة الأمريكية فظلت تتعامل مع المشكلات الانسانية بالطريقة نفسها التي اعتادت عليها (وتمثل الصومال نموذجا لهذه الطريقة) حيث ترى في المساعدات أو المعونة وسيلة للتدخل السياسي تكلف به «المعونة الإدارية الامريكية» لذلك فقد كان ينبغي على الحكومة السوفيتية أن تتخلى عن هذا النوع من المساعدة. ..

ومع انتهاء هذه المآسي بالكاد ، توفى لينين في بداية عام ١٩٢٤، وأخذ ستالين- الذي كان حتى هذه اللحظة سكرتيرا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد أن كان نائبا ممثلا فيها الشعب بقومياته المختلفة- يركز في يديه سلطات واسعة في كل مجالات البلاد ، من الاقتصاد إلى السياسة ، ومناجيش إلى الثقافة.

من خلال مهامه المتعددة ، كشف ستالين عن مواهب تنظيمية وحظى بشعبية وصلت إلى درجة اللجنة المركزية، تحطيه القيادة متجاوزة بذلك الخوف من فكرة التسلط في الحكم بسبب تجمع سلطات لا محدودة في يدى فرد واحد بذلك الخوف الذى أدلى به لينين إلى اللجنة المركزية من قبل رغم اعترافه بمواهبه السياسية «الفذة».

الفصل الخامس
ستالين والتصنيع

في هذه الأوضاع تناول الاتحاد السوفيتي مشكلات رفع الاقتصاد الروسي ،أولها **مشكلة نقل البلاد إلى مرحلة التصنيع** التي تأخرت كثيرا وقت القياصرة ثم جاءت سنوات الحرب السبع لتقضى عليها.

لقد كان مستقبل الاشتراكية متوقفا على هذا التصنيع اللازم **لتحديث الزراعة وميكنتها بهدف الوصول إلى الاستقلال الغذائي.** كما كان لازما لتحسين أوضاع المعيشة الخاصة بسكان المدن، من ناحية المسكن والمواصلات عبر البلاد السوفيتية كلها، وخلق صناعة تسليح- أصبح وجودها ضروريا بسبب محاصرة الدول التي تكن العداء للسوفيت- وكان يجب أن يتم ذلك كله دون محاولة من الخارج.

بدأ تطبيق الخطة الخمسية الأولى في أكتوبر عام ١٩٢٨ ، وكانت هذه الخطة تعطى الأولوية إلى إنتاج الطاقة (الكهرباء، والفحم) ، وإلى الصناعة الثقيلة ، وخاصة صناعة الصلب.

في عام ١٩٣٢ ، كانت نتائج الخطة مدهشة ، للدرجة التي جعلت الجميع يعترف بنجاحها حتى في الخارج ، فقد كتبت المجلة الامريكية Nation «أمة» في نوفمبر ١٩٣٢ قائلة:

«أسفرت أربع سنوات من الخطة الخمسية عن انجازات تفوق العادة.. إن البلد تتغير إلى درجة يصعب معها التعرف عليها». أما المجلة البريطانية «Forward» «إلى الأمام» فقد اعترفت أنه «ينبغي العمل بطاقة لم يعرفها العالم حتى هذه اللحظة ، للوصول إلى نتائج كهذه».

زاد حجم الإنتاج الصناعي بنسبة ١٧٠٪ بالمقارنة بعام ١٩١٣ ، أما تصنيع الآلات الزراعية فوصل حجمه خمسة أضعاف ما تمتعميم الملكية الانتقال من أسلوب موافقة الفلاحين الحرة إلى استخدام أسلوب الضغط بالقوة ، بل وبالعنف في كثير من الأحيان ، هكذا تقهقرت السياسة من الاتفاق مع الشعب إلى الضغط عليه.

وظهرت أساليب تعميم الملكية .. بالقوة في مجال التصنيع أيضا ، لكن بشكل مختلف عما حدث في الريف.

ومما لا شك فيه أن الخطتين الخمسيتين الأوليين قد حققتا-في هذا المجال- إنجازات مدهشة ، فلم تحقق الزراعة ب ١٢٠ ألف محراث في الخطة الخمسية الأولى ، بل **تضاعف الإنتاج الصناعي بعد الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٣٩ ، اثنتى عشرة مرة بالمقارنة بعام ١٩١٣ ، ووصول روسيا إلى انتاج ١٥ مليون** طن من زهر الحديد ، و١٨ مليون **طن من الصلب ، ١٦٦ مليون طن من الفحم و٣١ مليون طن من البترول ، و٣ مليون طن من القطن ، أصبحت أول بلد صناعي في أوروبا والثاني في العالم، بعد أن كانت قد تأخرت صناعيا وقت القياصرة.**

هكذا أيضا يمكننا أن نتساءل : **بأية تكلفة إنسانية ؟**

لقد نجح ستالين ومعه فريق من الأولياء له في تحقيق هذا الإنجاز الضخم بناء على مركزية قصوى للسلطة تعتبر كل معارضة أو حتى نقد، بمثابة جريمة وخيانة لها.

هنا أخذت البيروقراطية التي وقعت تحت استعباد الخوف تقود قضايا- ما هي إلا رموزا للجرائم الشاملة -أدت في النهاية إلى الحكم بالموت على منظرين شديدى الأهمية مثل بوخارين، ومثل القواد العسكريين الذين أثبتوا جدارتهم عقب ثورة أكتوبر ومنهم **الماريشال توخا تشفسكي** . وأدت هذه السياسة إلى انتحار مؤسسي الثورة مثل **أوردجونيكدز** أو إلى اغتيال **تروتسكي**.

إلى أي مدى وصل هذا «التطهير» إذن؟! لا يستطيع أحد أن يحدد ذلك بأمانة ومع ذلك فقد قدر **إيزاك دوتشر** في كتابه عن حياة ستالين ، المنشور عام ١٩٥٣ ، عدد الضحايا ببضعة عشرات من الآلاف ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ارتفع كثيرا بعد تقرير **خروشتشيف** إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦ ،وذلك أن يصل إلى المستويات الكاذبة التي أعلنت عنها الدعاية الرسمية لورثة المروجين لصورة «الرجل ذى السكين بين أسنانه».

وعلى سبيل المثال فمن الصعب التمييز بين الوفيات الراجعة إلى التحول الزراعي والى التصنيع وتلك الراجعة إلى أسباب طبيعية ، فمن منا يستطيع تحديد- مثلا- عدد الفاقد الإنساني الذي كلف إنجلترا لتتحول من زراعة القمح إلى صناعة الصوف، بما صاحب ذلك من عنف في صورة «قوانين الاستحواذ» التي طردت الفلاحين من أراضيهم لتخلق صناعة كبيرة؟!

من الأسهل جدا تحديد الثمن الذي دفعته إنجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر للانتقال إلى مرحلة التصنيع، ويكفي أن نرجع إلى تقارير مفتشي الفابريقات في انجلترا ، كما فعل **كارل ماركس** أما بالنسبة لفرنسا فتتوفر لدينا وثائق دامغة نجدها في تحقيقات **فيليرمي وبورى** المشهورة التي تحمل لنا ارقاما مرعبة، فقد كشفت إحصاءات عام ١٨٣٧ عن **وصول عدد المصابين والعاجزين في عشر مقاطعات** صناعية إلى ٨٩٨٠ فرد من مجموع **١٠ آلاف فرد من المقيدين في جداول**

الانتخابات، كما اجتاحت نسبة وفيات الأطفال البلاد ، حتى أشار الطبيب جاسى Gasset في تقريره عن مدينة ليل Lille قائلا «في ليل Lille يموت طفل من بين كل ثلاثة أطفال في شارع روبال قبل أن يكمل عامه الخامس، وفي شارع الـ Etaques يصل عدد الوفيات إلى ٤٦ من بين كل ٤٨ مولوداً،من يستطيع بعد ذلك أن يتحدث عن المساواة في مواجهة الموت؛ وفي نانت Nantes ينبئنا الطبيب جيبن Gue-pin بأن «العمال لا يربون ربع أطفالهم في المتوسط بسبب الوفيات» عام ١٨٤٠ لخص تان Thaun رجل الصناعة مترتبات الغياب الكامل لأي تشريع خاص بالعمل فيما يلي: «إنهاك قوى الفرد البالغ من جراء أيام عمل طويلة للغاية ، هجر المرأة بيتها الأسرى، التحلل البطئ للرباط الأسرى ، الارتفاع المريع في عدد المواليد المتوفين فور ولادتهم بين أطفال النساء العاملات بالمصانع ، انتشار مرض الكساح بين الطفولة العاملة» كما تنبأ بالانهيار السريع للصناعة ، بل بموتها إذا لم تتلق أي علاج ، بما أن منابع الأيدى العاملة قد عكرت .. لذلك انتهى الأمر برؤساء العمل أنفسهم وبالطبقات القائدة إلى تفضيل ترتيب الأعمال وتنفيذها في الريف.

في أكثر من مناسبة ، تحدث نواب في الغرفة مطالبين الحكومة بحظر عمالة الأطفال أقل من خمس سنوات من العمر في المناجم وبخصوص الصناعة القطنية ، كشف أحد النواب عام ١٨٣٩ عن استخدام ١٠ ألف طفل- من تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والرابعة عشرة- في العمل يوميا لمدة تتراوح بين أربع عشرة ساعة وسبع عشرة ساعة.

ظهر قانون في ٢٢ مارس عام ١٨٤١ لينظم عمل الأطفال ، حيث صدر قرار بعدم قبول الأطفال أقل من ثمان سنوات للعمل بالمصانع أما الأطفال من سن ثمانية إلى اثنى عشر فلا ينبغى لهم العمل أكثر من ثمان ساعات ، وأولئك من سن الثانية عشرة إلى السادسة عشر لا يجوز لهم أن يعملوا أكثر من اثنتى عشرة ساعة «وقوبل هذا القانون بمعارضة قوية حتى لم يتم التصويت عليه إلا بشرط ألا يكلف أي مفتش بالتحقق من تنفيذه ، حتى وصل الأمر إلى اختيار المصانع أنفسها المفتشين المستهترين المناسبين لها».

من المهم إذن ألا ننسب إلى البناء الاشتراكي خسائر تسبب فيها **التصنيع بغض النظر من النظام السياسي والحقبة التاريخية.**



ستالين..

تركيز السلطات في يديه

بل تزداد خسائره حينما يحاول المرء فرضه داخل وسط عدائي ومهدد، أما أولئك الذين يفضلون أن يتجاهلوا تلك المحن التاريخية، وأن يتظاهروا بالتغلب عليها بعبارات مثل: كان يجب أن .. لم يكن هناك سوى... » فاليهم ما يلي على سبيل المثال:

.. قال ستالين في خطبته عام ١٩٣٠ إلى المؤتمر السادس عشر للحزب البلشفي ، مشيرا إلى الفجوة التي كانت ما زالت تفصل بين الاتحاد السوفيتي والبلاد الأوروبية والأمريكية الكبرى (التي كانت تعمل **كراهية لا تتزعزع للاتحاد السوفيتي) قائلا: «علينا أن نعالج هذا التأخر خلال عشر سنوات وإلا تم القضاء علينا » وفي ١٩٤١ غزا هتلر روسيا ، وربما لم تكن روسيا، بل والعالم كله، يعرفون ماذا يحطون في هذا المرقف إذا لم يكن ستالين قد أعطى هذه النصيحة النيرة التي لم يكن هناك شئ عنها** ، فقد تنبأت الخطة بإنتاج عشرة ملايين طن من الحديد حتى عام ١٩٣٣ ، وأوضح ستالين «أننا في حاجة إلى ١٧ مليون طن حتى عام ١٩٣٢ » في الواقع ، لم يتم الوصول إلى هذا الهدف ، إلا في عام ١٩٤١ ، حيث كان ذلك ضروريا وقتها .

ماذا كان سيحدث - إذن- للعالم كله إذا لم يكن الاتحاد السوفيتي في حالة مكنته من مقاومة آلة الحرب الهتلرية الرهيبة ، تلك الآلة التي تحملت عبها كله ثلاث سنوات ، ثم قضت عليها قبل حتى أن تشترك قوى الغرب في

الفصل السادس

الحرب العالمية الثانية

من اللازم أن نعيد النظر في حقيقة ترتيب دول العالم من القضاء على النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصة وهذه الحقيقة مهمة جدا للأجيال التي لم تعش هذه المأساة رغم تناولها المتكرر من قبل الدعاية الإعلامية بل وفي الكتب المدرسية.

أدت معاهدة فرساي المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى (والتي جعلت حياة **الشعب الألماني مستحيلة بسبب شروطها القاسية)**، ومن بعدها أزمة العالم الرأسمالي الكبرى التي بدأت منذ عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة (والتي أثرت أكثر ما أثرت على ألمانيا بما فيها من خمسة ملايين وستمائة عاطل ، إلى ظهور هتلر ؛ فقد اختاره الشعب الألماني في استفتاء عام أثناء انتخابات ٣٠ يناير عام ١٩٣٣ ليصبح مستشارا، وذلك بعد أن وعد بحل مشكلة البطالة وبإعادة العظمة المفقودة إلى ألمانيا المهانة.

وفي الواقع إن **هتلر امتص مشكلة البطالة من خلال سياسة التسلح والتجهيز الحربي المبالغ فيهما**، وبمجرد أن وجد تحت يديه قوة عسكرية هامة، بدأ في إعادة بناء «ألمانيا العظمى» بمراجعة معاهدة فرساي ، وكان أول نجاح أحرزه هو إعادة احتلال الريناني ، أما موسوليني زعيم إيطاليا الفاشية ، والذي أصبح حليفا لهتلر ، فقد شجعه النموذج الهتلري حتى غزا أثيوبيا عام ١٩٣٥ دون أن ترتفع عليه «عصبة الأمم» أية جزاءات فعالة. وفي عام ١٩٣٦، ساعد الفاشيون الألمان والايطاليون الجنرال المتمرد «فرانكو» لينتصر على أسبانيا الجمهورية التي رفضت إنجلترا وفرنسا مساعدتها بحجة سياسة عدم التدخل والتي انتهكها هتلر وموسوليني على الملأ».

في مارس عام ١٩٣٨ ، دخل هتلر النمسا ، وبدلا من أن يمارس القادة الإنجليز والفرنسيون ضده سياسة مقاومة الفاشية بما تحمله من عدوان ، طبقوا معه طواعية «ميثاق الأربعة» الذي وقعت عليه ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا عام ١٩٣٣ ، ومن بعده كونت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا «جبهة ستريسا» بناء على اتفاقية إنجليزية ..ألمانيا عام ١٩٣٥ .

أما الاتحاد السوفيتي الذي اقترح فيما بعد وصول هتلر إلى السلطة بأسبوع ، في المؤتمر الدولي لنزع السلاح، مشروعا للرد المشترك على أي عدوان خارجي ، فوجد نفسه مهددا في الشرق الأقصى من اليابان التي احتلت منشوريا عام ١٩٣١ وأخذت تضاعف من غاراتها على الأراضي السوفيتية ومع ذلك ، نجح الجيش الأحمر في رد القوات اليابانية إلى منطقة بحيرة خاسان، إلا أن الجيش الياباني دخل منغوليا في مايو ١٩٣٩، ولكن ، وبفضل الميثاق السوفيتي -المنغولي-، حاصر الجيش السوفيتي اليابانيين وأبادهم في نهاية شهر أغسطس ، وفقد الطيران الياباني ٦٠٠ طائرة أثناء العمليات الجوية التي تجاوزت مستوى المناورة الحربية.

وبعد التشجيع الذي منحته القوى الغربية للعدوان الهتلري ، أصبح الاتحاد السوفيتي مهددا من الشرق والغرب بحرب في الجبهتين ، في الوقت نفسه كانت آلة الحرب الهتلرية تتلقى إمدادات هائلة من البلاد الغربية.

في أكتوبر عام ١٩٣٦ ، توصل فون شاشت وزير الاقتصاد الهتلري إلى اتفاقية مع القادة الفرنسيين لتوريد الحديد الخام حتى عام ١٩٣٨ مقابل ٣ مليار مارك ونصف كل سنة.

وزادت نسبة تصدير البوكسيت إلى ألمانيا خمسة أضعاف ، مما سمح لكبرى المصانع الألمانية باحتلال المركز الأول في العالم لصناعة الألومنيوم ، وأخذت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تبيعان إلى اليابان الحديد الخام والبترول ومواد أخرى ، بل إن الولايات المتحدة كانت تلعب الدور الرئيسي في تمويل المعتدين، لدرجة أن قيمة استثمارات رؤوس الأموال الأمريكية في الشركات الألمانية وصلت إلى مليار دولار دون أخذ التروض في الاعتبار.

حينما وجدت تشيكوسلوفاكيا نفسها مهددة بالغزو الألماني ، أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده ليوفي التزاماتها المنصوص عليها في معاهدة ١٩٣٥ ، أي ان ينقذها بشرط أن تساعد فرنسا أيضا ،وطالبت الحكومة السوفيتية بسرعة عقد اجتماع لزعماء الدول الكبرى، أي الاتحاد السوفيتي وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، بل أنه قد تم ابلاغ تشيكوسلوفاكيا في مناسبتين مختلفتين في شهر سبتمبر باستعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدتها حتى لو رفضت فرنسا التدخل.

أدارت فرنسا وجهها عن مقترحات الاتحاد السوفيتي كلها ، ولم تقرر الحكومة التشيكوسلوفاكية -وهي أداة ضغط قوية في يد الدبلوماسية الانجليزية- الفرنسية- قبول المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتي كما لم تقرر دعوة الجيش والشعب إلى المقاومة.

في ٢٠ سبتمبر ، وصل شامبرلين ودالاديه وموسوليني إلى ميونيخ لمقابلة هتلر ، حيث تم تقرير مصير تشيكوسلوفاكيا في بضع ساعات، وأصبح لزاما عليها تسليم منطقة السوديت SUDETES إلى الهتلريين.

هكذا تخلت «الديمقراطيات الغربية» عن خطط الأمن الجماعي في أوروبا الشرقية عامي ١٩٣٣-١٩٣٤- للتحول إلى التعاون المعلن مع المعتدي، في هذه الفترة، وجد زعماء بريطانيا العظمى وفرنسا المعسكر الهتلري في الشرق يتزايد بشكل مهدد لهم ، وقد كتب كولوندر COULONDRE سفير فرنسا في برلين في تقريره إلى الحكومة يوم ١٥ ديسمبر عام ١٩٣٨ ، ما يلي : «إن الآلية الألمانية لا تتوقف أمام أية صعوبة ، بل إن الأوساط العسكرية الألمانية بدأت من الآن تتحدث عن نزهة ما إلى القوقاز وباكو» وفي ١٥ مارس، احتل الهتلريون تشيكوسلوفاكيا وفي ٢١ مارس طالبوا بولونيا بإعادة دانتزيج إلى ألمانيا ، في اليوم التالي دخلت القوات الألمانية منطقة كليبدا الليتوانية، وفي نهاية الشهر نفسه، تمت تصفية نضال الشعب

تروتسكي .. الاغتيال



الأسباني -الذي دام ثلاث سنوات- ضد فرانكو بانتصاره -بعد ذلك ببضعة أيام استولت قوات موسوليني على ألبانيا.

ورغم أن سياسة حكومتي بريطانيا العظمى وفرنسا كانت تحبذ اتجاه شهية هتلر نحو الشرق ، إلا أنهما أصبحا على يقين من أن هتلر إذا انتصر على الاتحاد السوفيتي لن يستطيع أي شئ أن يقف بينه وبين سيطرته الكاملة على أوروبا ، هكذا قررت بريطانيا العظمى وفرنسا- تحت ضغط الرأي العام الفرنسي والانجليزي- قبول المحادثات التي اقترحها الاتحاد السوفيتي في ١٧ ابريل ١٩٣٩ بهدف الوصول إلى ميثاق ثلاثي للتعاون المتبادل، وفي ٢٣ يوليو اقترحت الحكومة السوفيتية اجتماع الممثلين العسكريين للقوى الثلاثة لصياغة الإجراءات الملموسة لهذا التعاون المتبادل ، ورغم أهمية الإسراع بالأمر ، لم تصل الوفود الإنجليزية والفرنسية إلى موسكو إلا في ١١ أغسطس ودون إعلان مسبق.

في هذه الأثناء ، ألقى رئيس الوزراء الإنجليزي **شامبرلين** يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٩ بيانا في غرفة السلطة التشريعية بالبرلمان، أوضح فيه أن محادثات وزير التجارة الخارجية البريطاني **هارسون**، في لندن يوم ٢٠ يوليو، قد تنبأت بمنح ألمانيا قرضا تبلغ قيمته مليار جنيه استرليني.

أثناء المحادثات العسكرية في موسكو ، لاحظ الوفد السوفيتي أنه لكي يواجه العدوان الهتلري بشكل فعال، سوف يتعين على بولونيا ورومانيا -حليفتي بريطانيا العظمى وفرنسا- أن يسمحا لقواته بالعبور من أراضيهما ، بما أنه لا توجد حدود مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا ، وفي الواقع أن بولونيا ورومانيا لم ترحبا بتحقيق هذا الشرط الأولي للتعاون العسكري، وأصبح من الواضح أن سياسة ميونخ سوف تستمر ، وأن قوات هتلر كلها يمكنها أن تهجم على الاتحاد السوفيتي دون أن تقدم بريطانيا وفرنسا أية مساعدة لروسيا ، في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ ، وبعد أن اقترح هتلر على الاتحاد السوفيتي ميثاقا بعدم الاعتداء ،وقع الاتحاد السوفيتي عليه على اعتبار أن ذلك هو الرد الوحيد الممكن على سياسة ميونيخ ، والوسيلة الوحيدة لرد عدوانها.

أخذ الزعماء السياسيون أنفسهم الذين تعاهدوا مع هتلر على تسليمه تشيكوسلوفاكيا ، يصرخون من الفضيحة والخيانة التي ارتكبها الاتحاد السوفيتي حينما

اضطر لتوقيع ميثاق مع ألمانيا.

بعد أن غزا هتلر بولونيا أول سبتمبر وانهارت الحكومة البولونية، أخذت القوات السوفيتية تتقدم حتى وصلت إلى خط كورزون (الحد الفاصل بين روسيا وبولونيا، والذى اقترحه لورد كورزون عام ١٩١٨)، وهكذا تم إيقاف التقدم الألمانى فى الشرق مؤقتا. أما فى الغرب، فقد أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر، وفى ٣٠ نوفمبر، أوقفت فنلندا محادثاتها للالتزام بسياسة الاتحاد السوفيتى، وأعلنت الحرب عليه تحت ضغط من القوى الغربية التى وعدتها بمساندتها، **وبالفعل، سلمت حكومتا فرنسا- وانجلترا- اللتان لم تتحركا من الجبهة الألمانية حتى إطلق على هذه الحرب «حرب نكاية» لأنها لم تحدث- فنلندا طائرات ومدافع، كما أخذتا فى إعداد كيان عسكرى فى شكل حملة إنجليزية فرنسية إلى فنلندا.**

واقترحت الولايات المتحدة إرسال قروض إلى فنلندا بل أن «نيويورك تايمز» تنبأت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٩، بأن الحرب السوفيتية -الفنلندية- يمكنها بسهولة أن تخلق جبهة متحدة ضد الاتحاد السوفيتى، وفى الواقع، أرسل موسولينى أيضا إمداداته إلى فنلندا وبعد ثلاثة شهور من انتهاء حرب فنلندا- (فى ١٢ مارس ١٩٤٠) التى لم تنجح فى وضع وجود الاتحاد السوفيتى فى خطر، غزا هتلر فى ٢٢ يونيو ١٩٤١، دون أى إعلان للحرب، حيث كان يظن أن **سياسة الحرب الصاعقة»** سوف تنجح فى موسكو مثلما نجحت فى فرنسا، وتجعله يدخل لينتجراد وكييف قبل حلول الشتاء، وبالفعل، أحرز فى البداية نجاحات مذهلة، ففى شهر ديسمبر كانت جيوشه على أبواب موسكو بعد أن دمرت، أثناء زحفها العدوانى ١٢٠٠ طائرة سوفيتية و٦٦ مطاراً حربياً، وبعد أن استولت على ٣٠٠٠ مدفع حربى وعلى جزء كبير من مخزون الأسلحة بداية من منطقة الحدود.

وبما أن موسكو فى الوسط، ولينينجراد فى الشمال وكييف فى الجنوب، فقد كن مهددات باعتبارهن أكبر ثلاثة محاور للاعتداء الألمانى.

لم يؤد الزحف السريع للجيوش الهتلرية إلى تشتيت التجهيز العسكرى السوفيتى للدفاع عن الحدود فحسب بل حرم **الاتحاد السوفيتى من أفضل أراضيه الزراعية ومن مراكزه الصناعية الأكثر إنتاجا.** ومع ذلك لم يصل هتلر إلى الأهداف المحددة لمعسكره قبل الشتاء، لأنه استهان فى تقدير المقاومة الداخلية للشعب السوفيتى، فقد ظن بعد تجربة الانتصار على فرنسا، وبعد الهزائم العسكرية القاسية التى كبدها للاتحاد السوفيتى، أن النظام سوف ينهار دون مساندة شعبية.

لكن الرياح لم تأت بما تشتهى السفن، أولا لأن القوات السوفيتية رغم الحصار ورغم فقدها عديد من أعضائها، لم تستسلم وأخذت تكون مراكز مقاومة لتعطيل تقدم الزحف الألمانى، هكذا استطاعت حامية **برست ليتوفسك** -أن تقاوم لمدة شهر تحت الحصار، ولم يتم الاستيلاء على الحصن الا بقتل المدافعين عنه، كما ظلت **كييف** تقاوم مدة ٨٣ يوما الهجمات الهتلرية التى استولت فى النهاية، على المدينة يوم ١٩ سبتمبر بعد أن فقدت ١٠٠ ألف من رجالها، **أما لينينجراد** فلم يستطع أحد التمكن منها، ورغم خضوع سكانها، وعددهم ٢ مليون ونصف نسمة، للحصار الاقتصادى الهتلرى منذ خريف عام ١٩٤١، وانقطاع اتصالهم بالخارج إلا عن طريق بحيرة لادوجا، ورغم تعرض المدينة بالكامل للمجاعة وللقذائف الجوية لمدة ٨٧٠ يوما، فلم يترك أهالى لينينجراد العدو يدخل مدينة لينين، مهد ثورة أكتوبر، ولم تتحرر لينينجراد من الحصار الاقتصادى الا فى ٢٧ يناير عام ١٩٤٤، وكون الأهالى وراء مؤخرة الجيش الألمانى فصائل من المؤيدين من بقايا الوحدات العسكرية المهزومة قامت بمضايقة قوات الاحتلال من خلال عمليات إغارة صغيرة، مثل قطع الكبارى، وتدمير الشبكات التليفونية وحرق مخزون الأغذية أو المؤون، وقطع الطريق على القطارات فى موسكو، كانت هناك حالة تعبئة عامة للشعب لارتجال نظام دفاعى ما يحول المدينة إلى حصن لا يمكن للهتلريين الاستيلاء عليه.

تقول «موسوعة أونيفرساليس» LE'ncyclopedie Univsalis **أن الحرب كانت بمثابة اختبار لصلابة** الاتحاد والنظام، ولم يلق التعاون **مع المحتل إلا قدراً ضئيلا من الترحيب، باستثناء بلاد البلطيق.. وتشهد أهمية حرب المؤيدين.. وراء مؤخرة العدو، والمستندة إلى الشعب، على مشاعر الارتباط بالوطن السوفيتى.. هكذا لم يهتز النظام.**

وبعد عام ١٩٤١ فى نظر الشعب السوفيتى بمثابة «العام الرهيب»، حيث استمر زحف الجيش الهتلرى إلى الأمام ولكى تتم مقاومة الغزو وضع اقتصاد البلد بالكامل لخدمة الحرب من خلال تحول صناعى ضخم، **فتحولت مصانع كانت تصنع المحاريث، إلى صناعة المدافع الحربية، كما تحولت مصانع المعادن إلى إنتاج مزيج المعادن اللازمة للمصفحات وللمدافع أما مصانع الآلات الزراعية فتحولت إلى إنتاج مدافع الهاون وتم إخلاء المصانع الكبيرة فى موسكو ولينينجراد وخاركوف وأوديسا، مع غيرها من المراكز الصناعية فى الاتحاد السوفيتى خاصة تلك الواقعة فى الأورال فى سيبيريا، وفى جمهوريات آسيا الوسطى.**

فى خلال عام واحد تحول الاتحاد السوفيتى إلى معسكر منظم، وعاد الإنتاج الصناعى بعد تحوله- لخدمة اغراض الحرب- إلى مستواه السابق قبل الحرب ولم تكن هذه النتيجة الفائقة لتتحقق لولا تعبئة الطاقات الشعبية كلها، تلك التعبئة التى جاءت طواعية منهم لأن الدولة لم تتوفر لها وسائل قمع أو إكراه لتجبر هذا العدد الضخم من الجماهير على العمل، سواء كان ذلك فى الأراضى المحتلة أو فى المناطق التى كانت حرة.

فى نوفمبر عام ١٩٤٢، نجح الجيش السوفيتى فى التحول من الدفاع إلى الهجوم بفضل إخلاص جماهير الشعب بأكمله وبفضل اللجوء إلى اقتصاد الحرب، وفى البداية، قامت ثلاث فرق من الجيش السوفيتى بمحاصرة القوات النازية -منذ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢- التى كانت تحتل ستالينجراد وذلك فى المنطقة بين الفولجا ودون، حيث شملت الفصائل النازية ٣٣٠ ألف رجل. وبعد معارك حامية، انتهت بالاستيلاء على ستالينجراد بأكملها، أجبر المارشال فون بولوس Von poulus على تسليم المدينة فى ٢ فبراير عام ١٩٤٣، بعد أن

ضحى بـ ١٤٧ ألفا من جنوده الذين قتلوا أو بـ ٩١ ألفا من سجنوا (وبينهم ٢٢ جنرالاً عسكرياً) .

ويشير هذا النصر غير المسبوق على مدى التاريخ إلى نقطة تحول جذرية فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية ، فقد دمرت سمعة الجيش الهتلري- سيد أوروبا كلها- الذي كان يعتبر نفسه جيشا لا يقهر.

من هذه اللحظة فصاعدا ، أصبح الاتحاد السوفيتي يملك زمام الأمور ، وأخذ يسترد المدن التي فقدت قبل ذلك بعام، رغم جهود الجيش الألماني الهائلة.

وبعد النصر الثاني الحاسم، بعد نصر **ستالينجراد** وهو النصر في معركة **كورسك** التي استمرت من يوم ٥ يوليو عام ١٩٤٠ إلى ١٣ أغسطس عام ١٩٤٣، وقد أعد هذا النصر الجيش السوفيتي ليصل بهجومه الكبير إلى ما وراء الحدود. **محررا رومانيا ومن بعدها بلغاريا والمجر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، بل وجمهوريات البلطيق في الشمال من السيطرة الهتلرية.** وفي النهاية، دخل الجيش السوفيتي ألمانيا نفسها حيث جمع هتلر معظم قواته على الجبهة الشرقية، حتي انه من بين ٢٧٤ فرقة في الجيش الألماني ، كانت هناك ٢٠٤ فرقة تواجه الاتحاد السوفيتي.

أما الاتحاد السوفيتي فكان يستعد لهجمته الأخيرة لتحرير بولندا والزحف نحو فيينا وبرلين ، وقد تم تعديل هذا المخطط وفقا لطلب **ونستون تشرشل** بهدف إنقاذ القوات الأمريكية على الجبهة الغربية.

ومنذ نهاية عام ١٩٤١ تكون فعليا التحالف المضاد لهتلر، من دول الاتحاد **السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، بل وفرنسا** التي نجحت بقيادة **الجنرال دي جول** ، ورغم الاحتلال في الحفاظ على مكانها داخل هذا التحالف، حتى كانت الوحيدة التي أرسلت إلى موسكو فرقة بحرية صغيرة ومن بعدها الفرقة العسكرية «**نورماندي -نيمين**» لكي تحاربا في صفوف السوفيت على الجبهة الشرقية.

لكن على الرغم من تلك الجهود ، ومن جهود المقاومة في الأراضي الفرنسية ، لم تفتح جبهة ثانية في شرق فرنسا وجنوبها إلا بعد ذلك بمدة طويلة ، حين رسى هناك الأسطول الانجليزي -الفرنسي- الأمريكي في يونيو عام ١٩٤٤ **ويعكس هذا التلكؤ سلوك عدد كبير من الساسة الغربيين** ، ذلك السلوك الذي عبر عنه السناتور الأمريكي **ترومان** Truman (الذي أصبح فيما بعد، رئيسا للولايات المتحدة) بطريقة تهكمية قائلا: وإذا كنا نرى أن الغلبة **الآن لألمانيا فعلينا أن نساعدها حتى يستمر القتال أكثر وأكثر،** هكذا صاغ ترومان المنهج الذي عمد الزعماء الأمريكيين في العالم كله حتى يصلوا إلى الهيمنة عليه .لكن جاءت اللحظة التي أملت فيها العلاقات بين القوى الدولية بتكوين جبهة أخرى مع الاتحاد السوفيتي لتفادي خطر زحف الجيش الأحمر على أوروبا بأكملها وصولا إلى المحيط الاطلنطي. ومن ٢٨ نوفمبر إلى أول ديسمبر عام ١٩٤٣، عقد في **طهران** مؤتمر للحلفاء تعهدت خلاله حكومتا أمريكا وبريطانيا بتنظيم أسطول يصل إلى شمال فرنسا وجنوبها قبل أول مايو ١٩٤٤، وبالفعل حدث ما تعهدا به اثناء الزمن المحدد لذلك أما هتلر الذي قام بتعبئة طبقات جديدة للحرب في الفترة الأخيرة فقد أصبح يتوفر لديه ٣١٥ فرقة عسكرية وعشرة ألوية.

خلال ثلاث سنوات ، تحمل الاتحاد السوفيتي وحده عبء **الهجمات** الأرضية للنازيين، ومع رسو الاساطيل في غرب أوروبا ، ظلت الجبهة السوفيتية -الألمانية الساحة الرئيسية للقتال أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن بين ٣١٥ فرقة عسكرية وعشرة ألوية توفرت لدى الجيش النازي، تجمعت ١٩٨ فرقة وستة ألوية على الجبهة الشرقية منذ بداية عام ١٩٤٤. بالاضافة إلى ذلك ، كانت هناك ٣٨ فرقة و١٨ لواء من أعوان ألمانيا داخل أراضي الاتحاد السوفيتي، أما الفرق التي كانت في مواجهة القوات الأمريكية البريطانية في إيطاليا فلم يتجاوز عددها ١٩ فرقة ولواء واحد، أي ٦٪ من مجموع قوات ألمانيا ، ولم تحتفظ القيادة

خرتشوف.. تقرير إلى المؤتمر العشرين

الألمانية فى فرنسا وهولندا وبلجيكا والنرويج ، إلا بـ ٦٤ فرقة عسكرية ولواء واحد، أي ما يعادل ٢٠٪ من جيشها.

ولقى وصـول أسطول التحـالف إلى الشـواطئ الفرنسية فى نورماندى، يوم ٦ يونيـو عام ١٩٤٤ نجاحا كبيرا، وسارت الأمور فى سرعة جعلت باريس الثائرة تتحرر وحدها قبل وصـول جيش الحلفاء ، حتى استسلم حاكم المدينة الألماني فون شرليتتز للمحاربين الفرنسيين، وأخذ جيش الحلفاء، الذى ضم وحدات فرنسية قوية ومتحمسة تحت قيادة الجنرالات كـرينج ولاتر وتاسيـنى ولوكليرك ومونسـابار يتقـدم ، دون توقف حتى تجاوز ستراسبورج فى اتجاه برشتسجادن، حيث كان يقيم هتلر.

ويختلف الأمر فيما حدث مع الجيش الانجليزى -الامريكى الذى عبر شمال فرنسا ، ففى ١٦ ديسمبر عام ١٩٤٤، ردت القوات النازية على جيش التحالف بهجومها على آردين، حيث قلبت القوات الامريكية رأسا على عقب وبدأت فى تعقبها نحو البحر متتبعة تراجعها ، ووفقا لشهادة الجنرال الألماني جوديريان فإن هتلر كان يتوقع أن يكسب وقتا هكذا ليدمر آمال خصومه فى تحقيق نصر كامل، وليجبرهم على التخلى عن مطلبهم فى استسلامه غير المشروط بل ليجبرهم أيضا على توقيع معاهدة سلام منفصلة معه.

ثم التمس رئيس الوزراء البريطانى تشرشل المساعدة العاجلة من حكومة الاتحاد السوفيتى، فقد خلت قيادته لانهاء الهجوم فى ١٢ يناير رغم عدم ملاءمة الجو لعمليات الطيران والقصف الجوى.

وهكذا أجبرت القيادة الألمانية على تحويل أكثر فرقها العسكرية حنكة وتدريبا من الجبهة الغربية إلى الجبهة الشرقية بأسرع ما يمكن، مما يسمح لقوات التحالف بالتقدم من جديد دون أن تقابل أية مقاومة تذكر ، وفشل هجوم هتلر المضاد الذى كان يفترض فيه إظهار قوة هتلر إلى الانجليز والأمريكان بهدف حثهما على توقيع معاهدة سلام منفصلة معه.

فى هذه المرحلة الأخيرة من الحرب أخذت مقاومة الهتلريين فى الغرب تخفت، حيث فضلوا غزو القوى الغربية عن غزو السوفيت المتدفقين نحو الشرق والذين دافع الهتلريون عن مواقعهم ضدهم بحماس ملتهب ، وخلف المواقع المجهزة تجهيزا شديدا فيما وراء الأودر ونايس (Neisse) والتى كان يتعين على الجيوش السوفيتية تدميرها واحدة تلو الاخرى مقابل خسائر رهيبة كانت برلين تبدو حصنا منيعا، حيث اعدت ثلاثة صفوف مركزة لتحصينها ، كما اعدت المدينة نفسها مقاومة داخلية حامية.

ووصل عدد جنود الجيش الألمانى الذى كان يحمى برلين إلى ما يقرب من مليون رجل ، كما شمل ٨ آلاف مدفع حربي بما فيهم من مدافع الهاون ،و١٢٠٠ مركبة حربية بمدافعها، و٣٣٠٠ طائرات أما القيادة السوفيتية فركزت عدتها فى ١٠ آلاف مدفع و٦٣٠٠ مركبة حربية ومدافع إطلاق ذاتي و٧٣٠٠ طائرة.

بدأ الهجوم على برلين يوم ١٦ أبريل واستمر حتى ٢ مايو بدلاً من إيقاف المقاومة التى باتت غير ذات فائدة استمر الهتلريون فى القاء قواتهم وسط معارك الشوارع ،وتم وضع ملصق يحمل أوامر هتلر التالية على جدران برلين: يعتبر أى من يقترح إجراءات تضعف قوة المقاومة أو يوافق عليها نحسب خائنا، وسوف يتم إعدامه فورا رميا بالرصاص اوشنقا وحين أبت القيادة النازية الاستجابة لانذار التسليم اندفعت القوات السوفيتية على برلين ، وخلال عشرة أيام كان على المحاربين السوفييت أن يهجموا على كل حى، وعلى كل شارع ، ويستولوا عليه زاحفين فى عدة اتجاهات- فى وقت واحد- نحو قلب المدينة ليلتقوا بقيادة الرايخ- بعد ذلك بساعة واحدة انتحر هتلر بتناول السم: كما انتحر جوبيلزGoebles بعد ان أعطى السم إلى زوجته وأطفاله وفى ١٢ أبريل عام ١٩٤٥ ، سلمت حامية برلين نفسها.

أثناء حصار برلين -ودون أن يكون لتلك الغارات الجوية الذابحة أية فائدة عسكرية بما انها تقع خلف صفوف المعركة -**قصف الطيران الامريكى المراكز الصناعية الكبيرة التى شكلت فيما بعد منطقة الاحتلال السوفيتى، أى الهال Halle ودرسرDeaaeou ، وخاصة درسدDrosde حيث أدى القصف** **١٧٠ ألف قتيل من الاهالى.**

خرج الأتحاد السوفيتى من الحرب العالمية الثانية منتصرا ، تلك الحرب التى دفع فيها القدر الأكبر من البطولة والتضحية ومع أن الولايات المتحدة قد أرسلت إليه ١٢٠ ألفا من الطائرات (وفقا لما اعلنه الأمريكان) خلال الحرب ، إلا أن هتلر كان فى الفترة نفسها قد صنع ٨٠ ألف طائرة، كما صنع السوفييت ١٢٠ ألفا. وفقد الجيش الأمريكى الذي تدخل فى المرحلة الأخيرة من الحرب ٢٠٠ ألف جندى، **فى حين فقد الاتحاد السوفيتى ٢٠ مليون ما بين جنود ومدنيين.**

وشملت إعادة البناء التى قام بها الاتحاد السوفيتى لإصلاح خسائره، وما تهدم به ، ملايين من المتطوعين تماما كما حدث أثناء مقاومة الغزو ، وتراوحت هذه الخسائر بين **مناجم دومباس Dombass التى أغرقها الهتلريون وبين السكك** الحديدية التى دمرت ، والسنترالات والخطوط الكهربائية التى قطعت وبين مدن لينينجراد التى تحولت إلى اطلال بل والي مقبرة شاسعة وكييف التى محيت تقريبا ، وستالينجراد التى تهدمت.

فى نهاية عام ١٩٤٧ ، أي بعد عامين من نهاية العدوان وصل الإنتاج إلى مستواه نفسه قبل الحرب ، واستمر التقدم السوفيتى الخارق. وراحت أعمال البناء والحفر تغطى البلد كلها حتى **سيبيريا ، ومن كازاخستان إلى بايكال** فى الشمال ، ومثال ذلك السدود الكبيرة فى أنجارا وأينيوسى ، أو فى الجنوب حيث تم حفر قناة بين الفولجا ودون وأقيم سنترال كارخوفا على الدنيبر.

فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى، **ألقى مالنكوف** مقرر اللجنة المركزية بيانا يضم تلك الانجازات التى لم يشك فيها ولا فى عظمتها ، **متجاهلا بذلك أي نقد لنتائجها أو لسلبياتها وللأساليب الديكتاتورية والبيروقراطية التى استخدمها القادة بشكل مطرد لتحقيقها فى خضم السعادة البالغة بالنصر وبتقدم جماهير الشعب الفقيرة نسب كل النجاح الذى حققه الشعب الي ستالين وحده ، ودون أى نقد لما قام به.**

النموذج السوفيتي والاشتراكية (٤)

الملكية الاشتراكية

د. خليل حسن خليل

من بين الأفكار، التى قلنا إن الفكر الاشتراكى يستند إليها فى بنائه النظرى والتطبيقى فكرة المادية التاريخية، وفكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، المقابلة للملكية الخاصة، التى تعتبر حجر الزاوية فى الفكر الرأسمالى.

ولما كانت الفكرة الأولى، فكرة فلسفية، وقد أثارت، ولا تزال تثير، جدلا حادا حول علاقة الاشتراكية بالأديان. وقد استغلت القوى الرأسمالية والرجعية هذه الفكرة، وحاربت الاشتراكية من خلالها، لذلك، فهى تتطلب منا مقالة مستقلة، حتى نتبين الصورة الحقيقية للعلاقة بين الاشتراكية والدين. فهناك خلط كبير حول هذا الموضوع، وعلى ذلك سنركز فى هذه المقالة على الفكرة الثانية، وهى الملكية.

سوف لا نخوض فى تتبع الملكية منذ نشأة الإنسان على هذه الأرض، فالمعروف أن الانسان الأول، كان يملك ادوات انتاجه البدائية. ثم آلت ملكية تلك الأدوات، والارض التى تستخدم للرعى ثم الزراعة، إلى ملكية جماعية للقبيلة. ثم استولى الاقطاع (امراء ورجال دين) على الأرض وتملكوها ملكية خاصة. يزرعها لهم الفلاحون (العبيد ثم الارقاء). وظلت الملكية خاصة بعد سقوط الاقطاع، وظهور الرأسمالية، حيث سيطرت الفئات البرجوازية على الأرض والزراعة، وكذلك على التجارة والصناعة.

ويكفى القول بأن الملكية الخاصة هنا، هى ملكية الافراد والمؤسسات والهيئات الخاصة لوسائل الانتاج (ونعنى بوسائل الانتاج، الأرض ورأس المال، أو ادوات الانتاج).

هذه الملكية الخاصة تخول للمالك قانونا، أن يتصرف فيها تصرفا تاما، فله أن يزرع الأرض، أو يتركها دون زراعة، وأن يزرعها بالمحصول الذى يريده. وكذلك الحال بالنسبة للمشروع الصناعى، بغض النظر ان هذا المحصول أو السلعة نافع للمجتمع، وضرورى لحياته وتنميته، أو غير نافع، وغير ضرورى.. طالما أن المنتج يعود بأكبر قدر من الأرباح، وهو المعيار الأساسى الذى يحكم المالك، طبقا لفلسفة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

وقد ترتب على هذه الملكية الخاصة آثار اجتماعية اقتصادية مدمرة للمجتمع الانسانى. الأمر الذى حدا بالاشتراكية للنضال لالغاء الملكية الخاصة. ومن هذه الآثار ما يلى:

١- استخدام وسائل الانتاج استخداما سيئا، أو غير رشيد على الأقل، بأن توجه هذه الوسائل حسب مصلحة مالكها، إلى انتاج ضئيل النفع اجتماعيا، وقد يكون ضاراً. وحرمان المجتمع من الانتاج الضرورى اللازم لاشباع حاجاته الأساسية. حيث أن الفلسفة هنا هو حصول المالك على أكبر قدر من الأرباح.

٢- طالما أن الربح هو الهدف الأول، إذن فانتاج أكبر يضمن الحصول على ربح أعلى. ومن ثم يتسبب الانتاج الوفير فى حدوث أزمات معروفة فى الانتاج الرأسمالى، هى أزمات ركود، فالانتاج الوفير لا يقابله طلب كاف على المنتجات. وتبقى السلع متراكمة دون أن تباع. وتتسبب فى بطالة تغطى ملايين كثيرة من العمال فى الاقتصاديات الرأسمالية. وبهذا يتعطل أغلى عنصر فى المجتمع الانسانى، وهو الانسان، ولا تستخدم ملكاته الخالقة بسبب البطالة، وكثيرا ما تصاحب أزمة الركود بازمة تضخم، تتعقد معها متاعب تلك الاقتصاديات.

٣- الملكية الخاصة تثير المنافسة بين المنتجين. وفى هذا مصلحة للمستهلك، كما يقول انصارها. حيث تتحسن نوعية المنتج، ويبعد المنتج غير المكلف من السوق، والمنافسة: هى العصا السحرية التى تجعل قوى العرض والطلب «الطليقة» تتوازن عند الثمن العادل، أى ثمن السوق. ويتوازن الانتاج، فيبقى على أكفأ المنتجين، و يطرد الضعفاء منهم، إلي غير ذلك من صور السحر الذى يعرض به نموذج المنافسة الكاملة فى كتب الاقتصاد المدرسية اجنبية كانت أو محلية.

والواقع ان نموذج المنافسة الكاملة، أصبح من المعترف به انه لا وجود له، ويقوم على فروض بعيدة عن الواقع وأن صور التدخل والاحتكار فى السوق الرأسمالية أصبحت أمراً واضحاً جليا فى الحياة الاقتصادية، سواء على مستوى الدولة الواحدة أم على مستوى العالم. ونحن نشاهد الآن الشركات الكبرى العابرة للقوميات وسيطرتها على اقتصاديات العالم. والمعروف أن المحتكر يرفع السعر للحصول على أعلى مستوى من الربح. وهنا استغلال للمستهلك، ونزف لموارد الاقتصاد القومى، لمصلحة قلة من الشركات الأجنبية، ووكلائهم وتوابعهم فى دول العالم الثالث..

٤- تؤدى الملكية الخاصة للأرض ولرأس المال إلى ظلم اجتماعى صارخ. ذلك أن القلة التى تملك تلك الوسائل، تتحكم فى الكثرة التى لا تملك، لا من حيث رفع الأسعار فحسب، بالنسبة لجمهور المستهلكين، ولكن بالتحكم فى الأجور التى تعطى للعمال الذين ينتجون تلك المنتجات. والمعروف أن العمل الانسانى، هو المعيار الصادق والأخلاقى لقيمة الاشياء، التى يجب أن تؤسس على ما بذل فيها من عمل انسانى. والمعروف أن الرأسماليين يدفعون للعمل اجوراً هزيلة، لا تكفى لعلاج ما يتعرضون له من بأساء واستهان. وبذلك يكبر حجم فائض القيمة الذى يأخذه الرأسماليون. أي الفائض من ثمن

السلعة بعد دفع الأجر الهزيل للعامل ، الذي كان يجب أن تكون قيمة السلعة كلها من نصيبه فهو الذي خلقها ، وأعطاها قيمتها.

هذه الظاهرة ، ظاهرة الاستغلال للعامل واضحة ، في دول العالم الثالث. وهي كذلك موجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة.. فما زال الصراع على الأجور ، وضد البطالة ، مستعرا في الدول الرأسمالية بين العمال والرأسماليين ، وسيبقى كذلك إلى أن يأتى الله أمراً كان مفعولا.

٥- يتسرب نفوذ هذه القلة المالكة والمسيطرة على وسائل الانتاج إلى السيطرة على المؤسسات السياسية ، فالقوة الاقتصادية الكبيرة ، وهي التى تسير المجتمع سياسيا واقتصاديا . وهذا ما نراه في العالم المتقدم والمتخلف على السواء ، وهي التى تستطيع أن تنفق على المعارك الانتخابية المكلفة ، وتحتل المقاعد النيابية في البرلمان.

وحينما تمسك القلة بخناق الجماهير في مجال السياسية والاقتصاد ، فالمجتمع كله يصبح خاضعا لها ، تشكله اقتصاديا واجتماعيا لخدمة أهدافها . بل أن نفوذها يتسرب الي تشكيل ثقافة المجتمع ، لتسهل لها سيطرتها على ميدانى الحكم والانتاج.

هذا القهر والتسلط على الانسان في كثرته الكثيرة ، واستغلاله ، والاستيلاء على ناتج عمله هو الذى حدا بالاشتراكيين في كل زمان ومكان على الثورة ضد الرأسمالية ، وما تتضمنه من ملكية خاصة ، ونسبوا الى الملكية الخاصة كل الموبقات التى حاقت بالمجتمع الإنساني.

وأخذ المفكرون الاشتراكيون في مهاجمة قاعدة الملكية الخاصة ، التى هي أصل النظام الرأسمالى ومصدر لألوان الظلم التى يفرزها. وقامت الثورات الاشتراكية على ضوء تلك الكتابات ، سواء كانت الكتابات في الاشتراكية الخيالية ، أو حينما صارت الاشتراكية علما على يد ماركس ، والناسجين على منواله.

والبديل بطبيعة الحال أن تجنب الملكية انفراد أفراد قلائل بها ، وأن تكون الملكية للشعب أو للناس مجتمعين وبذلك نشأت أفكار الملكية العامة ، والجماعية ، والشعبية ، والجماهيرية ، والكوميونية ، وغيرها.

والملكية العامة ، اذا كانت جزئية ، والدولة ليست دولة لعمال أو لجماهير ، لا تعتبر بديلا كاملا للملكية الخاصة ، ولا تجعل من الدولة دولة اشتراكية . ذلك أن هيكل الدولة هنا يمكن أن يكون مماثلا لهيكل الانتاج الرأسمالى. تقوده فئات برجوازية ، ويمكن تسمية النظام في هذه الحالة رأسمالية دولة ، (كما وصف- البعض النظام السوفيتي خطأ في نظرى- فقد كان الحزب ممثلا للطبقة العاملة ، ولكنه كان تمثيلا رديئا بيروقراطيا ، تسبب في اغتراب الجماهير ، كما قلنا في المقالات السابقة).

وقد تكون التسمية المرغوب فيها ، في نسبتها إلى الشعب كله ، أو الجماهير كلها ، أي الملكية الشعبية او الجماهيرية بعبارة أخرى الملكية الاشتراكية.

ولا مراء ، أن الحزب الشيوعى السوفيتى ، كان على حق ، حينما حول الملكية الخاصة الى ملكية عامة ، تمثل فيها الدولة الشعب في ملكية وسائل الانتاج . ولو أن ادخال الدولة في الملكية ، وضع البذور البيروقراطية في الحزب والدولة ، التى تسربت الى المؤسسات الانتاجية والسياسية.

والملاحظة التى يمكن أن توجه للتجربة السوفيتية ، هي أن الاجراءات التى اتبعت في القطاع الزراعى ، كانت مبالغا فيها بدرجة كبيرة ، عند التحول الى الملكية الجماعية ، التى اريد لها أن تتم بين يوم وليلة ، وكان من الطبيعى ان تتوالى القصص ، التى قيلت عن العملية الجماعية في الزراعة ، ومقاومة الفلاحين لها . والاجراءات القسرية التى اتخذها ستالين لتطبيق النظام فوراً.

وقد يقال أن هذا موضوعاً قديماً ، مضى عليه سبعون عاما ، والواقع أن الأجيال تتناقل ما يحدث في مجتمعاتها ، وأن السياسة القسرية ، ظلت جامدة ، كما هي لم تتطور تطوراً يزيد من الاستجابة ، ويرضى المتعجين ، ويجعلهم يتمسكون وهم سعداء ، بالتجربة ، بالاضافة الى أن مهمتنا هى أن نفيد من التجربة : حسناتها أو أخطائها.

ونود أن نضيف أن الملكية الخاصة ، لها جذور في نفسية الزراع وغيرهم في القطاعات الأخرى سواء كانوا مالكين أو غير مالكين ، إذ أن النظام الاجتماعى والثقافة ، الذى عاش تحت الرأسمالية مئات السنين ، ولا يزال يعيش في بلاد كثيرة ، هذا النظام يجعل من الملكية الخاصة وآلاتها ويخلع على الملاك وضعا مرموقاً ، وقد تعمقت هذه القيمة في وجدان الناس زماناً طويلا ، فالغاء الملكية بين عشية وضحاها ، والاصرار على شكل واحد من اشكال الملكية العامة ، يظل مفروضا على الناس ، دون أن يسمح لهم بتطويره ، أمر على الأقل يجعل الناس لا يتشبثون به ، ولا يدافعون عنه ، وبصفة خاصة إذا كان قطاع الزراعة يتحمل الجانب الأكبر من أعباء التنمية الصناعية ، على حساب مستوى معيشة الزراع.

فاذا ما ضعف مستوى الأداء الاقتصادى في دولة ما ، وكل الاقتصاديات الاشتراكية والرأسمالية معرضة لذلك ، واذا كان الاقتصاد الاشتراكى في حاجة الى التطوير والنمو بشكل واضح ، حتى يجذب الناس الى عدالته وكفايته ورشادته ، كان المفروض أن تكون السياسات المتعلقة بالقضاء على الملكية الخاصة ، والتقدم نحو الملكية الاشتراكية سياسات داعية مرنة ، متدرجة ، يراد لها أن تحقق الاهداف الاقتصادية الكبيرة لدولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي.

وهذا كان يتطلب دراسات تطويرية لانظمة الملكية والحوافز ، فاذا وجد ان الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثلا ، ستدفع الاقتصاد الوطنى من حيث النماء ، والكفاية فلا بأس من إدخال جرعات منها ، مسيطر عليها ، حتى لا تنجم عنها الاضرار السابق الإشارة إليها .. فنحن في ظل اقتصاد اشتراكى منظم ، مؤسساته وثقافته اشتراكية ، يمكن أن يوجه القطاع الخاص فيه لخدمة التنمية الاشتراكية ، بقيادة القطاع العام .. وهذا يمكن ان يضيف استثمارا وأداء اقتصاديا في المجالات التى لا يعمل فيها القطاع العام ، وهذه إضافة جديدة ، وليس بيعا للقطاع العام ، كما تفعل بعض الحكومات في الدول المتخلفة.

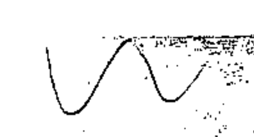
هكذا فعلوا في الصين ، وبرهنوا على سياسة ذكية واعية ، وحققوا أقصى معدل للتنمية على مدى التاريخ الإنساني سواء في الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية (نحو ١٤٪ سنويا).

ولا مراء ، أن الملكية الاشتراكية هي الأصل ، وهي الهدف النهائي ،ولكن ليس ضروريا أن يتم ذلك في عجلة ، ولكن مع الوقت ، ومع ترسيخ الفكرة والثقافة الاشتراكية.

وهناك مبررات للدفاع عن النظرة السوفيتية منها : إن التجربة قد نضجت في نظرهم ، بناء على الملكية العامة والجماعية .. وحرص السوفيت على ضرب المثل للمجتمعات الأخرى ،بأن الاشتراكية ممكنة التطبيق ، وأكثر كفاءة ، وقد قلنا في مقالة سابقة ، أن التخطيط الاشتراكي اثبت كفاءته في التنمية مقارنا بالنموذج الرأسمالى.

ومن المبررات كذلك أن الاتحاد السوفيتي ، كان محاطا بأعداء أشداء في الخارج ، ولهم انصار ما زالوا في الداخل ، فهو يخشى إن تراخى ،فإن البناء الاشتراكى يتراخى .

نحن لا نود أن نخوض في تلك المسائل. ولكننا أردنا أن نحلل الظاهرة ، وأن نبدى رأيا فيها..





ولي الدين يكن
ارستقراطي يعشق الحرية.. ويدافع عن الفقراء

« الحرية عدوة الملوك، وحبيبة الشعوب»

« مساكين أنصار الحرية يريدون أن يخلصوا العباد من الظلم فيقعون هم تحت الظلم» ولي الدين يكن.

د. رفعت السعيد

الاسم: ولي الدين حسين سري يكن.
الميلاد: ١٨٧٣
المهنة: أرستقراطي - شاعر- موظف كبير.
الوفاة: ١٩٢١

مع وصول محمد على باشا الى مصر.. تراكمت معه أسر تركية عديدة، منهم «ابراهيم» ابن أخت محمد على (و"يكن" تعنى بالتركية ابن أخت) ولهذا سمى ابراهيم يكن.

الجد باشا، الأب باشا. وليس الأمر مجرد رتبة بل هم جزء من الأرستقراطية الحاكمة.. أما الأم فهي ابنة أحد أمراء الشراكسة. وهكذا امتلك الفتى" ولي الدين" حسبا ونسبا ومكانة ومركزا مرموقا.

ولد في ضاحية من ضواحي استنبول. ثم أتى الى مصر طفلا. حيث رعاه عمه على باشا حيدر وزير المالية بعد وفاة والده، أتوا له بمدرس خاص شأن أبناء الأكابر، ثم الى" مدرسة الأنجال" (مدرسة خاصة أسسها الخديوى توفيق لتعليم أولاده وأولاد الأمراء، وكان الهدف منها ألا يختلط أبناؤهم بأبناء الشعب).. أتقن العربية والتركية والفرنسية والانجليزية وأحب الكتابة والأدب، وكتب في مجلتي" القاهرة" و" النيل"، ثم أصدر مع يوسف بك فتحي جريدة" المقياس".

لكن هذا الاتجاه للكتابة والاشتغال بالصحافة (وهي مهنة لم تكن محترمة) أفزع الاسرة فقررت تكبيله بقيود وظيفة حكومية فعين في "النيابة" ثم في القسم الأفرنجي بالمعية السنية عام ١٨٩٣،ثم ترك مصر إلى استانبول علي زمن السلطان عبد الحميد" خاقان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين"كما كان يسمى نفسه. وتلقاه عمه محمد بك نائق عضو مجلس الشورى، الذى قربه من الأعتاب السلطانية فتقرر منحه الرتبة الثانية. لكنه أحس بظلم العثمانيين الظالم، وبافتقاد الحرية، وأحس أن الانعام عليه قيد وضعوه في عنقه فعاد الى مصر..

.. وأصدر جريدة" الاستقامة" ليعبر فيها عن سخطه على الظلم العثماني، وتسلط السلطان، وقهر العرب وكتب يقول:" أنا تركي وأبغض عباد الله الى تركي يعتدي، وأحب العرب حبا خالط الروح، وجرى مجرى الدم في العروق. فأنا عربي الأدب والقلم، عربي النزعة. ومن أبغض العرب، أنا مبغضه"

وواصلت الإستقامة حربها دفاعا عن الحرية حتى قرر العثمانيون منعها من الدخول إلى جميع البلاد العثمانية فأغلقها، وكتب يودعها قائلا:

أراني وحيدا والحوادث جمة..
ألاقي طعانا جيشها وضرابا
أثبت أقدامي وأبرز صفحتي..
لديها، ولا أرضى هناك حجابا
فأطعمها من لحم جسمي مطعما..
شهيا وأسقيها الدماء شرابا
أذم فلا أخشى عقابا يصيبني.
وأمدح لاأرجو بذاك ثوابا

وتفزع الأسرة من هذا الاندفاع وتحمله حملا مرة أخرى إلى استانبول حيث يقلد وظيفة كبيرة بهدف تقييد لسانه وقلمه، لكنه لايسكت فينفيه السلطان إلى"سيواس".. وبعد سجن ونفى وعذاب يعود إلى مصر لينطلق وبأعلى صوت مدافعا عن الحرية، رافضا للظلم، مؤكدا انتماءه إلى ساحة الفقراء..

* * *

ويرتفع صوته.. نثرا وشعرا مهاجما السلطان العثماني وحاشيته قائلا:

بغال تسوس الأسد شر سياسة..
ماساس أسدا قبل ذاك بغال.

ويقول:

فجاءوا يسوسون الأنام سياسة..
سدى لم تسسها قبل ذاك البهائم
فكم عالم صاحوا به أنت جاهل..
وكم جاهل قالوا له أنت عالم
صحا كل شعب فاسترد حقوقه..
فياليت يصحو شعبك المتناوم

وعندما يكتب شوقي قصيدة يدافع فيها عن السلطان عبد الحميد.. يرد عليه ولي الدين:

وذكرت سكان الحمى..
ونسيت سكان القبور
وبكيت بالدمع الغزير.
لباعث الدمع الغزير.
ولواهب المال الكثير.
وناهب المال الكثير.

وعندما يطاح بعبد الحميد ويمارس من أطاحوا به ذات الإرهاب والقهر يهاجمهم

أفلا يزال السوط حاكمكم..
وأبو السياط يبلدز ذهبا
أفلا يزال الدهر يعجبكم..
ضرب ومضروب ومن ضربا
ونقول أحرار فنمدحكم..
لاحرفيكم.. كلنا كذبا

ويشن ولي الدين يكن حملة عنيفة على رجال الدين الذين خضعوا للخليفة العثماني المستبد ودافعوا عنه، فيقول.." إن العامة تحب الشئ اذا حببه اليها زعماؤها، وتبغضه إذا بغضه إليها زعماؤها.. وزعماء العامة عندنا رجال الدين وهؤلاء يحبون أن يظلوا

متحكمين في الرقاب، وأن يبقوا عيالا على الأمــــة، وأن يلثم الناس أيديهم، ويملأوا أكياسهم، ثم أن عبد الحميد اتخذ منهم شيعته وزادته، فما أقر هيبته في القلوب، ولا ابتاع له المردات الا هذا الرهط».

ثم يرتفع صوت هجومه علي رجال الدين: " ولو جمعنا العمائم التى بالبلاد العثمانية وجعلنا بعضها فوق بعض لبنينا حصنا يعجز الأسطول الانجليزى عن هدمه".

وعندمايقبض على الشيخ جميل الزهاوى بالعراق لمناداته بحرية المرأة ونزع الحجاب عنها يكتب ولي الدين " ياأيها المسلمون . . أنا مسلم مثلكم يحزنني خسرانكم، ويشركني معكم مصرعكم أن هؤلاء الرجال الذين أثقلت هاماتهم العمائم أكثرهم لايعقلون . . كان عبد الحميد يقتل الناس ويظلمهم وينفيهم وينهب الخزائن وكل هذا حرام فى دينكم فما قام فى وجهه واحد منهم ناصحا أو رادعا . . لكنهم اليوم وقد وسعتهم بلاد الحرية يكرهون ان يروا حرا يتكلم . يهاجمون الساعل والماخط، والآكل والشارب، حتى لقد زهدونا فى الحياة، وهم أشد الناس بها تعلقا. فلا تجعلوا لهم سلطانا عليكم، فيكسبوا من خسرانكم ويسعدوا بشقائكم وأنتم لاتعلمون"

. . ويهيم الرجل بالحرية عشقا . . " ياحرية، أنا عرفتك وهمت بك هياما . . فأنا صاحبك من قبل ومن بعد ولن أخاف بعد اليوم رقيبا"

ويتغزل فيها:

نشتاق حرية فيزسينا . .

من دهرنا عن حبائها ضنن.

أوهننا حـــبــهـــا وتيــمـنـا . .

حــــتى ترانا وشـــفـنـا الوهن.

ويقول: « الحرية طافت بلاد الله، فكلما دخلت أرضا أعتقت المعتقلين فيها، فلما طرقت تركيا اعتقلوها في سجنها بيلدز».

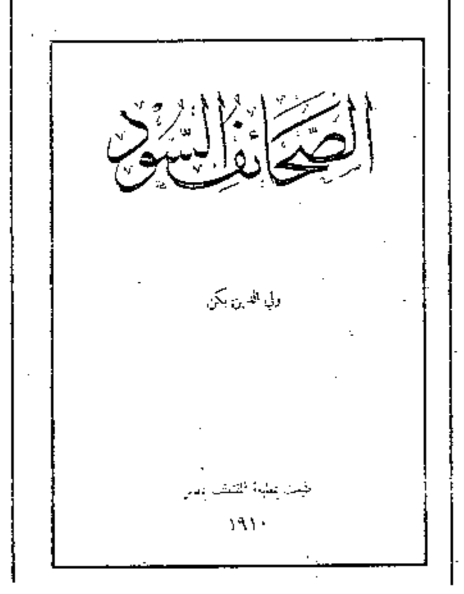
وعندما يطاح بعبد الحميد ويتولى حكام جدد ليستبدوا هم أيضا، يكتب في أسى:" بالأمس كنا ننادي ياحرية . . ياحرية، ياحبيبة الشعوب، وعدوة المستبدين، ومرتع الآمال، ومسرح النفوس، وشفاء الصدور، وحياة الممالك. فلما استجابت دعاءنا، وأقبلت برضائها علينا، تجاذبنا ضفائرها، وتنازعنا حليها، ووصلنا القيود التي فكتها عن سواعدنا لنشد بها سواعدها»

* * *

ويتصاعد هجوم ولي الدين . . من الدفاع عن الحــرية ، إلي الدفــاع عن الفــقــراء والاشتراكيين . . وتحت عنوان « مقتل فرر» (اشتراكي أسباني نفذ فيه حكم الاعدام) يكتب ولى الدين:

" هي ثلاث رصاصات رميت بأسبانيا، فجاوبت دويها بلاد الله. ثلاث رصاصات رمتها حكومة متمدينة، بشهد من حكومات متمدينة، فقتلت رجلا متمدينا . حرا أشقته حريته، عارف أجهدته معرفته، ومنصف أرداه انصافه . . و"فرر" أبى زعامة القرد علي الجمع ، وكره أن يرى أناسا يرفلون في ثيابهم المخملية يجررون أسيافهم ، وتخفق على رؤوسهم خرق فوق قضبان يسمونها أعلاما، وأن تكثر حكومات الأرض من جمع هؤلاء في أزيائهم المضحكة لتقتل أمثالهم . . رفض أن يرى إخوته أبناء ادم يتنازعون أكنافا من الأرض ليست لهم ولالغيرهم ولكنها لكل الناس . . **ولهذا لايجزع علي"فرر" سكان القصور العالية ولا المدخرون للذهب والفضة، ولاسراة القوم ، ولا الوزراء،ولا كبار الموظفين . . وانما يجزع عليه المنفيون في أقاصي سيبيريا يعض الحديد على سواعدهم، والمقيمون في ظلمات السجون في سائر أقطار الأرض ، ويبكي عليه كل من ذاقوا مرارة الظلم والاستبداد في أسر المستبدين**. يحزن عليه الأرمني الذى قتل أقربوه فى مذابح الأناطولى. والتركى الذى ألقى ذووه فى لجج البوسفور، والعامل فى أعماق المراني محروما من نور الشمس، ولطف الهواء، والفقير الذي يحس بالفاقة ولايتجاسر علي شكايتها . . كل يندب" فرر" وكان"فرر" يندبهم»

وتصله رسالة من عامل عثماني يدعوه إلي نصرة الطبقة العاملة . . صراحة وبلا مواربة، فيرد عليه ولي الدين فى كتابه العنيف والمرير معا " الصحائف السود" قائلا:



"أيها الأخ العامل . . لبيك . . هذا يمين الاخاء أمده إليك، فإن كنت خاطبا ودا ،الود لك،وإن كنت شاكي ظلم فيراعي لسانك، وبياني ترجمانك، وأنا وحياتي درينة لك من المخاوف"

ويمضى ولي الدين ليهــــاجم الحكام والأغنياء معا:" ادخل الى حجرة الوزير تلق بها الأواني المذهبة فى نقوشها وتصاويرها على الجدران البديع . . وهو مضطجع علي مقعد أقل مسمار فيه أغلى من مالكه ثمنا وأنفس قدرا . هو يحسب أن العامل يدور كالدولاب لا يجهده تعب، ولايضنيه كد، ولو رآه في معمله منقصدا عرقا مشمرا عن ساعدين منتـولين عزما . . لأخذه الروع ولحارت تلقاء ذلك المشهد المهيب قواه".

ويصف أحوال العمـــال قائلا" إن بين الحيطان السود، تحت سحب الدخان، أمام النار التي يزكيهاالكير النافر، وتحت أعماق الأرض . . رجال شعث النواصي، غبر الوجوه، نبا عن أجسادهم النعيم ، وأجفلت عنهم السعادة، يخدمون بنى الإنسان كأن لم يكونوا هم من بنى الإنسان".

ثم يصيح في وجوه الأغنياء« من أراد أن يظلم العمال فليستغن عن العمال، ليقل هؤلاء الكبراء . . إننا فى غنى عن العمال ، واذا نزعنا عنا هذه الحلل الباهرة ملنا الى المعامل وشمرنا عن سواعدنا فصنعنا لأنفسنا، وليصنع العمال لأنفسهم، هنالك يعلم كل عمله».

ثم يقول لصاحب الرسالة "أن كان هذا يكفيك أيها الأخ العامل، فالحمد لله على خدمتك وخدمة إخوانى العمال".

ويحلم ولي الدين يكن كأي شاعر أرستقراطى بمجتمع المستقبل . . المجتمع الاشتراكى، ويصفه قائلا« انه مجتمع لو أنفقت أمواله فى تعليم الأولاد لصاروا كالأنبياء، ولو بذرت فى الأرض لنبتت السنابل ذهبا، ولو أنفقت على الفقراء لأصبح السائلون يشترون ملابسهم من« ريبو» (أفخم محلات هذا الزمان) ويفطرون بالشوكلاته».

ويبقى بعد ذلك أن ولى الدين لم يقل كل ماعنده . . فهو يقول حزينا وصريحا« إذا وهب الله أقواما من الترقي أكثر مما نالوه، وبقيت أنا حيا بينهم لكلمتهم بما يخالج صدرى تصريحاً لاتلميحا».

لكن حلمه هذا لايتحقق . . ولايبقى لنا سوى تلميحاته . . وإذا كان التلميح بكل هذه الحدة وبكل هذا الوضوح . . ترى ماذا كان يمكن ان يكون التصريح !



"اشتدى يا أزمة تنفرجى"

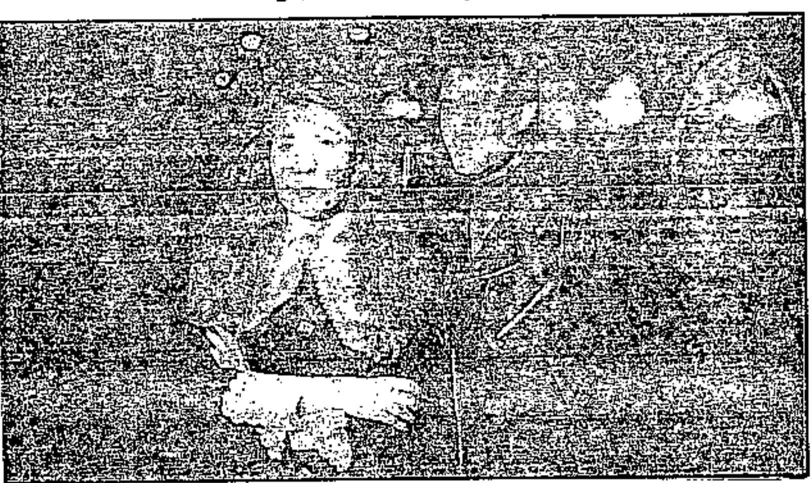
فيلم من تأليف: صندوق النقد وإخراج الحكومة



لا مفر ونحن نتحدث عما آلت إليه صناعة السينما المصرية اليوم ، من أن نتحدث بالضرورة عن السياسة والاقتصاد ، فهما فى الحقيقة جوهر القضية التى تبدو نموذجا كاشفاً- أو قل فاضحاً- للسياسة الاقتصادية التى ينتهجها أصحاب القرار فى مصر، منذ أن تولت حكومة **الدكتور عاطف صدقى** مسئولية «التفاهم» مع **صندوق النقد والبنك الدوليين**، على «الطريقة» التى سوف يتم اتباعها لتنفيذ قرارات مثل هذه الهيئات الدولية ، وهى فى حقيقتها ليست إلا غطاء لقوى ومؤسسات سياسية تريد أن ترسم خريطة العالم «على مزاجها» ، أعرف أن العديد من «دكاترة» الاقتصاد سوف يعترضون على أن يتحدث في اختصاصاتهم من لا يجيدون استخدام مصطلحاتهم المعقدة، لكن ما يجب أن يضعه هؤلاء الاختصاصيون في اعتبارهم أن أمور الحياة التى تزداد صعوبة كل يوم هى من صميم اختصاص كل فرد ينتمى إلى هذا الوطن.

وإذا كنا نولى السينما الكثير من الاهتمام بينما الناس يتذوقون المر فى الحصول بالكاد على لقمة العيش ، فإننا لا نرى فى هذا الاهتمام ترفاً ، وربما اعترض بعض الأعضاء الرسميين وغير الرسميين للحكومة، الذين يتجمعون بعد« عناء» حول همومنا أو زيادتها بالأحرى ، على الموائد العامرة فى كل ليلة حين يتبادلون التهانى فى أعياد الميلاد وحفلات الزفاف (والتى أصبحت باباً ثابتاً فى«اجتماعيات» المجلات الملونة) ، ربما اعترضوا على قولنا بأن السينما نوع من الترف ، وكيف لا وهم الذين استكثروا على هذا الشعب أن يكون مشروبه الوحيد كوب الشاى الأسود المغلى ببضع ملاعق من السكر، ومعهم كل الحق فى اعتراضهم ، فهم يعرفون أنواعاً أخرى من الترفيه، وهل لك أن تقارن بين **الكافيار والفول المدمس** ؟! وإن كانت ما تزال القضية الجوهرية فى هذا كله هو المصير الذى انتهت إليه صناعة السينما المصرية خلال السنوات التى سيطر فيها السادة «الدكاترة» على أمور حياتنا.

فى تلك السنوات التى دارت حول استلام الحكومة الحالية مقاليد الحكم ، وخلال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، كان إنتاج السينما المصرية من الأفلام يتراوح بين ٩٦ فيلما و٧٠ فيلما على التوالى، لكن حصاد عام ١٩٩٤ من الأفلام المعروضة **لم يتجاوز الثلاثين فيلماً**؟! إذا استثنيت أفلام التليفزيون التى عرضت عرضاً عاماً لتسد فترة الكساد خلال شهر رمضان الماضى ، (ومن المتوقع أن تغلق دور السينما أبوابها خلال رمضان الحالى لعدم وجود إنتاج من هذه النوعية من الأفلام) . **وهكذا نجحت الحكومة الحالية فى تحقيق رقم قياسى فى تدنى عدد**


نادية الجندى وفاروق الفيشاوى فى الهاسرسة حكمت فهمى

الأفلام المعروضة لم تهبط إليه السينما المصرية منذ عام ١٩٤٤، أى منذ نصف قرن كامل من الزمن، بل إنها حكومتنا نجحت فيما لم تنجح فيه أزمات طاحنة كان من الممكن أن تعصف بهذه الصناعة ، مرة خلال سنوات النكسة وحرب الاستنزاف ، وأخرى فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر.

وقد استطاعت الصحافة الرسمية أن تعطى لمصطلح «**الأزمة**» دلالة خاصة ، كأنها أمر قدرى لافكاك منه، أو أنها مجرد «**أزمة وتحدى**» ، ولست أعرف أزمة طارئة عارضة كمثل تلك التى كادت أن تلم بكافة جوانب حياتنا ، وتتفاقم يوماً بعد يوم ، دون أن تهتز لذلك شعرة واحدة لدى المسئولين (ولا أدرى من يسألهم أو يسائلهم، بل انهم يلقون باللوم كل اللوم على هذا الشعب ، حتى انها **تصبح الحكومة الوحيدة التى لا يعجبها الشعب الذى تحكمه(!)** تماما كما يلقون باللوم على صناع السينما فيما آلت اليه من تدهور ، وان كان اللوم الحقيقى لهم هو صمتهم المريب أمام ما يحدث لأكل عيشهم (ويبدو أنهم لم يعودوا يأكلون العيش الذي نعرفه، وان كان ذلك ينطبق فقط على عدد قليل من النجوم ، وهم صامتون بينما الحكومة تحاصرهم بقراراتها المرتجلة ، التى **تذبح كل الدجاج الذى يبيض ذهباً**، فلا تستطيع أن تبوح بما فى نفسك عما اذا كان ذلك مجرد خطأ -أيا كانت فداحته -فى التقرير، أم أنه أمر مقصود. يذكرك على نحو ما بالفرق بين أن يسرق البعض سيارة ليغيروا لونها ويحصلون عليها لحسابهم ،أو أن يسرقها آخرون لكى يفككوا أجزاءها ويبيعوها قطعة قطعة على أنها نوع من «الخردة».

رحلة النضج
أم تراجع الأحلام؟!

لا أدرى كيف أحدثك عن حصاد السينما خلال العام الماضى، بينما غاب عنها أو كاد كل من **محمد خان** و**ناصر حسين**،ولست أقصد بالجمع بينهما أى نوع من السخرية ، فما أعنيه هو أن التيار الإبداعى قد تراجع وانكمش وبدأ فى تقديم التنازلات. كما تقلص دور السينما التجارية التى كانت تقيم أود المئات والآلاف من العاملين فى هذه الصناعة . فماذا يبقى إذن منها ؟! وإذا كنا قد هاجمنا طويلا العدد الهائل من **أفلام المقاولات** التى يتم إنتاجها ، فإننا نرى انحسارها اليوم علامة على أن **الرجل المريض- صناعة السينما -الذى كنا نرجو له الشفاء قد بات أقرب إلى الاحتضار** فلا نملك له إلا الدعاء بأن يبقى فقط على قيد الحياة ، لعله يسترد عافيته يوماً.

وعندما كاد أن يختفى **ناصر حسين** عن صناعة الأفلام- فلم يعرض له إلا فيلم واحد -غابت معه كتيبة كاملة من صناع الافلام المتواضعة التى كانت تحمل الماء فى نهر صناعة السينما، مثل **أحمد السبعاوى ومحمد مرزوق** اللذين لم يكن يخلو أى موسم سينمائى من أربعة أو خمسة أفلام لكل منهما ، كما اختفى عن الساحة «**اسطواتها**» من الجيلين القديم والأوسط ، الذين برعوا فى صناعة الأفلام المتقنة أيا كانت درجة اتفاقك أو اختلافك مع القيمة الفنية لهذا المخرج أو ذاك، مثل **بركات وعاطف سالم وحسين كمال ومحمد راضى وعلى عبد الخالق ومنير سيف**، ولن أحدثك عن فنان كبير مثل**توفيق صالح** الذى يبدو أن الحياة السينمائية الحالية قد جعلته يعيش احساسا بالغربة، وهو يحيا على أرض الوطن ، لكن الأكثر أهمية هو التراجع الذى يثير القلق للعديد من المخرجين الذين تعقد عليهم السينما المصرية الكثير من آمالها ، من جيل **محمد خان** والجيل الذى تلاه مثل داود عبد السيد أومحمد **القليوبى** أو شريف عرفه، وقد يكون لبعضهم أفلام فى انتظار العرض أو ما تزال فى مرحلة الإنتاج، لكنها تؤكد فى عددها المتواضع الخطر الذى يهدد هذا الفريق ، ، كما تشير -من ناحية الكيف- إلى نوع من التراجع عن الأحلام، **الى الحد الذى يدفع بالعديد منهم، فى البحث المشروع عن لقمة العيش، إلى اخراج الأغنيات التليفزيونية.**

إن كنت تريد دليلاً على تراجع هذه الأحلام فإنه يكفيك أن تقارن بين أعمال **محمد خان** فى النصف الثانى من الثمانينات مثل«عودة مواطن» (١٩٨٧) أو «زوجة **رجل مهم**» (١٩٨٨)، «**أحلام هند وكاميليا**)، وأفلامه الأخيرة مثل«مستر **كاراتيه**» (١٩٩٣)، وهى المقارنة التى تتضح دلالتها مع أفلام **خيرى بشارة** من «**الطوق والأسورة**»(١٩٨٦) ،و«**يوم مر.. يوم حلو..**»(**١٩٨٨**) **إلى** مرحلته الحالية منذ «كابوريا» (١٩٩٠) وحتى«**حرب الفراولة**» (١٩٩٤).

وأرجو ألا يتصور القارئ أننى أصدر الأحكام القاسية على هؤلاء المبدعين ، من وجهة النظر التقليدية للنقد الذى يمسك بأدوات «**التشريح**» فيقتل العمل الفنى أولا لكى يتأكد من أن الفيلم يطابق«بالمسطرة» ما جاء فى الكتب المدرسية، كما أننى لا أصادر على ما يراه هؤلاء المبدعون من الحق الذى يملكونه -وهو ليس حقهم بل واجبهم أيضا- فى تطوير أدواتهم ورؤاهم الفنية ، لكننى أحاول أن أرصد منحنى هذا التطورالذى أراه نوعا من التكيف يضطر اليه المرء اضطراراً فى ظروف صعبة قاسية، يشبه النمر الذى يطرأ على كائن حى لا تمنحه الشروط الصحية الملائمة. ومن المؤكد أن **محمد خان وخيرى بشارة** -على سبيل المثال لا الحصر، ومع اعتبار التفاوت بين النوايا والانجاز- عند كل منهما- يحاولان فى أفلامهما الأخيرة خلق نوع من التواصل مع الجماهير، وهو أجمل وأنبل الأحلام الفنية جميعها ، لكن إن كنت تملك بالفعل حرية خلق هذا التواصل ، لكن ما أراه لا يتتمى بأية حال لمعنى الحرية الإبداعية ، فهو الرضوخ لشروط الإنتاج التى تتزايد صعوبة كل يوم، ولنسأل أنفسنا كيف كان من الممكن أن تصل رحلة هؤلاء المبدعين لو **كانت صناعة السينما تعيش ظروفاً أفضل، وان كان ذلك مستحيلا فى ظل ظروف سياسية تفتقر إلى أى** نوع- ولو كان شديد **التواضع**- من **المشروع القومى**،وفى ظل النظرة الاقتصادية الرسمية لهذه الصناعة التى كان يقال عنها يوماً انها فى المرتبة الثانية من الأهمية الاقتصادية بعد زراعة القطن ولا أعرف مرتبتها بالنسبة لزراعة «**الكانتالوب**»!- كما انه ما يزال يقال عنها الصناعة المصرية الوحيدة المضمون بيع إنتاجها بنسبة مائة فى المائة!

القديم والجديد

هل تريد إذن كشف حساب عن حصاد السينما من خلال بعض الأفلام المعروضة عام ١٩٩٤؟

لقد أعطت الحكومة- ممثلة فى أجهزة وزارة الثقافة ومهرجان موظفيها الذى تقيمه كل عام للأفلام الروائية- أكبر جوائزها لفيلم «**ديسكو ديسكو**» **لإيناس الدغيدى** ، بينما لم يستمر عرضه الجماهيرى إلا أياما معدودة ، بسبب الهزال الشديد فى بنائه الفنى ورؤيته الاجتماعية ، حين يحاكى على نحو بثير الرثاء فيلم «**احنا التلامذة**». بينما لم يطرح حلاً لمشكلات الشباب الضائع والعاطل



عادل إمام وشيرين في «الإرهابي»

عن العمل، إلا سلاح «كيد النساء» تارة، وتارة أخرى العنف السينمائي الذي يضع في يد كل فرد من أبناء هذا المجتمع مسدساً يستخدمه عند اللزوم لحسم ما يواجهه من مشكلات، فلم يصدق الجمهور تلك الحبكة المفتعلة التي تدور رحاها في صالات «الديسكو» و أوكار تعاطي المخدرات، بينما تطحن رحى الحياة هذا الجمهور البائس في كل تفاصيل حياته اليومية، دون أن يملك حق الاعتراض على تلك المعاناة.

كما لم يدخل الساحة السينمائية خلال هذا العام من المخرجين الجدد إلا ثلاثة من الوجوه «الشابة» في مقابل أحد عشر مخرجاً في العام الماضي، وهو التناقص الذي يعود إلى تراجع الكثيرين من المنتجين- ومعظمهم وافد على صناعة السينما- وإحجامهم عن استكمال مشروعاتهم، بسبب **التخبط وعدم الاستقرار اللذين يسودان التشريعات الحكومية حول السينما**، والتي تظهر دائماً في شكل **ضرائب ورسوم**، لا يدرى أحد مدى دستورية ومشروعية تحصيلها، والتي لم تعد تكتفي بضرائب الملاهي- هكذا ما تزال السلطة تسمى السينما- مما أدى إلى تقلص عدد دور العرض، بل امتدت هذه الضرائب على كل مراحل الانتاج، بل إن من **المضحك ان ترتفع رسوم الرقابة على أي سيناريو من مائتي جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه دفعة واحدة(!)**، وهو ما يعني أن يحجم السينمائيون منذ البداية عن مجرد التفكير في مشروع جديد، لأن الاحتمال الأغلب هو ضياع الآلاف الثلاثة من الجنيهات، عندما ترفض الرقابة فكرة الفيلم لأنه «**يخرج على آداب المجتمع .. ويدعو للسخرية من النظام القائم**»، وهي العبارات التي لم يكد فيلم مصري أن ينجو منها، لولا بعض المفاوضات والمساومات والتنازلات، وربما تبدى السلطات بعض نواياها الحسنة إذا أبقت الرسوم على حالها القديم عند تقديم السيناريو، تزداد إلى الثلاثة آلاف جنيه عند الموافقة عليه، فلعل ذلك يشجع من جديد أصحاب الأفكار السينمائية على تقديمها للرقابة، ولعله أيضا يشجع الرقابة على الموافقة!.

وهكذا تضاءلت، وسوف تتضاءل إمكانية ظهور مخرجين جدد، وعلى كل حال فإن واحداً من المخرجين الثلاثة الذين استهلوا حياتهم الفنية في عام ١٩٩٤ كان «**المنتج**» **شريف شعبان**، الذي صنع فيلم «**الجينز**» لزوجته الممثلة **جالا فهمي**، في اقتباس شديد التواضع والسطحية عن فيلم «**امرأة جميلة**» الذي لا يحمل أية قيمة فنية، وقد أعطى المنتج وعداً بتكرار تجربة الاقتباس مرات أخرى، ليستكمل تلك المشروعات «**العائلية**»، أما المخرجة الثانية فهي **شيرين قاسم**، التي قدمت فيلمها الهزيل «**القاصر**»، وأخيراً يأتي دور المخرج الثالث **أسامة الكردارى**» الذي عانى الأمرين من الرقابة، التي اتهمت فيلمه «**كارت أحمر**» بالتحامل على أجهزة الشرطة، بينما يجب علينا أن نقف صفاً واحداً ضد الإرهاب، وهو الاعتراض الذي كان كافياً لرفض فيلم **محمد خان «زوجة رجل مهم»** - وهو واحد من أهم أفلامه وأفلام السينما المصرية- وان كان ذلك يشير الي المنحنى الذي تسير فيه شعارات «الديمقراطية»، وعلى كل حال، فقد انتهى الأمر بأن حذف المنتج- دون علم المخرج- ثلث الشريط السينمائي، حتى يتمكن من عرضه «وخلاص»، فخرج الجمهور- يضرب أخماساً في أسداس لأنه لم يفهم «الحدوته» التي يبدو أن الفيلم يدور

حولها.

سينما النجوم وتوليفاتهم التقليدية

حتى سينما النجوم التي كنا نرفع عقيرتنا من الشكوى منها، فقد انحسرت إلى حد كبير، فليس هناك **لأحمد زكي** إلا الفيلم الباهت «**سواق الهانم**» **لحسن إبراهيم**، الذي يبدو تقليداً باهتاً لفيلم «**الأيدي الناعمة**»، ولكنك تشعر دائماً بأن ما تراه على الشاشة ليس إلا «بروفة» من الممكن حذف بعض مشاهدها، بينما لم يكتمل تنفيذ مشاهد أخرى! ويظل **نور الشريف** في «**الطيب والشرس والجميلة**» **لمدحت السباعي** يدور في فلك العودة إلى «فترة» «فريد شوقي» **القديم**، لكن هذه المرة يعود في حبكة يقول عنها المخرج أنها من تأليفه، بينما نجد فيها الكثير من بعض خيوط سيناريو **وحيد حامد** في «**الغول**» أو «**بشير الديك**» في «**ضربة معلم**» لكن المهم أن النجم «**نور الشريف**» -منذ أزمة فيلم «**ناجي العلي**»، والحصار المريب الذي ضرب حوله- أصبح يكرر نفسه- ولعله يجد في فيلمه القادم «**ليلة ساخنة**» فرصة لكي يعود إلي عالم «**سواق الأتوبيس**»، حيث تبدو لحظات «الفترونة» أقرب إلى هموم الناس الحقيقية.

أما النجوم الآخرون فقد وجدوا ضالتهم المنشودة في خلط توابلهم التقليدية ببعض الخيوط السياسية، بشكل يتراوح بين الافتعال والأصالة، فتظل **نادية الجندي** تعيش في فلك بطلتها الناتئة القاتلة في فيلمها «**الجاسوسة حكمت فهمي**» **لحسام الدين مصطفى**، حيث تعشق البطلة وترقص وتغني وتتآمر، لكن الهدف دائما هو «**الوطن**» الذي لن تراه في الفيلم أبداً، ولن تعرف التضحية التي «تناضل» النجمة من أجلها، إلا أن تحافظ على أرقامها القياسية في شباك التذاكر، كما تواصل **نبيلة عبيد** في **كشف المستور** «**لعاطف الطيب**» حربها من أجل النجومية من خلال ما يبدو انه انتقاد للمؤسسات السياسية القائمة، لكن الفيلم يفضل أن يجعل «بضاعته» الرئيسية توليفة من الجنس والسياسة، فإذا كان الفيلم يزعم أنه يهاجم أصحاب السلطة والنفوذ الذين يريدون للبطلة أن تعود لحياتها الداعرة، وهم يزعمون أنهم يريدون مصلحة «الوطن»، فإن عالم البطلة كما تقدمه الفيلم يعطي صورة زائفة لهذا الوطن، فبدلاً من أن يجعلها زوجة وأماً اختارت الحياة الوادعة الهادئة، مما كان سوف يثير لدينا تعاطفاً حقيقياً تجاهها، اختار الفيلم الاحتفاظ بالتوابل الجنسية فالبطلة ليست إلا أنثى تسرق رجلاً من زوجته، تقضي حياتها «بالمايوه» على حمامات السباحة في الفنادق الفاخرة، وترقص -في لحظات نشوتها أو ألمها على السواء- فوق الموائد في الحانات الليلية، وتناضل ضد الدعارة عن طريق المخادع وغرف النوم، بينما بقية الناس من حولها- كما اختارهم الفيلم- يفضلون العودة للأيام الماضية الجميلة (التي تعني عندهم استئناف العمل في الدعارة!)، وإن كان الفيلم يزعم أيضا أنه يحذر من قيام «الدولة الجديدة»- ويعني بها التطرف الديني- لكنك ترى الفيلم تستنتج أن المؤسسات القائمة- أيا كانت درجة قسوتها -متلائمة تماما مع مثل هؤلاء «المواطنين»، أو لعلك قد تصل إلي أن التطرف ذاته هو الحل المثالي لمثل هذا المجتمع البائس، الذي أراد الفيلم الدفاع عنه، فصنع منه «بضاعة» يختلط فيها الجنس والسياسة.

في توليفة سياسية أخرى، يقدم **محمود عبد العزيز** فيلمه «**خلطبيطة**» **لمدحت السباعي** و «**زيارة السيد الرئيس**» **لمنير راضي**، وكلاهما يميل الى السخرية المريرة، لكنها دائما- وتلك مفارقة تقع فيها معظم الأفلام المصرية- **تنتهي إلى السخرية من بسطاء الناس**، بدلا من أن توجه سهام نقدها إلى من انحدروا بهم إلى تلك الحالة من السلبية واستلاب الوعي، لكنها على أية حال هي السخرية التي سوف تتبع للنجم توابل «الفرسكة» والتهريج، حتى من الشخصية التي يتصور أنه يدافع عنها، على الطرف الآخر، فإن «**عادل إمام**» في «**الإرهابي**» **لنادر جلال** أراد السخرية في بداية الفيلم من بطله الإرهابي، فجعله متجهماً دائماً، لكنه يريد منا في النهاية أن نتعاطف معه عندما يعود إليه رشده، وإن كنا لم نصدقه في الحالتين، لأن حبكة الفيلم التي اعتمدت على قصة جاهزة لكاتب السيناريو **لينين الرملي**- سبق له تقديمها في سهرة تليفزيونية-تدور حول عصابة من اللصوص والمجرمين، لذلك فإنها لم تلمس أبداً أن ظاهرة «**التطرف**» حالة إجتماعية- بكل ما يعنيه السياق الاجتماعي- شديدة التعقيد، لا يمكن تلخيصها على هذا النحو في «إرهابي» مجرم بطبيعته، لكنه - وتلك مفارقة أخرى- ينقلب فجأة ليعرف الحب الرومانسي، ويتقبل أكثر الأخلاقيات البرجوازية تهتكاً، عندما يعيش أياماً وسط العائلة الثرية التي وفرت له المأوى جريحاً وهي لا تعرف حقيقته!

«ميشيل بيكولي في دور والد رام «آدم»



ليس غريبا وسط هذه الأفلام المتواضعة -في شكلها ومضمونها- لأهم نجوم السينما المصرية، أن يصبح فيلم «**يوسف شاهين**» -«**المهاجر**» هو «كعكة البتيم» التي أثارت الكثير من ردود الفعل المتناقضة، أكثرها الاعجاب وأقلها الاستهجان، ولا شك أن **يوسف شاهين** من داخل الفيلم وخارجه -قد نجح في أن يضفي على عمله السينمائي الكثير من البريق الذي قد نختلف في مدى أصالته. (وربما كان من المفيد أن نعيد إلى الأذهان أحد أفلام **محمد خان** من الانتاج المشترك، وهو «**أحلام هند وكاميليا**»... «**أحمد وزينب**»، الذي كان بفضل التمويل نوعاً من «**الكارت بوستال**» الجميل، لكن إن تأملت الحقيقة وراء عدم اهتمام **محمد خان** نفسه بتذكير الناس به، فلأن الفيلم لا يتمتع بذلك الحس المصري الدافئ والمتوهج في بقية أفلامه، أو قل بالأحرى لأنه يفتقد الأصالة التي يصر «المهاجر» على الزعم بها) . لكن أكثر ردود الأفعال استفزازاً فكانت بدورها **متناقضة**، وتراوحت بين تحويل الفيلم الى القضاء لمحاكمته وإصدار الحكم عليه بالمصادرة- وهو الأمر الذي يثير الآسى ، والأسف على ما تواجهه الأعمال الابداعية في كل المجالات من عنت ومطاردة- لكن البعض الآخر رأى أن فيلم «**المهاجر**» يؤكد على عدم وجود أية أزمة تعاني منها السينما المصرية (هكذا) ، لكن أصحاب هذا الرأي لم يتفضلوا علينا بأية اقتراحات لأن يحاكي السينمائيون المصريون تجربة «المهاجر» وصاحبه!.

انتصار فيفي عبده

لم يستطع أن ينجو من الحصار الذي فرضته السياسات الحكومية القائمة على السينما المصرية، إلا فيفي عبده وحدها، التي فرضت نجوميتها من خلال ثلاثة أفلام (من بين الثلاثين فيلماً المعروضة هذا العام)، **وليس لذلك تفسير سوى أن «سياسة» فيفي عبده هي «الأكثر ملاءمة**، **إما لأنها نتاج السياسات القائمة، أو لأنها تعمل بنفس الآلية التي تستخدمها** هذه **السياسات**، وربما استطعت مع بعض التجاوز أن تطلق على أفلام فيفي عبده أنها من نوع «الإنتاج **المشترك**» ، لأن التمويل الدائم- والذي لا ينضب -يأتيها دائما من خارج صناعة السينما، وربما خسرت «النجمة» الكثير في أفلامها- ولا تلتفت كثيرا لما تقوله عن ارتفاع أجرها ، فهي تنفق أضعافه على الدعاية المباشرة وغير المباشرة ، لكن المهم هو أنها قادرة على التمويل من جديد، لذلك يكن اعتبارها -دون منافسة- هي الدليل الوحيد على عدم وجود أزمة في السينما المصرية.

لكننا- وبالرغم من وجود **فيفي عبده** في عالم صناعة السينما ، أو ربما بسبب وجودها- فإننا ما نزال نطرح السؤال حول الطريق للخروج من الأزمة الخانقة التي تعيشها السينما المصرية، عشرات الإجابات يمكن أن تجدها ، وعشرات الاقتراحات تقبع في أدراج المسئولين عن الثقافة وعن الاقتصاد ، (وكلاهما يبدو أنه يعيش في جزيرة معزولة عن أخرى، أو كأنه ينتمي إلى حكومة أخرى)، لكن المسئولين على اختلاف اختصاصاتهم يؤمنون بمبدأ واحد ، هو الوحيد الذي يحتفظ به لنا صندوق النقد والبنك الدوليين من بين جميع نظريات الرأسمالية وتطبيقاتها ، وهو المبدأ الذي يعود الى أيام «سيدنا» آدم سميث ، ويقول برفع الدولة يدها عن كل النشاطات الاقتصادية. أرجو أن تدع جانباً أن ذلك يعكس نوعاً من «الشمولية» أقصى وأقسى من أي شمولية أخرى، أو أن يذكرك البعض في تخابث بأن الدولة لم ترفع يدها أبداً عن كاهل المواطن المصري أو ترخي قبضتها عن عنقه، أو حتى بضرورة التفريق بين «الدولة» و«الحكومة» (فالحكومة الحالية تبيع أصول الدولة ، وكأنها ترفع شعار: «**أنا الدولة ، والدولة أنا**» ، أرجو ان تصرف نظراً عن ذلك كله، وتقارن فقط بين المسئولين عندنا والمسئولين في «الحكومة» الفرنسية (وهي بلا شك تتبع النظام الرأسمالي) ، **فقد تدخل الفرنسيون بقوة لحماية صناعة السينما الفرنسية في مواجهة اتفاقية «الجات»**، وهي الاتفاقية التي يتصور البعض- أو يحاول أن يصورها- على أنها جزء من «**النظام العالمي الجديد**» ، الذي يجد عندنا من يدافع عنه أكثر من أصحابه.

إن كانت هناك بارقة أمل في إنقاذ صناعة السينما الوطنية فليس هناك أقل من أن نحلم- مع الرأسماليين الحقيقيين- بأن تتركها «الحكومة لشأنها ، ودعك من الأحلام- التي يتهمونها بأنها اشتراكية أو شمولية- التي تنادي بضرورة دعم «الدولة» لها لابد إذن **من رفع كل القيود الضرائبية الجائرة التي لا تشجع على بناء دور عرض سينمائية جديدة، والتي تدفع بالفعل إلى إغلاق الدور القائمة الواحدة بعد الاخرى**، فالعائد الأساسي للربح من صناعة السينما يجب أن يأتي- مثلما كان دائما- من داخل مصر، وليس هذا مجرد ضمان لاستقلالية هذه الصناعة عن أية تبعية ، بل هو شرط لوجودها، ولنتذكر أن **أزهى عصور السينما المصرية- وقبل ظهور السوق النفطية بزمن طويل- كانت حين استطاع الفيلم المصري أن يدر الأرباح لمنتجه سنوات طويلة ، بفضل الشريط السينمائي بعرض خلالها في القرى والمدن الصغيرة**، بل إن هذا هو الحال في أمريكا ، وهذا أيضا هو السبب في رفض فرنسا- أو تأجيلها -لتطبيق اتفاقية «الجات» فيما يخص الأفلام، لأنها تعلم أن أمريكا لا تسعى إلى الربح وإنما إلى الهيمنة الثقافية، ولأن فرنسا تريد لصناعتها الوطنية الاستمرار من خلال الربح في العروض المحلية أولاً.

ولابد من إعادة النظر في كل الرسوم والضرائب القائمة حالياً علي جميع مراحل صناعة الأفلام. ولا مفر من دراسة تأثير انتشار القنوات الفضائية علي صناعة السينما ، واتخاذ القرارات التي تضمن عدم «حرق» الفيلم المصري ببيعه بثمن بخس لاحدى هذه القنوات ، بسبب المضاربة التي يدخلها بعض المنتجين الذين يؤمنون بطريقة «اكسب واجري».

وفي الحقيقة أنهم يفعلون ذلك لأنهم يجدونها الفلسفة السائدة، حتى لدى **الحكومة التي تصلح من ميزانيتها عن طريق فرض الضرائب بدلاً من تشجيع زيادة الانتاج**..وهي فلسفة «الموظفين» الذين اشار لهم الدكتور **جلال أمين** منذ أكثر من عشر سنوات في كتابه «**محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**»، بأنهم يمثلون «الموقف التكنوقراطي الذي يقوم في أغلب الأحوال بتجريد المشكلة الاقتصادية من جوانبها الاجتماعية والسياسية» وعذراً للدكتور **جلال** أمين اذا كان بعض المسئولين عندنا قد اصبحوا عاجزين حتى عن تجريد المشكلة الاقتصادية ، فهم لا يعرفون ما هو «المشكلة» وينكرون أحيانا وجود أية أزمة ، أو يحاولون إقناعك بسياسة صندوق النقد الدولي المتمثل في الحكمة القائلة «اشتدي يا **أزمة تنفرجي**»، وأخشى أن يكون المسئولون يرون الحل أيضا في ترديد بعض أبيات الشعر الواردة في «إغاثة الملهوف» ، لكن ما أخشاه أكثر هو أن يكون القصد والمعنى من انفراج الأزمة بعد طول اشتدادها ، هو أن يموت المريض بعد عذاب الاحتضار الطويل، وعند ذلك فقط سوف يتضح لنا صواب موقف موظفي السياسة والاقتصاد من أنه ليست هناك أية ازمة تعاني منها السينما المصرية، لأنه لن يكون هناك عندئذ أي سينما مصرية !.

المسرح المصرى وبصيص الأمل

د. محمد [illegible]

ما أروع أن يجد الانسان فجأة بصيصا النور ، وسط الظلام الحالك الذى جعله يلتحم بالظلمة طويلا، وما أعظم أن يجد الظمآن قطرة ماء وسط لهيب الصحراء القاسى الذى انهكه ، ولا أعمق ولا أصدق من أن يخرج علينا أحد الفنانين ، ومنظرى الفن المرموقين بقضية المسرح والوطن، ليعيد إلينا بعضا من الثقة فى هذا الزمان الردئ. وذلك ما يتجلى فى الورقة التى تقدم بها **الدكتور حسين عبد القادر** لبرنامج عمل **لفرقة الفن للعروض التجريبية** وهو مديرها العام ، وهى فرقة تابعة لقطاع الفنون الشعبية بوزارة الثقافة.

استطاعت هذه الورقة تبديد الكثير من الأوهام ، وكسر الكثير من الخيالات القائمة على غير أساس ، إذ استطاعت أن تضع النقاط فوق الحروف عندما التزمت منذ البداية منحى علميا ، ومنهجا موضوعيا ، لم يترك المجال للتزييف والادعاء ، بل اتسمت الورقة بجدية البحث العلمى ، وحرارة الهم الوطنى الثقافى. فالمسرح حسبما تراه الورقة هو «التوازن الضرورى الذى يقوم بدور فعال فى إعادة بناء الرائع ، الذى يسهم فى إدراك النقيض وفهم قيمة الأنا وبعد الآخر، وترسيخ قيم الجمال والاهتمام بالخلق والتشييد ، كما يسهم فى إرادة التغيير عندما يتخلق الفرد ضمن المجموع ، وينمو الحس الجمعى مع الآخرين وتتعانق فيها الضرورة المطلقة مع الحرية المطلقة ، فهو اتحاد بين جوهر التجربة الداخلية العميقة والمعيش الخارجى الحى. إنه فن مغروس بعمق فى الوجود الشخصى والجماعى ، من حيث أصوله وموقفه من الواقع واستشرافه للمستقبل ، وهو فى ذلك كله يقوم على فهم واع بدينامبات حركة المجتمع والتاريخ ، فهو يتحدى ويصوب ويرسخ ويتجادل ويسهم فى صنع أفكار جديدة ، وما أكثر وظائفه وأهدافه التى لا يمكن أن تسلم بتهافت المضمون ، أو أن تقف عند دغدغة حواس الجمهور».

هذا الفهم الراعى لطبيعة المسرح ودوره الطليعى حدا بالقائمين على فرقة الغد على قبول التحدى إذ فى ظن د. **حسين عبد القادر** وأننا .. قد أصبحنا على مشارف الساعة الخامسة والعشرين وهى الساعة بعد الأخيرة ، وكأننا فى مفترق طريقين «نكون أو لا نكون» . هذا الإصرار على النجاح ، وقبول التحدى إلى الإعداد الجيد والمنهجى للورقة التى حاولت أن تنظر بتؤدة و عمق لتاريخ المسرح المصرى بحلوه ومره لتخرج بنتيجة مفادها بأن هناك «قرارات تتبدل وسياسات تتوالى دون خطة علمية ذات استراتيجية ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص» ويضع د. حسين عبد القادر إصبعه على أسباب ذلك التخبط حين يحصره فى «غيبة تخطيط يقوم الأمس ويستشرف الغد، ويقوم على فلسفة وأهداف ومنهج ، وقيادات وكوادر تؤمن بقيمة العمل ، وبأن المسرح لن يتقدم بآراء لم تفكر فى موضوعها ، وغاب عنها الوعى بالأولويات التى تزيف الإيمان بدور المسرح ورسالته ، وديناميات الرائع وحتمياته».

ويخلص إلى «أن الفن سلاح ذو حدين ، **يعطى الإنسان آمالا ويصنع غدا ، لكنه بين إيد غير مسئولة يمكن أن يسهم فى تحويل الانسان العاقل إلى مجرد حيوان ذى قدمين»!!.** ولكى يتدارك حساسية البعض تجاه الستينات يستشهد كاتبنا بالخمسينات ليجد أن **الفرقة المصرية الحديثة** (المسرح القومى الآن) قد قدمت فى موسم ١٩٥٣-١٩٥٤ أربع وثلاثين مسرحية . ويتحسر على هذا الزمان الجميل ويتساءل عن «مجئ مثله ، مؤكدا أنه من الممكن أن يجئ أروع منه. خاصة عندما يبرأ الفنان والإدارى من اللبس بين الذاتى والموضوعى، ويقترب من الوقائع فاهما إياها ، إذ يقرأ ماضيها وحاضرها متحديا سلبياتها ، مصوبا مسارها ، مبدعا للغد واعيا بما كان ، لما سيكون ، مستشرفا تخوم المستقبل، بالتخطيط العلمى وطاقتى الحب والعمل ، بعيدا عن رتابة المقاطع المحفوظة التى ترددها جوقة مستسلمين للراهن والمألوف ، محاولين إخفاء التناقضات مغمضين الأعين عن الحقيقة ، فالمألوف الذى وقعنا فى براثن لزوجته يجب أن يتحول إلى مدرك تتجه به إلى اكتشاف اللامتناهى ، بتعمق المتناهى -مع الاعتذار لجوته- آنئذ علينا أن نملأ شراعنا بالرياح التى تعرف متجهاتها كى نبلغ شطآن الغد..».

ولكى يبلغ شطآن الغد حاول كاتبنا أن يضع الخلفية التى سيسير عليها عمل الفرقة، والتزم فيها بالموضوعية ، ورحابة الأفق وحدة البصيرة إذ يقول «ونحن نحرص على كل آخر كى يصوب نهجنا ومنهجنا وخطة عملنا. ولا نزعم فى كل ما سنقوله له أننا وحدنا الذين نملك الصواب والحقيقة إن كانت كذلك- بل إنهما يظهران بكل الشفافية فى صميم الجهد الذى نبذله فى الجدل مع الآخرين مصوبين إيانا ، متحاورين معنا ، مساندين لخطانا ، مقدرين أهمية خلاف الرأى ونقيضه ، مدركين أن الموضوعية الحقة، حق الفطنة إلى حتمية الذاتية ، التى نحاول أن نكبح جماحها بأن نمسك بنظراء ذواتنا».

وقد صدر القرار الوزارى المتضمن إنشاء الفرقة وحدد رسالتها «فى محاولة البحث الدائم والدؤوب عن مختلف الأشكال والصيغ المسرحية التجريبية لتقديمها فى مسرح الغد استهلاماً من التراث المسرحى المصرى والعربى والعالمى .. فنستشرف مستقبل المسرح المصرى برؤيته داخل مكانه فى خريطة المسرح العربى من جانب ، وموقعه من المسرح العالمى وحجمه من الجانب الآخر».

ولكى يوضع هذا القرار محل التنفيذ قام **د. حسين عبد القادر بجولة داخل المعاجم** والقواميس ليحدد ويضبط مصطلح «التجريب» ، وهى خطوة ترضح إلى

أي مدى اتسمت الرؤية بالعلمية الأكاديمية ، فنراه يرفض اتجاه «التجريب للتجريب» ، ويحدد رأيه في أربعة نقاط أساسية:

١- «التجريب علم، والمسرح علم» يعانق التخيل والابداع فيه أفق العلم ، وكأن التجريب في المسرح لابد أن ينطلق من تراكم المعرفة العلمية للظاهرة المسرحية في أي من مفرداتها ، حتى تتخطى المألوف وتقدم الجديد في ضوء فروض ومحكات علمية.

٢- التجريب ملازم للإبداع، استباقا دائما للزمن و للجديد ، لكنه مستحيل أن يبدأ من مطلق ، أو من هشاشة معرفية ، أو في سياق عفوي يستهدف اللامعنى».

٣- «وقد ينطلق التجريب من تلقائية تسلك بتلابيب التداعيات الطليقة، لكن حتى التداعي الطليق ، إنما هو ثنية علمية في مقام أساسي تحتاج لبصيرة المبدع لا بصره فحسب» ، ويضيف باندهاش «إن كلمة فن Art بمعانة في أصلها اللاتيني إنما تعني القدرة على إحداث نتيجة سبق تصورها بواسطة فعل خاضع للوعي بالموضوع وتوجيهه».

٤- «التجريب قصدية إدراك لموضوع وفهم له من خلال تراكم المعرفة التي تحاول أن تبدع الجديد في مسارها ، بالتدخل في مسرى الظواهر للكشف عن فرض من الفروض في أي من مفردات الظاهرة المسرحية أو التحقق من صحتها ، حيث يحقق التجريب بشكل إرادي ، نتائج بعينها في ضوء شروط محددة تماما».

ولكي يجيب د. حسين عبد القادر على السؤال لم؟ يحاول أن يكشف دور المسرح في الحياة العامة كظاهرة اجتماعية مرتبطة بالتجربة الجماعية بحساسية كبيرة، ومن هنا ينفرد مسرح **حسين عبد القادر** بأنه يعيد البناء . ويقيم جدلاً بناء مع هموم المجتمع ويتسم بقدرة على التصويب والتحدي والترسيخ والتعميق والإسهام في فهم الواقع «إذ ينظر للقوانين الموضوعية لتطور حركة المجتمع والتاريخ ليسهم بعروضه في صنع إجابات جديدة ، أو ليضع تساؤلا جديداً يواجه التخلف ، ويدخل العالم معه في جدل معرفي ، دون أن يصبح مؤسسة إعلامية أو تعليمية بمعناها الفج، فهو مؤسسة ثقافية تحاول أن تخلق نغمة تصاعدية ، في هارمونية عروض إبداعية تدرك أن الثقافة ، رغم كونها بناء فوقيا يمثل مجمل التراث الاجتماعي الإنساني للمجتمع ، والذي تنتجه علاقات وقوى إنتاج ، إلا أنها رغم كل شئ ومن خلال طلائعها المثقفة ، كان يجب ألا تهدر دوراً في إرادة التغيير وتصحيح المسار لما يجب أن يكون الأمثل لا مجرد الممكن . **إن الثقافة لدى مسرحي ، ليست شكلا ونتاجا «ولكنها موقف من الحياة وقيم أصيلة تتواصل بالآخر . وتستشرف الغد، والمسرح ساحة للمواجهة التي تتخطى القائم الذي أثقلت خطاه تراكمات لا حد لها ، كما أنه عملية استكشاف إبداعية خلاقة يتحول فيها الفن إلى أداة فعالة .**

ويؤمن **حسين عبدالقادر** بديمقراطية الثقافة ولذا فهو سيعمل لإقامة الجسور الفعالة بين مسرحه وبين الجماهير في مواقعها المختلفة (المدرسة والجامعة ومركز الشباب ، والنادي الرياضي .. الخ) وبنبرة العالم المتواضع يقول: «ما أروع أن نتبادل الخبرات مع الجماهير ، فحتى في نجوع مصرنا نحن على ثقة من أننا سنتعلم من البسطاء ، بقدر ما سنحاول أن نخلق وعيا بالمسرح ودوره «ويكفي أن المسرح على اختلاف أزمانه أنما هو مسرح كل إنسان». ويرى فناننا أن هذا لن يتحقق إلا عبر التخطيط العلمي المدروس في ظل استراتيجية تعمل للحاضر والمستقبل معا (ونأمل ألا تتغير بتغير الأفراد) وتقوم على فلسفة ومنهج يحقق أهدافا واضحة».

ويبدع حسين عبد القادر منهجا لمسرحه الذي يسميه الغني- البسيط الذي يعتمد على عناصر الغنى حينما يتوفر «النص المسرحي الجيد ، والمزج الخلاق الذي لا يفن بجهد، والممثل المبدع المتمكن من أدواته ، والتواق لاكتساب الجديد» ، وهذا كله في مقابل أن «تتلاشى الخذلقات المهنية التي تستنزف الميزانيات ، دون أن تحقق شيئا لصالح الظاهرة المسرحية» ، «وهو يرفض في نفس الوقت استلاب العناصر المساعدة في العرض المسرحي (ماكياج ، وموتيفات الديكور .. الخ) ما دامت اقتصادياتها المادية ميسورة وبسيطة ، وهو بهذا يحاول أن يحقق معادلة في المسرح المصري وذلك حين يوفر في التكاليف ويستثمر في نفس الوقت الأموال فيما يعود بالنفع على «الظاهرة المسرحية في شمولية أبعادها» وذلك لتنميتها ويحقق «في الآن نفسه انتشارا واجبا بأن ينتقل للجماهير في مواقعها المختلفة» ، ولهذا فهو يعول على تخفيف الفراغ المسرحي من الكتل التي تثقل على كاهله ، ولا ينسى الاهتمام بالفنان من الناحية المادية «والذي تدنت مرتباته إلى حد مخجل» وذلك بتطوير اللوائح المالية .

ويضع فناننا الكبير خطته التفصيلية في التجريب على محاور متعددة لتحقيق أهدافه التي يجملها في ست نقاط تتفرع وتتشعب لعديد من النقاط الفرعية ، والتي تدل على الإحكام الشديد لتلك الورقة ، هذه الخطط يأمل د. حسين عبد القادر في تنفيذها بالاشتراك مع البيت الفني وأجهزته المختلفة ، بالاضافة إلى جوقة عمل الفرقة التي ستعمل «ككتيبة تناضل وتستكشف للغد، مستلهمة مرة أخرى روح الرفاقية ، والزمالة الحقة، أو البحث الدؤوب ، وأخلاقيات العمل ، والإيمان بالوطن والمسرح والإنسان».

ثم يطرح برنامجا طموحا تقدم من خلاله **الفرقة سبع عشرة مسرحية في السنة الأولى** وهو برنامج تفصيلي مطروح على المختصين علهم يساعدوا في عملية الاختيار الصعبة التي تبدأ من المسرح الفرعوني ، فاليوناني وتسير لعصر النهضة إلى القرن التاسع عشر ، ولا تنسى التجمعات الجغرافية في آسيا وأفريقيا والمشرق والمغرب العربي ، لتعرج على الجيل الوسيط والحديث في مسرحنا المصري ، مستلهمة أيضا لتراثنا العربي.

إن ورقة **د. حسين عبد القادر** التي يبحث من خلالها ، «عن ميلاد متجدد لمسرحنا (تحدوه) رغبة متعطشة بآمال الغد وإن (كان يعرف أنه يحلم) لكن الحياة في ذاتها حلم» هذه الورقة جعلتنا جميعا نحلم ، بل وجددت أحلامنا التي كدنا أن ننساها، ونتخلى عنها ، جددت فينا هذا الأمل الذي كاد أن يندثر ، وأعطت للمسرح المصري بصيصا آخر من الأمل والرجاء ، وهي جديرة بأن تحظى بالمناقشة الواسعة في أوساط المهتمين ، وبالأهمية التي تستحقها ، عسى أن يكتب للمسرح المصري مرة أخرى نبض الحياة والنجاة لما يحاك له ويُدبر في الظلام ، مرة أخرى تحية للفنان الدكتور حسين عبد القادر.

الندوة الدولية الموازية لبينالي القاهرة الخامس

فتحت للفنانين والنقاد المصريين نافذة حقيقية على الإبداعات والتيارات الفنية المتباينة في العالم من خلال تلك الندوة التي عقدت من السابع عشر من ديسمبر وحتى

العشرين منه تحت رئاسة الفنان أحمد فؤاد سليم رئيس الفرع الرئيسي للاتحاد الدولي لنقاد الفن التشكيلي مع سبعة وعشرين متخصصاً إما في نقد الفنون التشكيلية أو في فلسفة علم الجمال من جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن موضوع الندوة كان مثيرا بالنسبة لهؤلاء المتخصصين ، إلا أنه كان يبدو مبهماً خارج نطاق هذه القاعة، للصحفيين والجمهور هنا ما توقعته أول الأمر ، ولكن ما إن بدأت الندوة حتى أكتشفت أن الموضوع غائب عن الساحة الفنية والنقدية أيضا في مصر.

والندوة تتعلق بفترة التحول ثم فترة تحول هذا التحول في الفن في العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن والتي ظهر فيها أهم تيارين صنفا مدارس واتجاهات الفن التشكيلي وهما «الافان جارد» **والترانز آفان جارد»** ، **آلافان جارد** في ثورته على سياقات الفن وعلاقته بالسوق «سعر اللوحة- تاجر اللوحة -مقتني العمل الفني والمعرض «الحدود المكانية لاحتواء عمل فني- اللوحة المعلقة على«الجدار» ، والمتحف« الحالة الاستاتيكية» التي تحكم العلاقة بين العمل الفني ومتلقي الفن ، وكذلك الرغبة في التفاعل مع المعرفة «العلمية» من خلال أدوات التكنولوجيا الدقيقة، ثم تحول هذه الحالة مع ظهور مجموعة «الترانز آفان جارد» في بداية الثمانينات ومحاولة العودة مرة أخرى لاعتماد قواعد العمل الفني الباطنة في ذاته ، واحترام جمالية اللوحة المعلقة على الحائط واجماع الذوق الجمعي في الـ Nostalgic.

تعرضت موضوعات الندوة للتفاصيل الدقيقة لكلا التيارين من خلال موضوعاتها المطروحة للمناقشة على مدى أربعة أيام تبدأ من العاشرة صباحا وتنتهي في التاسعة مساء. ، عن «الحي» و - «الحركي في الفن وعن «الثابت» والمتغير في القيمة الفنية وعن «الصوتي» و«الصامت» وغيرها من العناصر المفترضة للنقاش .

وعلى الرغم من أن هذه الندوة قد آثارت بعضاً من النقد واللغط حولها من طرف المتخصصين وغير المتخصصين ، ودعت الكثيرين للكتابة معها أو ضدها ، إلا أن الإيمان بالاختلاف والتنوع ، بل وأحيانا بالتناقض بين التيارات المختلفة دون أن يحتكر أحد الحقيقة أو يصادر على رأى الآخر هو المفتاح المطلوب لاقتحام الغد ، واستشراف المستقبل ، ولعل هذه الندوة هي الحجر الذي ألقى في ماء واقعنا الراكد.

مجلة "أصول" وملفاتها المتميزة

صدر أخيرا في باريس والقاهرة العدد الثالث من مجلة «أصول» التي تصدر عن مؤسسة أصول الثقافة بباريس .

وهي تهدف إلى تقديم مساحة تتوفر فيها مادة التكوين العلمي ومناهجه وأخلاقياته من أجل الاعداد- كما يقول محررها- لجماعة بشرية جديدة قادرة على التأسيس العلمي والنهضة الحضارية .

وهي في ذلك تعمل على إعادة امتلاك أصول التراث ، حتى لا تستغرقنا نماذج ومعايير الآخر الحضاري ، وحتى تتحول عملية الاغتراف الثقافي -الضرورية- من عيون الثقافة العالمية ، من التبعية والامتثال إلى التمثيل والاستيعاب وإعادة الصياغة والانتاج ، وفقا لهذه الأصول التي ما زلنا نحيل إليها دون أن يكون في وسعنا تحديدها على وجه التدقيق.

ومجموعة الدراسات التي تقدمها «أصول» في كل عدد ، تتوزع على ملفات خمس:

١- ملف الأصول الذاتية، لدى الأنا أو لدى الآخر الحضاري.

٢- ملف الحوار الحضاري ، وفيه رأى الأنا في الآخر، ورؤية الأنا في مرآة الآخر ، ورؤية الآخر وفقا لمعايير الأنا.

٣- ملف المتغيرات في النظام العالمي، وتحليل هذه المتغيرات ثقافيا وايدلوجيا واقتصاديا واعلاميا الى غير ذلك.

٤- ملف السجل الفكري ، وهو أقربها للصراعات الايديولوجية الراهنة ، وان كان يتوخى الالتزام بالاصول الفكرية والمنهجية والاخلاقيات العلمية.

٥- ملف قراءة النصوص التراثية الكبرى الهامة ، وهو أكثرها تخصصا بطبيعة الحال .

وحسبما يقول اسامة خليل ورباب محررا المجلة:

«لقد أردنا بملفات أصول الخمس الثابتة في كل عدد أن نقترح تبويبا جديداً في ميدان الدراسات الثقافية، يتناول قضايا الفكر الجوهرية بشكل تتفاعل فيه المعالجات المختلفة على غرار الموسوعة الثقافية التي تتكامل بالتدريج مع توالي صدور أعدادها.

ولقد حرصنا على أن توفر هذه الملفات رؤية بانورامية لاختلاف الاتجاهات الثقافية



والايديولوجية، وتنوع الميادين الفكرية ، النظرية والعملية ، وتعدد الأقلام العربية والإسلامية والعالمية».

ويستطرد أسامة خليل ويقول:

نحن في ذلك نصدر عن إيمان بالطبيعة الاختلافية للفكر والوجود الانساني ، فلقد شكلت جملة التنوع والاختلاف في تراثنا الحضاري» حصيلة جوهرية ليس بوسع أحد أن يمحوها بجرة قلم ، لعارض في نفسه ، أو أن يعزلها بفتوى متخفضة ، تفتقر إلى أصول العقيدة المعتبرة وقواعد المنهج العلمي وأخلاقيات الحكم والتقييم».

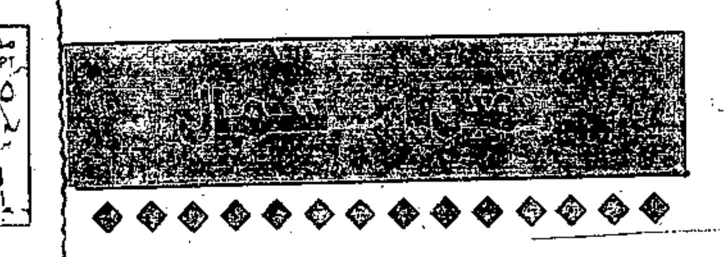
ومن الجدير بالملاحظة:

أن مجلة «أصول» حين تركز على أصولنا الذاتية ، تؤكد أيضا على شبكة الوشائج المعرفية والوجودية التي تجمع ثقافتنا ذات السمات الخاصة بنتائج ثقافات الحضارات الأخرى السابقة والمعاصرة.

وفي هذا تقول الاستاذة رباب الحسيني:

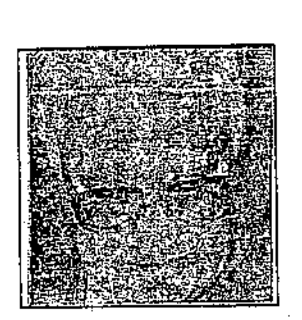
«ونحن نشاهد النموذج الحضاري الإنساني الغربي وغيره من النماذج في حضارات الشرق، ونريد ان نلتف حول واقعنا الراهن ، ،وأن نستأنف الاتصال بأصولنا ومصادرنا العميقة نريد أن نتحدى قدر الموت الذي حدثنا عنه ابن خلدون عندما تدور الدائرة بحضارة ما فتصل بها إلى نهايتها.

ولن نوفق في هذا المقصد ، إلا بتوسيع أفقنا الحضاري من جديد ، والمواءمة بينه وبين النموذج الإنساني الإسلامي ، من أجل المساهمة -من جديد- في صياغة المشروع الإنساني الشامل ورسم الآفاق من أجل نظام عالمي جديد».



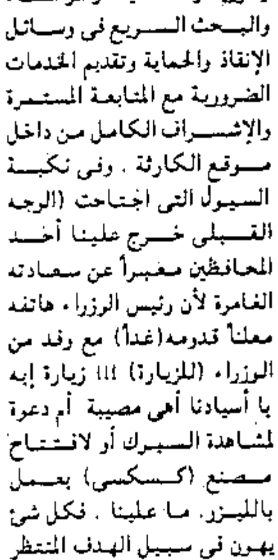
سياسة خراب الديار

قدرنا أننا بلد تجمعت على أرضه كل المتناقضات الدنيوية والدينية و رغم ما قيل عن خير مصر وأهل مصر إلا أن الله قد رزأنا بمصائب و كوارث منها الطبيعي ومنها ما صنع في مصر ونحمده في الحالتين . لكن الغريب أن الكوارث الطبيعية التي نبتلى بها نتفنن في تعميقها وتوسيعها وتحويلها إلى كارثة اقتصادية سرطانية لن نشفى منها ولا حتى يوم القيامة وهي تماحيك سياسية منقوسة . كيف !! في البلاد



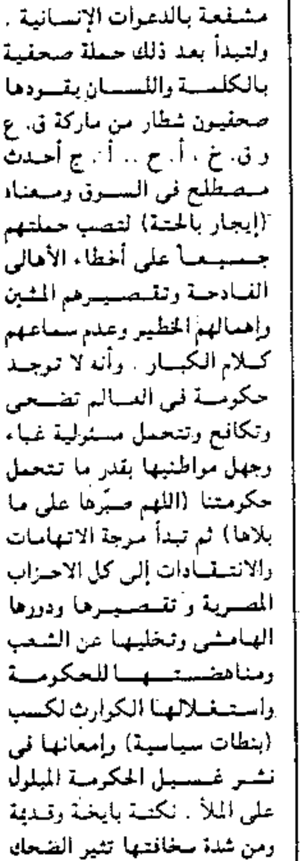
د. عاطف صدقي

المتحضرة عند حدوث كارثة طبيعية ينتقل على الفور (أولو الأمر) أي القابضون على صنبور الأكل والشرب والكلام

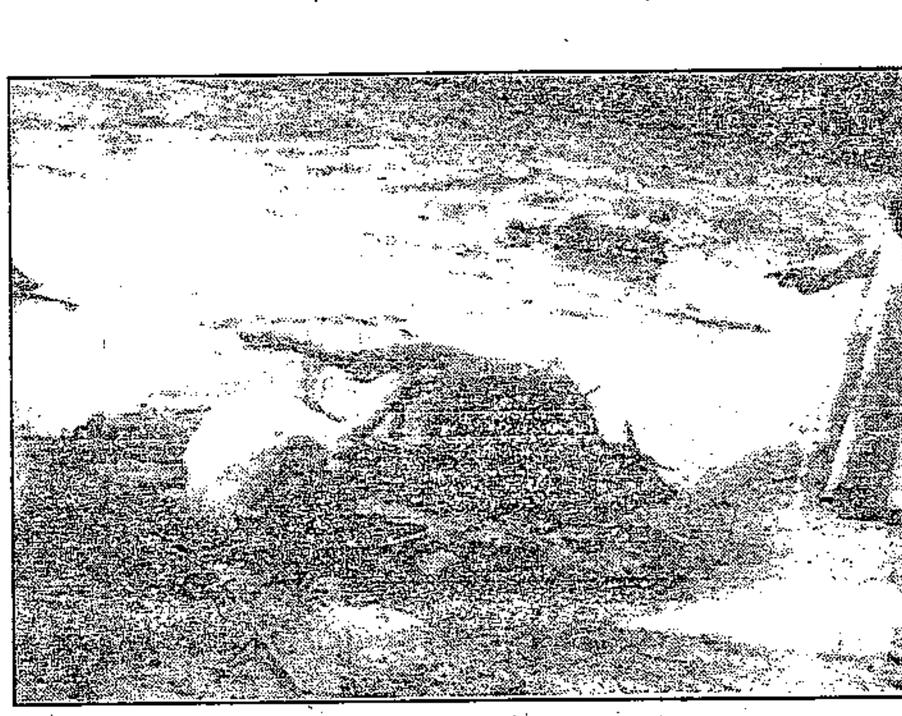


وعدد الأنفاس . ينتقلون إلى موقع الكارثة للاستفسار والرؤية والمعاينة والمواساة والبحث السريع في وسائل الإنقاذ والحماية وتقديم الخدمات الضرورية مع المتابعة المستمرة والإشراف الكامل من داخل موقع الكارثة . وفي نكبة السيول التي اجتاحت (الوجه القبلي خرج علينا أحد المحافظين معبراً عن سعادته الغامرة لأن رئيس الوزراء هاتفه معلناً قدومه(غداً) مع وفد من الوزراء (للزيارة) !!! زيارة إيه يا أسيادنا أهي مصيبة أم دعوة لمشاهدة السيرك أو لافتتاح مصنع (كسكسي) يعمل بالليزر. ما علينا . فكل شئ يهون في سبيل الهدف المنتظر

من تلك الزيارة الميمونة وسيناريو هذه الزيارة لا يختلف عما هو متوقع ومعروف سلفاً في تلك الحالات.



استقبال مرسوم بمكياج الآسى والحزن ثم فرجة على الخراب ومصمصة وتأسف ثم كلمات طيبات لتطييب الخواطر ثم الوعود بكامل الرعاية من طعام ودواء وملبس وسكن ثم الفرار بسرعة من مستنقع الكارثة للجلوس في المكاتب المكيفة والإدلاء بالتصاريح النارية والقرارات المصيرية مشفعة بالدعوات الإنسانية . ولتبدأ بعد ذلك حملة صحفية بالكلمة واللسان يقودها صحفيون شطار من ماركة ق. ع ر ق. خ . أ. ح .. أ. ج أحدث مصطلح في السوق ومعناه (إيجار بالحتة) لتصب حملتهم جميعاً على أخطاء الأهالي الفادحة وتقصيرهم المشين وإهمالهم الخطير وعدم سماعهم كلام الكبار . وأنه لا توجد حكومة في العالم تضحي وتكافح وتتحمل مسئولية غباء وجهل مواطنيها بقدر ما تتحمل حكومتنا (اللهم صبّرها على ما بلاها) ثم تبدأ مرجة الاتهامات والانتقادات إلى كل الاحزاب المصرية و تقصيرها ودورها الهامشي وتخليها عن الشعب ومناهضتها للحكومة واستغلالها الكوارث لكسب (بنطات سياسية) وإمعانها في نشر غسيل الحكومة المبلول على الملأ . نكتة بايخة وقديمة ومن شدة سخافتها تثير الضحك ألا تعلم الحكومة أن لديها ثلاثة



أحزاب معارضة فقط تصقصت ريشهم من زمان وهم التجمع والوفد والعمل وحتى إن كان لهم ثقل سياسي واضح فإن ثقلهم المادي مربوط بالمعونة والتبرعات الفردية .

ولكون الحكومة تعلم ذلك فهي تتعمد عرض مسرحيتها الساقطة لتسعرية الاحزاب وتشوية كوادرها وبرامجها وتسفيه سياساتها ومبادئها أمام الرأي العام المحلي والدولي . وهي تدرك أن الوقت ليس وقت تصفية حسابات أو كسب أصوات أو هدم اتجاهات سياسية.

أيها الحكوميون: دعوكم من ألاعيب السياسة ورمي البلاء على الأحزاب والأفراد لتغطوا بها على مساوئكم وتقصيركم واهمالكم . وانتبهوا فقط لجمع التبرعات وتحصيل الشبكات المحلية والدولية وتخزين المعونات العينية وانسوا إن شئتم هؤلاء المشردين في فيافي الصعيد وماذا فعل بهم الشتاء وهم بلا مأوى بلا ملبس .. بلا صرف مستحقات.

خالد عبد الرؤوف

ثمن السلام

ما زال الشعار على واجهة «الكنيست» الاسرائيلي .. «اسرائيل .. من النيل إلى الفرات» .. لقد أباحت اسرائيل لنفسها الاستيلاء على أرض فلسطين . وهي لا تعترف بالسلام أو بأية اتفاقيات .. وبقاء هذا الشعار على واجهة الكنيست يعني أن اسرائيل ليس لها حدود حتى الآن . وأن السلام المزعوم هو استسلام للأمر الواقع .فهل يدرك أنصار التطبيع غير المشروط من سياسيين وفنانين وغيرهم أنهم يفرطون في حقوق الوطن . وأنه لابد من إلزام اسرائيل بإزالة هذا الشعار .. وعودة الأراضي العربية المحتلة وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قبل أن يلهثوا وراء الصهاينة؟

حسين حسن

(شبيلوف)

مدينة العمال-

إمبابة

هيمنة الأدعياء

لا يكاد يختلف إثنان من نحو ٢٠٠ مليون عربي اليوم في ضرورة قيام وعي قومي عربي وسط تكتلات عالم اليوم .. ولانعاش الواقع العربي بما يجعله قادراً نوعاً ما على التحرك .. لكن اهل النظم الحاكمة في عالمنا العربي .. لهم رأي مغاير . وهناك أدعياء وطفيليون في أجهزة الإعلام العربي .. يسارعون ببث الفتن بين هذا وذاك وأمامي للمؤرخ

د. عبد العظيم رمضان

عبد العظيم رمضان .. مقال «بالاهرام» ينشر بالنص في «أكتوبر» .. وفي الكويت الجار لله والقائمة طويلة يتم توظيف الكلمات لخدمة السلطان ..

حتى تاهت الكلمات ... وانقلبت جهلاً وضلالاً فهل تنهض الأمة .. بكلمات الأدعياء المتطفلين؟

يحيى السيد

النجار - دمياط.

خسرت العالم وكسبت ذاتك

لم أعرف المحامي الراحل أشرف دهشان، ولم أقابله .. ولكني قرأت كتابه «هل الشريعة هي الحل؟» . ورغم أنه لا يزيد عن الخمسين صفحة من القطع الصغير ، وثمنه زهيد جداً ، إلا أن قيمته الفكرية لا تقدر بثمن -وتمتد قيمته إلى خروجه للقارئ في هذا الوقت الذي تنتشر فيه قوى الظلام ، فوداعاً أشرف دهشان .. يقول المسيح عليه السلام « ماذا يفيد الانسان حين يكسب العالم ويخسر ذاته ؟ » أنت .. خسرت العالم .. وكسبت ذاتك..

أشرف صادق

الشرقية.

ع الطاير

** أرجو أن تنشروا من خلال المجلة كتب مثل «رأس المال» و«ديالكتيك الطبيعة» «والإسلام وأصول الحكم» و«فقه اللغة..».

محمد ابراهيم

أبو بكر

النزل- منية

النصر- دقهلية

** اقتراحك أحيله إلى مجلس المستشارين وهيئة التحرير لدراسة امكانيات تخصيص مساحة لعرض الكتب ، سواء كتب التراث أو الجديد في عالم الكتب.

المحرر

**** الصديق سيد**

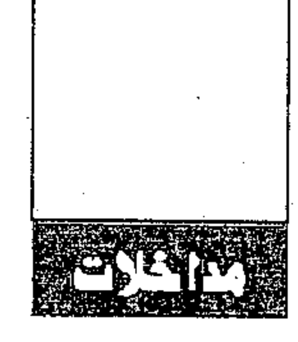
عبد الراضي عبد

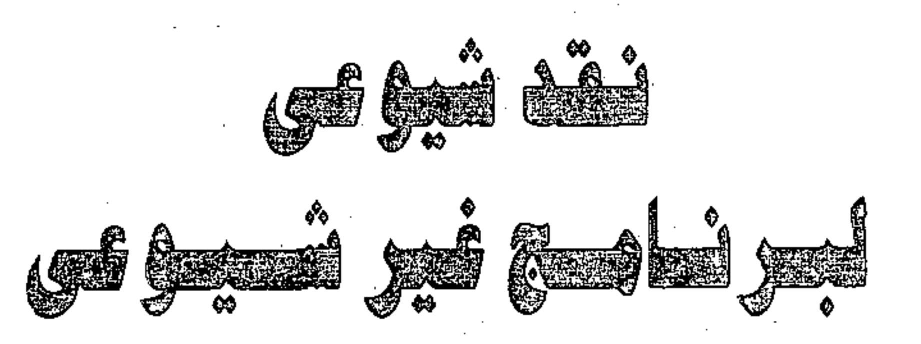
الرحيم -القوصية

-أسيوط:

رسائلك طويلة جداً ، ونحن نحاول أن نستغل كل مساحة في فكرة جديدة لقارئ أو صديق .. ننتظر في رسائلك القادمة تركيزاً أكثر، في المساحة ، وفي الأفكار .. على الأهم والمفيد للحوار ولإثراء الفكر والإسهام في زيادة القدرة على مواجهة الواقع..

المحرر





نقد شيوعى لبرنامج غير شيوعى

فؤاد النمري

ادعى أحد المراقبين الذين يعيشون فى موسكو أن الحزب الشيوعى الروسى قد احتفظ باسم «الحزب الشيوعى» فقط ليرث ممتلكات الحزب الشيوعى السوفياتى فى روسيا كما يمكنه القانون هناك وان هذا الحزب هو حزب الطبقة الوسطى ، الطبقة الأكثر فاعلية فى الحياة السياسية فى روسيا.

قراءة برنامج الحزب الشيوعى الروسى الذى نشرته «اليسار» فى حلقات ثلاث تثبت صحة ادعاء هذا المراقب ، فأى حزب شيوعى لا يمكن ان يضع برنامجا لا يمت الى الافكار الشيوعية بصلة من مثل برنامج الحزب الشيوعى الروسى . ولو لم يتورط هذا الحزب فى حيك لعبة قانونية على القانون من أجل ان يرث ممتلكات الحزب الشيوعى السوفياتى الضخمة فى روسيا وفرض علينا بذلك ان ننظر فى برنامجه رسميا على الأقل كبرنامج شيوعى ، لما لزم علينا التعرض لمثل هذا اللغو السخيف الذى لا نجد غيره فى هذا البرنامج ، اللغو السخيف سخافة فكر الطبقة الوسطى،ان كان لها فكر. الذى اضطر محرر «اليسار» الى مطابقته الى حد بعيد على فكر اليسار العربى بعامه.

تقرر وثيقة «جينادى زيوجانوف» أن اليسار ليس لديه أي تحامل على الغرب ، أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ، ويقدر الحضارة الغربية تقديرا عاليا (كذا!) . أى **يسارى ولا اقول اى شيوعى يدرك تماما أن جوهر الحضارة الغربية ،الحضارة الرأسمالية ، هو الاستغلال**،استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وقد كشف ماركس عن حقيقة هذا الاستغلال نوجده أبشع استغلال عرفه بنو الانسان عبر مراحل التاريخ المختلفة . بل ان زيوجانوف نسى نفسه عندما قرر فى بداية وثيقته ان الازمة العامة العالمية التى قد تفضى الى هلاك البشرية انما تنبع اصلا من اصرار الدول الغربية على الاحتفاظ بامتيازات «المليار الذهبى» المستهلك لعشرين ضعفا مما يستهلكه باقى البشرية البالغ حوالى خمسة مليارات نسمة زيوجانوف (الشيوعى) يخشى على كوكبنا الأرضى من الانهيار نتيجة «الاستمرار بهذه الحضارة -الحضارة الغربية» لكنه مع ذلك «يقدر الحضارة الغربية تقديرا عاليا».

تقدم وثيقة زيوجانوف مسألة الجيوبوليتيكى كعنصر هام وضرورى للحياة الدولية وهو ما يكشف عن الطبيعة البورجوازية للذهنية التى يتناول بها الحزب (الشيوعى) الروسى القضايا السياسية والاجتماعية التى يواجهها . اعتبار **التوازن الجيوبوليتيكى ضرورة جوهرية للحياة الدولية هو نفى مطلق للتطور التاريخى حيث ان نقطة التعادل بين قطبى المغناطيس هى نقطة ساكنة لاحراك فيها**.لم يكن العالم يوماً من ايامه جسما مغناطيسيا متعادل القطبين واعتماد زيوجانوف أن الاتحاد السوفيتى كان قد ورث الموازنة الجيوبوليتيكية من روسيا القيصرية اعتقاد خاطئ لا تسنده الوقائع التاريخية . لم يكن لدخول روسيا القيصرية الحرب لجانب بريطانيا وفرنسا ضد المانيا والامبراطورية العثمانية أى أثر يذكر- خرجت الدولة السوفيتية من الحرب بعد انهيار الجبهة الروسية انهياراً مريعا واضطرت الى منح الألمان امتيازات استراتيجية ومع ذلك انتصرت بريطانيا وفرنسا فى النهاية . هذه الصورة لا يمكن مقارنتها بحال الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٤٥ حين استطاع **الجيش الاحمر وحيدا ان يهزم المانيا الهتلرية بكل ما هيأت لها اوروبا من قوة وموارد** . وحين انعدم ميزان القوى فى العالم وخرج الاتحاد السوفيتى أكبر واعظم قوة على الأرض . ان مفهوم التقاطب الثنائى للحياة الدولية هو مفهوم ستاتيكى أولى مقتضياته استبعاد مفهوم الصراع

الديالكتيكي الذي يقر أبداً بنكرة التعادل من جهة ويقدم نفسه باسبابه من جهة أخرى. فاذا **كان المفهوم الديالكتيكي مفهوماً تقدميا فإن المفهوم الستاتيكي مفهوم رجعي**. ما يدعو للريبة حقا ان زيوجانوف يوثق زورا وراثة الاتحاد السوفيتي للمرازنة الجيوبولتيكية المزعومة من روسيا القيصرية في الوقت الذي يعزف فيه عن توثيق ثورة أكتوبر الاشتراكية وقيادة الحزب الشيوعي البولشفي الجماهير الكادحين والفقراء الروس لاجتراح أول ثورة اشتراكية في تاريخ البشرية ، **ويتجاهل تماما حقيقة ان قوى الاشتراكية العالمية هي التي حمت وبنت الدولة السوفيتية قاهرة النازية**،ثم المعسكر الاشتراكي الجبار الذي ضم ثلث مساحة العالم واستطاع ان يحاصر معسكر الامبريالية حصاراً كاد ان يكون قاضيا في نهاية الخمسينات . يبدو جليا تماما أن زيوجانوف قد ورث من الحزب الشيوعي السوفيتي غير البولشفي الافكار البورجوازية للطبقة الوسطى قبل ان يرث ممتلكاته وأمواله.

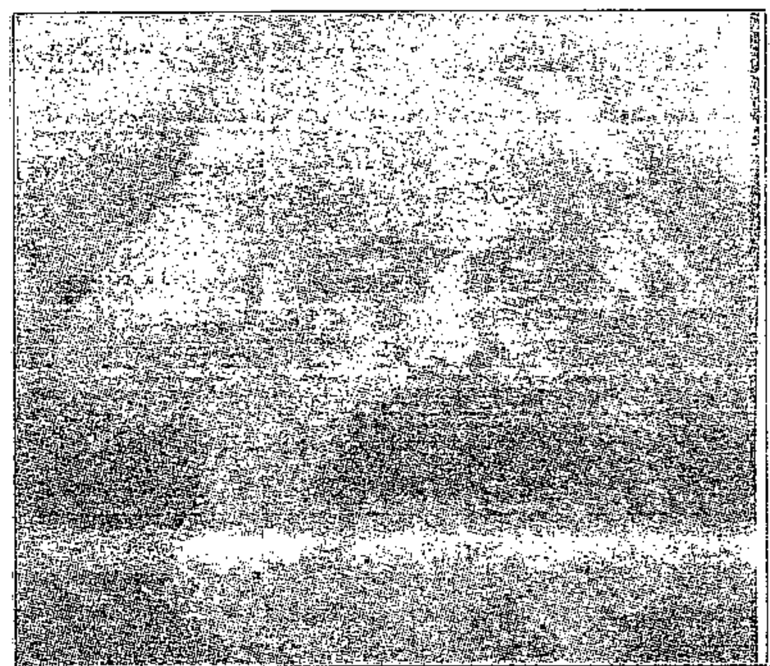
التناقض الفاضح الذي تقع فيه وثيقة زيوجانوف التي تمثل **برنامج الحزب الشيوعي، الروسي** هو انها في الوقت الذي تدعو فيه الى استعادة روسيا لدورها كضامنة للتوازن الدولي واعتماد «توازن المصالح»أساسا لسياستها الخارجية فانها تشترط استبعاد أي ادعاءات جيوبولتيكية !! لماذا يكلف الشعب الروسي نفسه اذا باعباء تعديل ميزان القوى الدولي اذا لم يكن لديه سلفا أي ادعاءات جيوبوليتيكية؟؟ جميع الدول الغربية لها ادعاءات جيوبوليتيكية بالطبع تتمثل بالحاق بلدان اخرى الى اسواقها ، هي تموت بدون هذه الاسواق . يبدو ان زيوجانوف استاذ العلوم ينسى العلوم عندما يتحدث في السياسة ، فمجال القطب المغناطيسي يمتد على طول الجسم المغناطيسي ليصل الى مركز القطب الآخر ويؤثر فيه ، وينسى أن هذا المجال يتعارض ويتناقض بطبيعته مع مجال القطب الآخر ، أما اذا اختار زيوجانوف الادعاءات الجيوبوليتيكية الرخيصة «غير المكلفة» فما عساها تكون هذه الادعاءات؟

هل هي فتح اسواق للصناعات الروسية غير الرأسمالية باعتماد التبادل المتكافئ؟؟ لكن التبادل المتكافئ لا يتم الا بين بلدين متكافئين فأين وكيف ستجد روسيا بلداً منفصلا عن السوق الامبريالية الدولية

بالطبع لن تجد روسيا مثل هذا البلد الا اذا قامت هي بفصله أو ساعدته على الانفصال وفي هذا كلفة وأي كلفة!!

قضية القضايا لأي حزب شيوعي لا يريد ان يستبدل يافطته الشيوعية في روسيا وفي سائر بلدان العالم أيضا هي **التفسير العلمي الماركسي لما آل اليه الاتحاد السوفياتي** حصن الاشتراكية الحصين في سالف الأيام والمعسكر الاشتراكي الذي امتد على اربع قارات. تفسير الحزب الشيوعي الروسي بقيادة زيوجانوف لذلك تفسير سخيف لدرجة انه لا يقنع مفسريه . **انه يعزو ذلك الانهيار العالمي الى خيانة اقترفتها الدوائر العليا الحاكمة في الاتحاد السوفيتي**.لكن **زيوجانوف** لم يبين طبيعة الخيانة ، خيانة من ولصالح من؟! لماذا يدفع الحزب الشيوعي السوفيتي بقطيع من الخونة الى أعلى قمة هرمه؟ .. ما يكذب مزاعم الخيانة هذه التي ليس لدى زيوجانوف وحزبه غيرها هو ان دولة عظمى تقود صراعا عالميا وتملك من القدرات البشرية والمادية ما كان يملكه الاتحاد السوفيتي ان دولة بهذه الأوصاف لا يرد ابدا في تعليل ايه تغيرات جذرية فيها ولو من قبيل الخيال او التخيل فكرة خيانة الطبقة الحاكمة للنظام والدولة . هذا اولا وثانيا هو ان الرؤوس الكبيرة الموصوفة بالخيانة ما زالت تجد قطاعات واسعة من الشعب تتجشم عناء الوصول الى صناديق الانتخابات لتقترع لصالحها.

لكن لماذا يريدنا زيوجانوف ان نقبل بحجته السخيفة التي تعلل التغيرات الجذرية في بنية ودور الاتحاد السوفياتي والتي لا يستطيع ان يأتي بغيرها وهي الخيانة (الحزب الشيوعي الروسي) قفز عن هذه القضية ، قضية القضايا ، قفزة بهلوانية لأن أي مواجهة جديه من شأنها أن تؤدي لها ادانة هذا الحزب وكشف أوراقه التي لا تختلف ابدا عن اوراق الحزب الشيوعي السوفيتي المنحل بقيادته (الخائنة). ولئلا تكون بهلوانية الممثل موضع استغراب المشاهدين يبرر المخرج زيوجانوف أن «الدراما السوفياتية لا تخضع لتفسير او تأويل أحادي الدلالة» ومع ذلك فانه يريح المشاهد من مهمة الاستدلال على طبيعة حزبه (الشيوعي) الروسي عندما يقول في وثيقته «ان مثل هذه السياسة- سياسة حزبه- تواجه اية حكومة ذات سيادة بغض النظر عن توجهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي» فأي إمرئ هنا ليس اشتراكيا وليس تقدميا . ليس له لون او رائحة!! ولذلك فانه سيمد «علاقات بجميع الاتجاهات» وسيقبل «مساعدات بشروط مقبولة» وسيراعي دور الغرب في العالم المعاصر » وخاصة في اطار سياسة روسيا مع الجمهوريات السوفياتية سابقا » وستكتسب علاقات روسيا بالغرب أهمية مبدئية » وبالتالي فانه يقدر الحضارة الغربية تقديرا عالياً». الخيانة التي وصف بها زيوجانوف الدوائر العليا للحزب الشيوعي السوفيتي لم ترصل تلك الدوائر إلى هذا الحديث الخياني ولا إلى ما هو أقل منه بكثير.



كارل ماركس

مشاغبات

زمامير بلا عيد.. وزغاريد بلا فرح

أرجو ألاّ يؤاخذني الذين وجدوا في الانتقادات التي وجهتها بعض الصحف الأمريكية للادارة المصرية، بدعوى تساهلها في تطبيق العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، مبرراً لدق طبول التأييد- للإدارة المصرية بالطبع- وللعودة للهتاف الشهير: بالروح .. والدم .. ح نكمل المشوار .. إذا قلت لهم: لامؤخذاة!

وأرجو ألا يؤاخذني الذين وجدوا في الملاسنات التي تبادلها المسئولون الاسرائيليون والمصريون ، ووصلت إلى حدّ التهديد المتبادل بالحرب، فرصة للنفخ في زمامير التبشير بأن عهداً جديدا يوشك أن يبدأ ، إذا قلت لهم: لامؤخذاة .. كمان .. وكمان!

وليس معنى ذلك أنني أؤيد -والعياذ بالله- الهجوم الذى شنته الصحف الأمريكية على الإدارة المصرية ، أو أتجاهل دلالة الخطط الإسرائيلية لتحريض الإدارة الأمريكية على تقليص مساعداتها لمصر ، أو أنني لم أسعد لذلك الحزم الذى تعاملت به الإدارة المصرية مع التصريحات الاسرائيلية المهددة بالحرب.

وليس معناه كذلك، أنني أشكك في دوافع الذين طبّلوا وزمّروا وأيدوا وبشروا وبايعوا ، وأعلنوا وقوفهم إلى آخر مدى، وراء الرئيس في«الحرب» التي يخوضها ضد «الامبريالية الأمريكية» .. و«الهيمنة الصهيونية» صحيح أن من بين الذين فعلوا ذلك معارضون من النوع الذي يبحث عن ذريعة- مهما كانت تافهة - لكى يؤيد الحكومة ، من دون أن ينتح عليه ضميره الثورى ، ولكن الأصح من ذلك أن الجميع قد باتوا يشعرون بأن الأمة تقف وظهرها للحائط ، تحكمها سياسات لا تملك إلاّ الاذعان ، ويحلمون بأن تعود إلى ذلك العهد الذى كانت فيه ترفض الاذعان وتقاوم الطغيان، وتتعامل مع العالم بإحساس أوفر بالكرامة الوطنية ، يتمسك بالحقوق .. ولا يفرط في أرض .. أو في سيادة!

أما وقد انتهى ذلك العهد الذى كانت فيه مقالات الصحف وتصريحات المسئولين التي تندد بالإدارة الأمريكية وتتوعد إسرائيل بالويل والثبور ، توزن بـ«الطرناطة» ، فقد كان منطقيا أن تأخذ الأمور حجماً أكبر من حجمها الحقيقي، وأن تدق الطبول ، وتنطلق الزمامير لمجرد أن صحيفة أمريكية اتهمت الإدارة المصرية بالثورية ، ولمجرد أن مسئولاً مصرياً ، رد على التهديد الإسرائيلى بالحرب .. بتهديد مماثل!

ومن دون تهويل أو تهوين .. فإن اقتطاع ما يوصف هذه الأيام بـ الأزمة في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية من السياق العام لتلك العلاقات ، ومن منظومة الأوضاع في المنطقة سوف يقودنا إلى التعلق بالأوهام ، ويطيش بخطواتنا -وبطبولنا وزمامبرنا -عن الاتجاه الصحيح، فنعود كما عاد رئيس فرقة حسب الله للموسيقى النحاسية ، بخفى حنين .. لنقول :

لله يا رمزى!

وهذا السياق يقول أولا : إن الاعتراف بإسرائيل وتبادل العلاقات السياسية وغير السياسية معها ، قد أصبح قاعدة لسياسة النظام العربي منذ انعقد «مؤتمر مدريد» تحت مظلة أمريكية، مزركشة بألوان روسية ، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات غير المؤثرة.

وهذا السياق يقول ثانيا: إن توقيع اتفاق «غزة/ أريحا» ، قد انهى «مؤتمر مدريد» وقضى على فكرة التفاوض الجماعى العربي ، ورفع الحرج عن كثير من الأنظمة العربية التي وجدت في اعتراف أصحاب القضية الأصليين ، بإسرائيل، وتطبيعهم للعلاقات معها، إعلانات بانتهاء الصفة القومية للصراع العربي الاسرائيلي، وذريعة كافية لكى تقوم بالمثل!.

وهذا السياق يقول ثالثا ، ونتيجة منطقية لأولاً وثانياً : أن السياسة المصرية ، قد فقدت الدور الإقليمي الذى كانت تلعبه منذ انعقدت المصالحة العربية في أواخر الثمانينات ، باعتبارها وسيطاً بين الإسرائيليين والأمريكيين من جانب ، وبين الفلسطينيين والعرب من جانب آخر، ومكتبنا لتسويق السلام في الأسواق العربية ، التي كانت ما تزال تضع برقع الحياء القومى على وجهها الصبوح ، وهو دور كان يحتفظ لها بمكانة خاصة لدى كل الأطراف، وخاصة لدى واشنطن وحلفائها من العرب وغير العرب في المنطقة!.

أما وقد فقدت السياسة المصرية مكانتها تلك لدى أسيادنا هؤلاء .. فقد كان طبيعياً . أن تظاهر التشدد السورى .. والتشدد الليبى ، وكان منطقيا ان ينتقدها حلفاء الأمس ، وأن ترد عليهم بنفس الحدّة ، ولكن داخل نفس السياق ومن أجل نفس الهدف!.

باختصار : لم يتغير شئ .. ولكنها مجرد بالونات تفاوضية ، وصراع على وظيفة وكيل أمريكا وسمسار السلام في المنطقة ، لا يدعو لكل هذا الضجيج الذى يبدو مجرد زمامير من دون عيد .. وزغاريد بلا فرح..!

صلاح عيسى